

مركز  
الدراسات والبحوث  
الاسلامية

# سياق الحال في كتاب سيبويه

دراسة في النحوي والدلالات



الدكتور  
أحمد خلك العادي



WWW.dhammadownload.com



سياق الحال  
في كتاب سيبويه  
دراسة في النحو والدلالة

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

# سياق الحال

## في كتاب سيبويه

دراسة في النحو والدلالة

الدكتور  
أسعد خلف العوادي

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ

وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ

(الجمعة: ٤)

مجموعات  
جميع الحقوق محفوظة

المملكة الأردنية الهاشمية  
والمملكة الأردنية الهاشمية  
(٢٠١٣ / ٧ / ٢٠١٣)

٤١٥

\* الوادي، أحمد خلف  
\* سباق الخيل في كتاب مسيوه: دراسة في الشعر والدلالة/أحمد خلف الوادي.  
عمان : دار ومكتبة الخاند للشعر والنزوع، ٢٠١٠ .  
( ص . )  
\* ن. ل. : (٢٠١٣ / ٧ / ٢٠١٣) .  
\* الواسطات : قواعد اللغة / اللغة العربية  
\* يتصل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يتبر هذا المصنف  
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

\* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية .

ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٣٢-٥١٥-٢ (رقمك) \*

دار

دار الخاند للشعر والنزوع

فخا يدوان - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية  
هاتف: ٠٠٩٢٢-٥٣٣٠٨١ : فاكس : ٠٠٩٢٢-٥٣٣٥٤٤  
ص.ب. (٣٧٦) الرمز البريدي : (١٩٤٤١) عمان - الأردن

Site : [www.daralhamd.net](http://www.daralhamd.net)

E-mail : [daralhamd@yahoo.com](mailto:daralhamd@yahoo.com)

E-mail : [info@daralhamd.net](mailto:info@daralhamd.net)

E-mail : [dar\\_alhamd@hotmail.com](mailto:dar_alhamd@hotmail.com)

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي  
وجه، أو بأي طريقة كانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم للتسجيل، أم بخلاف ذلك، دون  
الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض القائل للملاحقة القانونية.

## الإهداء

إلى الدم الذي أراقه السيفُ

ظلماً

فوق التُّرابِ

فانتصرَ الدَّمُ

وهُزِمَ السيفُ

وسَجَدَ التُّرابُ

الصفحة	الموضوع
١٣	المقدمة
١٩	التمهيد: سياق الحال عند اللغويين
١٩	أولاً: مفهوم سياق الحال
٢٦	ثانياً: سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء
٢٦	(أ) سياق الحال عند البلاغيين
٢٩	(ب) سياق الحال عند المفسرين والأسويين
٣٢	(ج) سياق الحال عند النحويين
٣٨	ثالثاً: سياق الحال عند اللغويين المحدثين
٤٧	الفصل الأول
	ملاحح سياق الحال عند سيبويه
٤٩	توطئة
٥١	أولاً: المصطلح والملاحح عند سيبويه
٥٦	ثانياً: عناصر سياق الحال عند سيبويه
٦٠	١. المتكلم
٦٩	٢. المخاطب
٨٤	٣. الحال المشاهدة
٨٦	ثالثاً: مجالات سياق الحال، عند سيبويه
٨٧	١. الذكر والحذف
٨٩	٢. التقديم والتأخير
٩٢	٣. التعريف والتكثير

١٦١	٧. حذف المستثنى
١٦٢	٨. الاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون)
١٦٥	٩. حذف عامل الحال
١٦٨	١٠. الحال الجامدة
١٧١	١١. الحال المؤسّسة والحال المؤكّدة
١٧٥	١٢. استعمال أحرف النداء
١٧٩	١٣. ما لا يُنتب
١٨٢	١٤. الاختصاص
١٨٤	١٥. عدم جواز اختصاص المبهم والنكرة
١٨٧	<b>الفصل الرابع</b>
	<b>سياق الحال في المجزورات وموضوعات أخر</b>
١٨٩	١. حذف المضارع
١٩١	٢. امتناع نعت المفعول بـ(ال) بالمبهم
١٩٤	٣. النعت الجامد (كل)
١٩٥	٤. كون الإضمار معرفة ولا يقع موصوفاً
١٩٧	٥. قطع النعت على المدح والتعظيم
٢٠١	٦. تفريق النعت
٢٠٣	٧. البديل
٢٠٦	٨. دلالة (لم)
٢١٠	٩. مرادف الضمائر
٢١٣	١٠. التعريف بالألف واللام
٢١٥	١١. كاف (رويد)
٢١٧	١٢. الرفع والنصب بعد حتى وإن
٢٢٠	١٣. ضمائر (إن) بعد حتى وكي
٢٢٢	١٤. (ها) التنبيه وأسماء الإشارة والضمائر

٩٣	٤. دلالة الأوجه الإعرابية
٩٥	٥. أساليب الكلام
٩٧	<b>الفصل الثاني</b>
	<b>سياق الحال في المرفوعات والنواسخ</b>
٩٩	١. حذف المبتدأ جوازا
١٠١	٢. حذف الخبر بعد لولا
١٠٥	٣. التناوب بين الخبر والحال
١٠٧	٤. فائدة ضمير الفصل
١١١	٥. رفع الاسم المشغول عنه قبل الطلب والاستفهام
١١٥	٦. إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين
١١٧	٧. إضمار فاعل كان التامة
١٢٠	٨. التعريف والتذكير بعد كان وأخواتها
١٢٥	٩. التعريف بعد لا النافية للجنس
١٢٨	١٠. إلغاء أفعال القلوب
١٣٢	١١. الاختصار في مفعولي ظن وأخواتها
١٣٤	١٢. عدم إجراء قول المتكلم والغائب مجرى الظن
١٣٩	<b>الفصل الثالث</b>
	<b>سياق الحال في المنصوبات</b>
١٤١	١. حذف عامل المفعول به جوازا
١٤٥	٢. حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل
١٤٨	٣. عدم جواز إضمار فعل الغائب
١٥٢	٤. حذف الفعل في التحذير
١٥٦	٥. حذف عامل المفعول المطلق وجوباً
١٥٩	٦. المصدر النائب عن فعله في الدعاء

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عِلْمَ الْإِنْسَانِ مَا لَمْ يَعْلَمْ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ  
الْمُصْطَفَى الْأَكْرَمِ، وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى هَدْيِهِمْ إِلَى  
يَوْمِ الدِّينِ. لَمَّا بَعْدَ...

فاللغة أداة التواصل وآلة التفاهم بين أبناء البشر فقد وصفها العالم اللغوي ابن  
جنِّي بأنها: ((أصوات يُعبر بها كل قوم عن أغراضهم))<sup>(١)</sup> فاللغة وسيلة الاتصال  
والتعبير عن الأفكار تجري بين متكلم ومتلقٍ، الأول يروم نقل أفكاره وما يجول في  
خواطره من معاني والأخر يتلقى ويحلل ويفهم، ويتم ذلك في محيط كلامي يضم  
الأحداث اللغوية فكل ذلك يؤثر في اللغة لذا قالوا إن اللغة ظاهرة اجتماعية بينها  
وبين المجتمع تأثير متبادل فوجب أن ندرس وتبنى أسسها على وفق محيطها بين  
متكلميها وسامعيها، وأن نراعي الظروف الخارجية التي تصبغ بها، فقد وجد  
الدارسون المحدثون أن الكلمة لا معنى لها خارج سياقها اللغوي وردت فيه وهي  
ليست شيئاً مجرداً عن الواقع الذي توجد فيه بل أن وظيفتها هي التفاعل مع هذا  
الواقع.

وتوصلوا في دراسة المعنى إلى نظريات عدة منها نظرية السياق التي ترى  
أن معنى الكلمة يكمن في استعمالها لا في ذاتها فقد تكون لها دلالات مختلفة والذي  
يُعَيِّن المعنى الحقيقي إنما هو السياق الذي يشمل علاقة الكلمة بغيرها من الكلمات  
في النص ما يدعى بالسياق اللغوي، وعلاقة الكلمة بما يحيط بها من عناصر غير  
لغوية تتصل بالمكان والزمان أو المتكلم والمخاطب أو الحركات والإشارات التي  
تسهم في تحديد دلالة الكلمة. وهو ما يدعى بسياق الحال ويهتم بدراسة المحيط الذي  
يقع فيه الكلام ويشمل الظروف المحيطة بالحدث الكلامي كنوع القول وصفته،

(١) الخصائص، ابن جنِّي: ١ / ٣٢.



واللغة أو اللهجة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمتلقي، والطبيعة الاجتماعية، وظروف الجو.

وعند دراستي النحو العربي وظواهره التي تربط قواعده وجذبت اني منذ بداياته الأولى المتصلة بكتاب سيبويه كان يُراعي أطراف العملية الكلامية من متكلم ومخاطب والعلاقة بينهما وملامسات الحديث في صياغة القاعدة وتفسير الظاهرة النحوية وتحليلها والتثليل لها لأن النحويين اعتمدوا على اللغة الحية المنطوقة وسماعها من قائلها ومشافهتهم.

وقد لفت ذلك انتباهي في كتاب سيبويه منذ دراستي إياه في رسالتي للماجستير (العلل النحوية في كتاب سيبويه) فقد وجدته كثيراً ما يلجأ إلى تعليل الظاهرة النحوية أو الحكم الإعرابي على وفق غرض المتكلم وقصدته وفائدة المخاطب ومحيط الاستعمال لذا غلب عنده طابع العلة الاستعمالية من خفة وثقل واستغناء وكثرة وقلة وغيره. ومما شجني أكثر وبث في نفسي الرغبة في التفكير في هذا الموضوع بحث للدكتور كريم حسين ناصح بعنوان ((مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه))<sup>(١)</sup> فقد أفتت منه واستضأت به في توسيع نطاق هذا الموضوع ليشمل سياق الحال بما فيه المتكلم والمخاطب وعناصره الأخرى فكان كتاب سيبويه أرضاً خصبة لبحثي فهو بحر صيق الأغوار، غزير الأسرار، وهو معين لا ينضب لكل من يركب، وقد استعظم العرب من قبل ركوته والولوج في أغواره وكان المبرد يقول -إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه-: ((هل ركبت البحر؟ تعظيماً لما فيه، واستصعاباً لألفاظه ومعانيه))<sup>(٢)</sup> فكتاب سيبويه بحر العربية تكمن في أحشائه دروها من ألفاظ ومعانٍ وجامع علومها وقرآن نحرها، وقد جعل سيبويه النحو عصمة للأحسن وخدمة للمعنى، ومثلما جعل للألفاظ وتركيبتها نصيباً في تفكيره كذلك أولى عنايته بما تؤدبه من معانٍ فهو، كما يقول الشاطبي:

(١) نُشر في مجلة المورد: ص ١٨، المجلد ٣٠، العدد الثالث، ٢٠٠٢ م.

(٢) أخبار النحويين البصريين: ٥٠.

((وإن تكلم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان، ووجه تصرفات الألفاظ والمعاني))<sup>(١)</sup> لذلك عدّ الكوفيون ذلك عيباً على سيبويه قال نعلب: ((وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه عمل كلام العرب على المعاني وخلى عن الألفاظ))<sup>(٢)</sup> وهذا لسبب لا عليه لأنه لم يجعل للنحو قواعد هامة جامدة وإنما جعل المعاني توائم الألفاظ لا تنفك عنها بأي حال وهذا ما تدعو إليه المناهج الحديثة في دراسة النحو وقواعده، وبطالعنا ذلك في أوائل كتاب سيبويه وفي نص قصير جعله أساساً لتمييز الكلام حسب المعنى وذلك في ((باب الاستقامة من الكلام والإحالة))<sup>(٣)</sup> فقد قسّم الكلام على مستقيم ومحال فالمستقيم ما وافق العربية والمحال ما لم يوافقها لكن المستقيم يتخذ على وفق المعنى فمنه الحسن ومنه الكذب ومنه القبيح فقد يكون مستقيماً في ميزان العربية لكنه كذب أو قبيح في ميزان المعنى.

كل ذلك دفني إلى الولوج في الكتاب من باب آخر لم يُطرق من قبل من خلال دراسة المعنى النحوي في كتاب سيبويه - أقدم اثر نحوي عربي - بنظرية حديثة يعدها الغربيون من مفاخرهم اللغوية التي توصلوا إليها وهي نظرية سياق الحال في دراسة المعنى التي وضع أسسها وتطبيقها فيرث (J.Firth) (١٩٦٠م) لكن سيبويه قد سبقهم بألف عام ويزيد في دراسته كلام العرب ومعانيه المختلفة إذ كان يعول على هذا الضرب من السياق كثيراً ونكث في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناءً على السياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام، ويلحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواضع كثيرة

(١) الموافقات، الشاطبي: ٦٠/٤.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ١١١.

(٣) الكتاب: ٢٥-٢٦.

يُبنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله وما يلائس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام.

وهذه الدراسة تسعى إلى إثبات أن النحو العربي منذ بداياته الأولى المتمثلة بسيبويه كان نحو معنى ولم يكن قواعداً لفظية هلمدة ومسائل جنلية جوفاء كما يدعي المُدعون، وتهدف دراستنا أيضاً إلى أن نظرية سياق الحال قد وعاهها النحويون العرب وأدركوها وإن لم ينظروا فيها لكنهم طبقوها في دراسة النحو العربي، وثابت أن دراسة اللغة عند سيبويه لم تكن تتفك عن محيط استعمالها وأنه وضع القواعد وفسر الظواهر وعلل المسائل من واقع اللغة واستعمالها بعيداً عن الافتراض والمعادلات اللفظية، وإن قاعدة النحو العربي راعت مقاصد المتكلمين وأغراضهم وإفادة المخاطبين وحاجاتهم.

وقد اقتضت طبيعة البحث ومادته أن يكون على أربعة فصول تتوسط بين تمهيد وخاتمة. فأمّا التمهيد فدراسة لسياق الحال عند اللغويين عرضنا فيه المفهوم اللغوي لسياق الحال والإصطلاح وتقلنا إلى دراسة سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء ممن اهتم به وهم البلاغيون والمفسرون والأصوليون والنحويون، فسياق الحال عند اللغويين المحدثين. أما الفصول فكان أولها بعنوان: ملامح سياق الحال عند سيبويه، وهو يمثل المدخل النظري لهذه الدراسة، درسا فيه مصطلح سياق الحال عند سيبويه وملاحه في كتابه وكذلك بحثنا في عناصر سياق الحال عند سيبويه، ولما كانت هذه العناصر كثيرة ومتداخلة لا يفصل بعضها عن بعض اعتمدنا في ذلك على العناصر التي وردت في كتاب سيبويه وهي المتكلم والمخاطب والحال المشاهدة على أن هذه العناصر تتدخل معها عناصر أخرى تبعاً للمحيط الكلامي، وكذلك بيّنا في هذا الفصل مجالات سياق الحال عند سيبويه ونعني بها الأمور التي يهتم فيها سيبويه على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها والتي كانت مجالات تطبيقية يلجأ فيها إلى ملاحظاتها ومواقفها التي تولد فيها وهي على وفق ما جاء في الكتاب: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكبير،

ودلالة الأوجه الإعرابية، وأساليب الكلام. أما الفصل الثاني فهو سياق الحال في المرفوعات والنوابع الذي درسنا فيه مسائل المرفوعات النحوية التي اعتمد فيها سيبويه على سياق الحال، كحذف بعضها وتقديمه وتأخيرها أو تعريفه وتكبيره كالمبتدأ والخبر ومسائل النواسخ، والفصل الثالث سياق الحال في المنصوبات، كذلك عرضنا من خلاله ما اعتمد فيه سيبويه على سياق الحال من مسائل المنصوبات، أما الرابع فدرسنا فيه سياق الحال في المجرورات وموضوعات أخرى كالنوابع وغيرها. وانتهت الدراسة بخاتمة أودعنا فيها ما توصلنا إليه من نتائج.

وإقراً بالفضل فإن هذه الدراسة ما كانت أن تكون لولا ما اهتمت به من دراسات سابقة جعلت لي الطريق نيراً متمثلة بدراسة الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) ودراسة الدكتور نهاد الموسى (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث) وأطروحة الباحثة بان صالح الخفاجي (مراعاة المُخاطب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري) التي نُشرت كتاباً بعنوان (مراعاة المُخاطب في النحو العربي) فضلاً عن بحث الدكتور كريم حسين ناصح آنف الذكر.

وكذلك فإنني لم أكن أن أكتب كلمة لولا توفيق الله تعالى فحمداً لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وحمداً لله أخرى إذ قيّمس لي أستاذاً منذ مرحلة الماجستير فكان خير أستاذ ومشرف وموجه ومرشد أستاذي المفضل الدكتور علي ناصر غالب الذي يشهد بفضلته قبلي كل حرف في أطروحتي فما وضعت كلمة أو أثبت نصاً أو انتهجت منهجاً إلا وكانت له اليد الطولى فيه وقد اهتمت بتوجيهاته وأرائه التي دلت أمامي كل الصعاب فجاءه الله عني وعن العلم وأهله خير جزاء وأمدّه الله بعمر مديد. ولا أنسى فضل أستاذي في قسم اللغة العربية الذين تلمذت لهم وهم أستاذنا الكبير الأستاذ الدكتور صباح عباس المسالم والأستاذ الدكتور صباح عطوي عود أستاذي ومشرفي في الماجستير والأستاذ الدكتور رحيم الحصناوي فجزاهم الله وفقهم لكل خير.

وخاتمة القول أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه وآله وصحبه  
فإن كنتُ أصيبتُ بفيض الله وتوفيقه وإن أخطأتُ فالحمد لله وحده، ونسأله أن  
يجنبنا الخطأ والزلل في القول والعمل، وإن يجعل ذلك خالصاً لوجهه ومنفعة لعباده.

#### التباحث

٢٠٠٩/١١/١٠م

## سياق الحال عند اللغويين

### أولاً- مفهوم سياق الحال:

سياق الحال مصطلح حديث الظهور في علم اللغة، قديم الأصول في علوم  
العربية، وكي تكتمل معالم الصورة المعنوية لهذا المصطلح لا بد من أن نربط بين  
مفهومه اللغوي أو المعجمي، ومفهومه الاصطلاحي. ولما كان هذا المصطلح  
مركباً تركيباً إنشائياً من كلمتين هما: (سياق) و(حال) لذلك نبحت في مفهومي  
جزئيه.

### (أ) مفهومه اللغوي:

مصطلح (سياق الحال) يمثل أحد جزأي السياق؛ إذ إنَّ السياق يتكون من  
سياق النص، وسياق الحال. فلذلك يجب أن نتناول بدءاً المفهوم اللغوي للسياق  
عموماً، ومن ثمَّ سياق الحال.

فقد ذهب ابن فارس (ت٣٩٥هـ) إلى أن: ((السين والواو والقاف أصل  
واحد، وهو جنو الشيء، يقال: ساقٌ يَسُوْقُ سَوْقاً، والسَيْقَةُ: ما استيق من السدوب.  
ويقال: سَقْتُ إلى امرأتي صدقها، واستَقَّتْ، والسوق مشقة من هذا لما يساق إليها  
من كل شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغيره والجمع سوق وإنما سميت  
بذلك لأن الماشي ينساق عليها))<sup>(١)</sup>.

فالأصل اللغوي لكلمة السياق يشير إلى الحدو، وهو التتابع، ويؤكد ذلك ما  
ذكره ابن منظور (ت٧١١هـ) قائلا: ((السُّوقُ معروف، ساق الإبل وغيرها يسوقها  
سوقاً وسياقاً... وقد انسأقت وتسأوقت الإبل تسأوقاً إذا تتابعت...وفي حديث أم

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس: ١١٧/٣.

معبد: فجاء زوجها يسوق أعزاً ما تساق. أي ما تتابع، والمساقفة: المتابعة، كان بعضها يسوق بعضاً...وساق بنفسه سيقاً: نزع بها عند الموت، تقول رأيت فلاناً يسوق سوقاً أي: ينزع نزاعاً عند الموت<sup>(١)</sup> ولم يفت ذلك الأصل الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فقد قال: ((ومن المجاز: هو يسوق الحديث أحسن سياق. واليك سياق الحديث، وهذا الكلام ساقه إلى كذا، وجنتك بالحديث على سوقه أي سرده))<sup>(٢)</sup>.

ومن كل ذلك نستطيع أن نقول إن معنى السياق يشير إلى التوالي والتتابع، وسباق الكلام تتابعه. ويمكن أن ننقل هذا المعنى الحسي إلى المعنى المعنوي فنقول: تساق الكلام، وسباق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه.<sup>(٣)</sup> وقد أكد ذلك الدكتور تمام حسان بقوله: ((المقصود بالسياق: التوالي، ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين: أولاهما: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسيك، والسيك من هذه الزاوية يسمى (سياق النص). والثانية: توالي الأحداث التي صاحبها الأداء اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية يسمى السياق (سياق الموقف))<sup>(٤)</sup>.

وهذا يعني أن المعنى اللغوي يتضمن مساحة من المعنى الاصطلاحي.<sup>(٥)</sup> والتقاء المعنى الاصطلاحي للسياق بالمعنى اللغوي ينهض دليلاً واضحاً على قدم أصوله في علوم العربية.

لما كلمة (حال) فهي من الأصل اللغوي (ح ول) الذي يشير إلى معانٍ عدة، وأحداهما التنقل عندما يقترن بحال الإنسان فيفيد ما كان عليه من خير أو شر فقد ورد في العين: ((الحال توتث فيقال: حال حسنة، وحالات للدهر وأحواله: مصروفه.

(١) لسان العرب، ابن منظور: ١٠٠-١٦٦/١٠٧ (سوق).

(٢) أساس البلاغة، الزمخشري: ٣١٤.

(٣) يُنظر: المعجم الوسيط: ١/٤٦٥.

(٤) قرينة السياق، د.تمام حسان: ٣٧٥.

(٥) يُنظر: فصول في علم الدلالة، د.فريد عوض: ١٢٦.

والحال: الوقت الذي أنت فيه<sup>(١)</sup> ويقال أيضاً: حالة وهي ((واحدة حال الإنسان وأحواله))<sup>(٢)</sup> وحال الإنسان ((كينة الإنسان وهو ما كان عليه من خير أو شر، ينكر ويؤثت، والجمع أحوال وأحولة))<sup>(٣)</sup>.

يتبين لنا من المدلول اللغوي لكلا اللفظين نقطة الاتصال المعنوي التي يلتقيان عندها وهي الإشارة إلى تتابع الأحوال أو الأحداث وتواليها. وهذا ما نجده في المفهوم الاصطلاحي.

#### (ب) مفهومه الاصطلاحي:

صاغ هذا المصطلح اللغوي بطريق التركيب الإضافي، فهو مركب إضافي، (سياق) مضاف و(حال) مضاف إليه، ليكون مصطلحاً فنياً في ميدان علم اللغة الحديث. وقد دخل مصطلح (سياق الحال) إلى المعجم العربي ترجمة للمصطلح الانكليزي (Situational Context) أو (Context of Situation) وهذه أكثر الترجمات شيوعاً واستخدماً بين اللغويين العرب المحدثين.<sup>(٤)</sup> لكن هناك مصطلحات عربية أخرى مرادفة لهذا المصطلح وكلها تشير إلى معنى اصطلاح واحد منها: الماجريات<sup>(٥)</sup>، والسياق الخارج عن النص<sup>(٦)</sup>، والسياق العام<sup>(٧)</sup>، والمقام<sup>(٨)</sup>، والسياق

(١) العين، الخليل بن أحمد: ٣/٢٩٩.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: ٤/١٦٨٠.

(٣) لسان العرب: ١١/١٩٠.

(٤) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٢٥، ١٢٧، فقه اللغة في الكتب العربية، عبيد الراجحي: ١٦٦، علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٧٠، علم اللغة، السمران: ٢٣٨، نظرية النحو العربي،

نواد الموسى: ٨٥.

(٥) يُنظر: علم اللغة، السمران: ٣١٠.

(٦) يُنظر: علم الأسلوب، د.صلاح فضل: ٢١٠.

(٧) يُنظر: البلاغة والأسلوبية، د.محمد عبد المطلب: ٢٢٠-٢٢٤.

والمقام<sup>(١)</sup>، بالسياق الاجتماعي<sup>(٢)</sup>، ويسميه الدكتور كمال بشر (المسرح اللغوي)<sup>(٣)</sup> ويُسمى الظروف الكلامية<sup>(٤)</sup>.

ويُقصّد به في علم اللغة الحديث: ((السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين، ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها والعلاقة بين المتحدثين والقسيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة))<sup>(٥)</sup> ويرى هاليدي (M.Halliday) أنّ السياق: ((هو النص الآخر، أو النص المصاحب للنص الظاهر، أو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية))<sup>(٦)</sup>.

فسياق الحال إذن الظروف المتصلة بالمقام الذي تتلقّى فيه الكلمة أو بتعبير آخر دراسة الكلام في المحيط الذي يقع فيه، ويشمل السياق الخارجي الظروف المحيطة بالحدث الكلامي وهي العصر ونوع القول وجنسه، واللغة أو اللهجة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمتلقي من حيث الثقافة والجنس والعمر والألفة والطبقة الاجتماعية...<sup>(٧)</sup> وبعد هذا العرض الموجز لمفهوم السياق عامة، وسياق الحال تحديداً، يمكن أن نُلخّص المفهوم العام بثلاث نقاط<sup>(٨)</sup>:

١. إنّ السياق هو الغرض أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام، وهو واحد من المفاهيم التي عبر عنها بلفظ السياق (السوق).

(٨) يُنظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان: ٣٣٧.

(١) يُنظر: دراسات في علم اللغة النفسي، د.داود عبده: ١٢-١٣.

(٢) يُنظر: دراسات في علم اللغة، د.كمال بشر: ١٦٥/٢.

(٣) يُنظر: محاضرات في اللغة، د.عبد الرحمن أيوب: ٤٥.

(٤) معجم علم اللغة النظري، د.محمد علي الخولي: ٧٥٩.

(٥) علم النص ونظرية الترجمة، د.يوسف نور عروش: ٢٩، ويُنظر أيضاً للسياق، د. ردة الله الطلحي: ٥١.

(٦) يُنظر: الدلالة السباقية عند اللغويين، د.عواطف كنوش: ٧٦.

(٧) يُنظر: دلالة السياق: ٥٠-٥١.

٢. إنّ السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها للنص أو نزل أو قيل بشأنها، وأوضح ما عُبر به عن هذا المفهوم لفظ الحال أو المقام.

٣. إنّ السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي والذي يمثلّه الكلام في موضع النظر أو التحليل، ويشمل ما يسبق أو ما يلحق به من كلام.

وعلى الرغم من هذا التوارد الحاصل بين ما يعرف في علم اللغة الحديث بـ(سياق الحال) والمفهوم اللغوي للمصطلح في المعاجم العربية فإنّ علماء العربية القدماء في علومها المختلفة من نحو وبلاغة وأصول وتفسير لم يستعملوا لهذا المفهوم المحدث المصطلح نفسه بل استعملوا مصطلحات أخرى مرادفة له تؤدي دلالاته الاصطلاحية مثل: الحال، والأحوال المشاهدة، والمشاهد، والدليل، والقرينة، والمقام، والموقف. ولعل أقدم إشارة لهذا المصطلح ما ورد في كتاب سيبويه فقد أطلق عليه (الحال) فهو أقدم مصطلح يقترب من فكرة سياق الحال وقد ذكره سيبويه في مواضع من كتابه<sup>(١)</sup> ولعله يعود إلى أستاذه الخليل<sup>(٢)</sup>. وقد كان لابن جني جني فضل السياق في ابتكار مصطلح آخر مماثل لسياق الحال هو (الحال المشاهدة) أو (الأحوال المشاهدة)<sup>(٣)</sup>. واستعمل البلاغيون مصطلح (مقتضى الحال) الذي يقترب مفهومه مما ينادي به أصحاب نظرية سياق الحال في الغرب.

ومن الأمور التي تتصل بمفهوم سياق الحال العناصر المكونة له إذ إنّ سياق الحال هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو للحال الكلامية، ومن هذه العناصر المكونة للحال الكلامية:

١. شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع - إن وجدوا - وبين ما لذلك من علاقة بالسلوك

(١) يُنظر: الكتاب: ١/٢٧٢، ٢٧٥، ٣٠٥، ٣٣٨.

(٢) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٢٨.

(٣) يُنظر: الخصائص: ١/٢٣٨-٢٤٨.

اللغوي، ودورهم يُقتصر على الشهود لم يشاركوا من حين لآخر بالكلام، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم.

٢. العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي ومكان الكلام، وكل ما يطرأ في أثناء الكلام مما يشهد الموقف الكلامي من أفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي لئلا كانت درجة تعلقه.

٣. أثر النص الكلامي في المشتركين، كالإقناع أو الإكس، أو الإغراء أو الضحك إلى غير ذلك.<sup>(١)</sup>

وبعد ذلك يمكن أن نقول إن سياق الحال هو الجو العام الذي احتوى العملية الخطابية الذي يُعتمد عليه في تحديد المعنى المقصود لدى المتكلم، وفهم الكلام لدى المُخاطب وكل ما يتصل بذلك.

وفكرة سياق الحال (هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي ينبنى عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى... وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال...)<sup>(٢)</sup> فالنظر اللغوي الحديث يعد موضوع الحال أو المقام من المجالات الدلالية والمعنوية الحديثة، توصل إليها علم اللغة الحديث في ضمن دراسته للغة، على وفق نتائج البحث في علم الاجتماع وعلم النفس<sup>(٣)</sup>.

وتتأتى أهمية سياق الحال من كونه حصيد الظروف الواردة في الوقت الذي تم فيه أداء المقال، طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك. وهذه المقامات

(١) يُنظر: علم اللغة، السمران: ٣١١، نظرية النحو العربي، د. نهاد الموسى: ٨٥-٨٦.

(٢) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٣٣٧.

(٣) يُنظر: علم النفس اللغوي، د. نوال حمد عطية: ٣٣.

الاجتماعية تمثل نسيج الثقافة بمعناها الاثنوبولوجي الأعم لا بمعناها التربوي الأخص، أي أنها من نتائج العادات والتقاليد والأعمال اليومية والذاكرة الشعبية<sup>(١)</sup>.

فكل هذه الأشياء التي تشكل سياق الحال يكون لها دخل كبير وأثر بالغ في الوصول إلى المعنى الحقيقي المقصود في العملية الخطابية لذلك يرى أولمان أن نظرية السياق إذا طبقت بحكمة تمثل حجر الأساس في علم المعنى وقد أدت إلى نتائج باهرة فقد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتاً. وأنها قدمت لنا وسائل فنية حديثة لتحديد معاني الكلمات<sup>(٢)</sup>.

فالعناصر النحوية لا تسهم في الوصول إلى المعنى بمعزل عن العناصر الدلالية فكما يعدّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة، يعدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه فبين الجانبين اخذ وعطاء وتبادل تأثير مستمر فلا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملايس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير. ولا ينكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة<sup>(٣)</sup>.

وقد تنبّه الدكتور مهدي المخزومي إلى أهمية سياق الحال في فهم الجملة في التراث النحوي فرأى أنها ((خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والمُخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا رُوعيت تلك المناسبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيداً ولا الخبر مؤيداً

(١) يُنظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ٤١-٤٢.

(٢) يُنظر: دور الكلمة في اللغة، أولمان: ٧٣.

(٣) يُنظر: النحو والدلالة، د. محمد حماسة: ١١٣، الدلالة والتعبير اللغوي في كتاب سيوريه،

د. محمد سالم صالح: ٣٦٨.

غرضه ما لم يكن حال المُخاطَب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المُخاطَب موقع الاكتفاء والقبول<sup>(١)</sup>

#### ثانياً- سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء:

(أ) سياق الحال عند البلاغيين:

إنَّ نظريَّةَ سياق الحال التي يدها المحدثون من المخاخر اللغوية في التفكير الغربي، لم تكن غائبة ولا خافية عن تفكير اللغويين العرب القدماء، فقد أدركوها وكانت واضحة في أذهانهم شأنها شأن النظريات اللغوية الأخرى، فعند النظر في تراث البلاغي القديم نجد أن أحد المعايير البلاغية المهمة في علم المعاني هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

فأما مصطلح (مقتضى الحال) فقد اهتم به علماء المعاني، والحال في اصطلاحهم ((هي الأمر الداعي إلى التكلُّم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى، خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال، فمثلاً كون المُخاطَب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاهاً))<sup>(٢)</sup>. فمن الواضح أنَّ أهل علم المعاني قد اهتموا بأحوال المتكلم والسامع والتعريف يقتضي أن يكون المتكلم على علم بأحوال السامع قبل أن يتكلم، حتى يأتي الكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع<sup>(٣)</sup>.

ومن أهم الملامح في النظر البلاغي عند العرب - فضلاً عن اشتراطهم موافقة الكلام لمقتضى الحال - استبعادهم المقولة السائدة ((كل مقام مقال)) و((كل كلمة مع صاحبها مقام)) فهم بذلك قد وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى حسب،

(١) في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٢٢٥.

(٢) اكتشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي: ١٢٥/٢.

(٣) يُنظر: الدلالة والتعديد للنحوي: ٣٧٣.

وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء، ولم يكن مالبينوسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Context of Situation) الذي يعني (سياق الحال) يعلم انه مسبوq إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إذ يقول الدكتور تسم حسانً مقتحراً: ((تقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم، لأن الاعتراف بفكرتي المقام والمغال باعتبارهما أساسيين متميزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمعاملات العقل المعاصر في دراسة اللغة))<sup>(١)</sup>.

وهكذا سلب البلاغيون الأمواء على جوانب متعددة من هذه النظرية، ومما يجدر ذكره أنَّ إجحاح البلاغيين على فكرة المقام واتخاذهم من مراعاتها محوراً يدور حوله البحث البلاغي لديهم إما يعد وعياً بفكرة صائبة ما تزال كثير من الدراسات الحديثة تؤكد صوابها، ففكرة المقام هي أساس ما يسمى في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة (علم الدلالة الوصفية) وهي كذلك المحور الجوهري لما يسمى بـ(نظرية الاتصال)<sup>(٢)</sup>.

ولعلنا نجد عند الموازنة بين مصطلحي (مقتضى الحال) و(سياق الحال) أنهما يشيران إلى شيء خارج نطاق اللغة، وهو الجانب الاجتماعي المرتبط بالمتكلم والسامع وغيرهما من عناصر السياق، من جهة، وإن كلتا الفكرتين تعتمدان على معيارين أساسيين هما: المقال (النص) والمقام (الحال أو الموقف) وعلى الرغم من سبق البلاغيين في أصالة هذه النظرية واقترب مصطلحهم (مقتضى الحال) إلى حد كبير من مصطلح (سياق الحال) في الدرس اللغوي الحديث واشترائه معه في أهم خاصة، وهي الاهتمام بالجانب الاجتماعي للغة. فإن هناك عدداً من الباحثين كان له رأي آخر في ذلك، فالكتور كمال بشر، يرى أنَّ البلاغيين قد وقعوا في إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي وهو المقام والكنه - كعادتهم - طبقوه بطريقتهم

(١) اللغة العربية، منهاها ومنهاها: ٣٣٧.

(٢) يُنظر: علم المعاني، تأصيل وتقديم، د. حسن طيل: ١٨.

الخاصة، لقد كانت عنايتهم في المقام موجهة نحو الصحة والخطأ أو نحو الجودة وعدمها، ولهذا كانت نظرتهم إلى المقام أو ماجرياته الحال أو ما يسميه هو المسرح اللغوي (Linguistic Theatre) نظرة معيارية لا وصفية<sup>(١)</sup>.

وأشار الدكتور حلمي خليل إلى أن فكرة سياق الحال فكرة قديمة، أحياها فيرث فهي فكرة تنبئ إليها أفلاطون وعلماء البلاغة العرب، غير أن فيرث استطاع أن يصوغ منها نظرية علمية، وهي إن التفت في بعض جوانبها مع آراء القدماء إلا أنها تختلف من حيث المنهج والتطبيق والتحليل<sup>(٢)</sup>. وحاول باحث آخر أن يقلل من جهد البلاغيين قاصداً بنظريتهم، ناعثاً إياها بالضعف في أكثر من موضع إذ يقول: ((إنها لم تؤت ثمارها المرجوة على أيديهم، إذ إن نظراتهم فيها وتطبيقاتهم عليها قد شابتها بعض الشوائب التي أضرت بها وأثبتت عودها))<sup>(٣)</sup>.

ووجد أن هذه النظرية ينتابها الضعف في أكثر من موضع وهي:

١. التركيز على جانب المخاطب فحسب عند رصد المطابقة.

٢. النظرة الجزئية إلى المطابقة، لأنها لم تتجاوز نطاق الجملة الواحدة أي أنها لم تتسع لتشمل العمل كله.

٣. النزعة التقنيّة التي سادت البحث البلاغي في تقنين ظواهر الأداء من ذكر وحذف وتعريف وتنكير بحسب الأعراض تارة، وتارة بحسب المقامات<sup>(٤)</sup>.

وقول هذا الباحث وأمثاله لا نجد فيه إلا مجانية للحق وإفتقاراً إلى إنصاف، لأنه لا يعقل أن تُطالب فكرة عصرها ألف عام ويزيد بالوفاء بمقتضيات النظريات

الحديثة، أو أن تُحكم الأفكار القديمة في ضوء أفكار عصرنا لاختلاف المقالات والمقامات ومقتضياتها من عصر لآخر. لذلك إننا نجد أن فكرة مقتضى الحال البلاغية العربية ربما تعدّ أصلاً وجذوراً لنظرية سياق الحال الغربية، وكان الغربيين ابتدأوا من حيث انتهى البلاغيون، وذلك يتضح من خلال الموازنة الآتية:

١. كلتا الفكرتين تراعيان معيارين أساسيين هما: المقال والمقام.

٢. كلتا الفكرتين تراعيان ما هو خارج نطاق اللغة وهو المقام.

٣. كلتا الفكرتين هدفهما المعنى، إلا أن وسيلة البلاغيين المطابقة وهي ما يحقق المعنى، ووسيلة الغربيين التحليل الذي يوصل إلى المعنى.

ولا بد من الإشارة إلى أن البلاغيين تبدأ فكرتهم بالمقال وتنتهي بالمقام بشرط المطابقة لتحقيق الفصاحة، والغربيون تبدأ نظريتهم بالحال أو الموقف (المقام) وتنتهي بالنص (المقال) عن طريق التحليل للوصول إلى المعنى، ويتضح ذلك بالمخطط الآتي:

فترة مقتضى الحال : المقال مطابقة بالمقام = البلاغة .  
نظرية سياق الحال : الحال تحليل للنص = المعنى .

وهذا يوضح أن الغربيين ابتدأوا من حيث انتهى البلاغيون، إذ لا بد للبلاغة عند العرب من مطابقة المقال المقام، لأن الكلام يصاغ بمقتضى الحال، أمّا عند الغربيين فإنه يُستعان بعناصر المقام في فهم المقال بعد إنتاجه، وهذا المقال جزء من هذا السياق وليس منفصلاً عنه.

(ب) سياق الحال عند المفسرين وأئمة الأصوليين:

التفت المفسرون إلى أهمية سياق الحال وهو يتمثل عندهم فيما أطلقوا عليه أسباب النزول وبدلوا بذكرها عند تفسير الآيات وحدّثوا وظائفها وفوائدها المتمثلة

(١) يُنظر: درنسات في علم اللغة، بشر: ٦٤/٢.

(٢) يُنظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، د. حلمي خليل: ١٣٢.

(٣) علم المعاني تأصيل وتقديم، د. حسن طبل: ١٩.

(٤) يُنظر: المعنى في البلاغة العربية، د. حسن طبل: ١٩٤.



في الوقوف على المعنى عند معرفة عناصر سياق الحال من خلال سبب النزول وقد اشترطوا في من يتصدى لتفسير القرآن الكريم وتأويله شروطاً لها علاقة بسياق الحال<sup>(١)</sup>.

فهناك علاقة بين أسباب النزول وسياق الحال، إذ إن سبب النزول يمثل علاقة النص بالواقع فهو يزودنا من خلال الحقائق التي يطرحها علينا بمادة جديدة ترى النص استجابة للواقع تأليداً أو رفضاً وتؤكد علاقة الحوار والجدل بين النص والواقع<sup>(٢)</sup>. ويتضح ذلك من مفهوم أسباب النزول، إذ يقصد بها ((الأحداث والوقائع الملائمة للنص القرآني))<sup>(٣)</sup> إذ إن القرآن الكريم لم ينزل جملة بل نزل منجماً وقد ذكر الله سبحانه وتعالى علة ذلك فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ (الفرقان: ٣٢).

ولذلك إن لأسباب النزول فوائد وأهمية كبيرة في فهم المعنى<sup>(٤)</sup>، فقد ذكر الواحدي (٤٦٨هـ) أنه لا يمكن ((تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها))<sup>(٥)</sup> وكذلك لها أهمية كبيرة في رفع الإشكال ودفع التناقضات وذلك لأن ((معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، وقد أشكل على جماعة من السلف معاني آيات حتى وقفوا على أسباب نزولها فزال عنهم الإشكال))<sup>(٦)</sup>.

وقد بدت علاقة أسباب النزول بسياق الحال واضحة عند الزركشي (٧٩٤هـ) في حديثه عن فوائدها بقوله: ((واخطأ من زعم أنه لا طائل تحته،

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ١/٢٦-٢٧، ويُنظر: الإتيان في علوم القرآن، السيوطي:

(٢) يُنظر: مفهوم النص، نصر حامد أبو زيد: ٩٧.

(٣) يُنظر: دراسة المعنى عند الأصوليين، طاهر سليمان حمودة: ٢٢٢.

(٤) يُنظر للتفصيل في ذلك: فصول في علم الدلالة: ١٤٨-١٧٤.

(٥) أسباب النزول، الواحدي: ٤.

(٦) إباب النقول في أسباب النزول، السيوطي: ١٣.

لجرياته مجرى التاريخ، وليس كذلك، بل له فوائد منها: وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب، ومنها الوقوف على المعنى، قال الشيخ أبو الفتح القشيري: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني كلمات الكتاب العزيز، وهو أمر تحصل للصحابة بقرائن تحتمل بالتضاي، ومنها أن يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل على التخصيص فإن محل السبب لا يجوز إخراجهم بالإجماع والاجتهاد))<sup>(١)</sup>.

فقد يستدل بعضهم من عناصر سياق الحال على آخر فيفيد في تبين العنصر غير الظاهر منه عن طريق عنصر منكر وهذا ذو فائدة في معرفة المكي والمدني من خلال الاستدلال ببعض عناصر سياق الحال على الأخرى، فالمكي ما نزل بمكة، وهو دليل على عنصر الزمان، وهو ما قبل الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، وهو دليل على عنصر الزمان، ما بعد الهجرة، وكذلك فإن المكي ما وقع خطباً لأهل مكة والمدني لأهل المدينة، فاتخذوا عنصر المخاطب دليلاً على عنصر المكان. وغير ذلك مما يكون سياق الحال مركزاً لكشفه في تفسير القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>. أمّا الأصوليون فيبدو مفهوم السياق عندهم أكثر وضوحاً وتحققاً، لاتصال دراستهم بالنص القرآني، إذ إنهم ((فطنوا منذ زمن سحيق في اللدغ إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه فكان فهمهم لهذا الفرق تفرقاً منهم بين المعنى المقالي والمعنى المقامي))<sup>(٣)</sup> فقد اعتمدوا على فكرة السياق في بيان المعنى في النصوص الشرعية، إذ يُعَدُّ اللجوء إلى قرائن السياق من وسائلهم لتحديد المعنى فقد وعوا

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ١/٢٦-٢٧، ويُنظر: الإتيان في علوم القرآن، السيوطي:

١/٢٨-٣٤.

(٢) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٤٨-١٧٦.

(٣) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٣٣٩، يُنظر: الدلالة السياقية عند المفسرين، رسالة ماجستير،

بشير سعيد المنصوري: ١٦-٧٧.

تسماً أن ثمة نوعين من القرائن السياقية، الأولى هي القرائن اللفظية، والثانية هي القرائن المقامية، وهما الأثر الذي تقوم به هذه القرائن في تحديد دلالة النص<sup>(١)</sup>.

#### (ج) سياق الحال عند التحوين:

على الرغم من إبداع البلاغيين إبداعاً كبيراً في نظرية سياق الحال، لا ننكر ما للتحوين من فضل فيه، يُلْنا عليه ما كتبه في كتبهم فهم أول من قال بمراعاة الأحوال المحيطة بكل من المتكلم والمُخاطب إذ إن الفكر العربي قد تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي وقد أرسى علماء النحو دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في الميادين المختلفة منها التي يدعي المحدثون أنهم قد ابتكروها أو خاضوا فيها لأول مرة<sup>(٢)</sup>.

وهذه المسألة تؤكد لنا حقيقة مهمة لدى التحوين القماء، يعرفها كل من يدرس تراثنا النحوي (تلك هي أن معاني النحو وأصوله ليست كما يتوهم كثير من الناس قوالب جامدة أو مقاييس محددة صمماً، بل أنها مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنها ترفع الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشئ للكلام وتعد بتقدير المنثني لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه)<sup>(٣)</sup>.

وهذه الحقيقة هي عينها التي نجد اللغويين الغربيين ومن سلك منهجهم يعدونها من المفاهيم اللغوية ويعظمون من توصل إليها ويقروون بفضلها مثل ماليونفسكي وفيرث وغيرهما فعلى الرغم من أن اللغويين العرب أدركوا ظاهرة الدلالة السياقية في جل كتبهم ومؤلفاتهم، لكن المعاصرين حين أقدموا على الكتابة لم يولوا ذلك التراث ما يستحقه من العناية، وإنما راحوا ينتقون ما في ذلك من آراء

للأجانب تتعلق بموضوعات الدلالة السياقية من لغوية وغير لغوية، سياق الحال وينهلون منهم، وتركوا تراثنا اللغوي السذي يضم موضوعات البحث اللغوية المختلفة<sup>(٤)</sup>.

ولا نريد أن نبالغ ونقول إن كل ما توصل إليه الغربيون لاكتشافه التحوين العرب القدماء فكروا من المغالين، فقد يكون ذلك من جهة التوارد بينهم، لأن تلك الأفكار المشتركة التي توصل إليها الطرفان قد تكون قواعد لغوية عامة تشترك بها كل اللغات الإنسانية إذ إنها قواعد خطابية عامة. فكل اللغات تشترك في أنها ظاهرة اجتماعية؛ لأن ((النظام اللغوي خلق للإفادة، أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة للتبليغ جوهرية تابع لما ولي من أمر الإفادة فهو إلى قوانين فن المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق))<sup>(٥)</sup> وهذه حقيقة أظهرها منذ القدم اللغوي الكبير ابن جني (٣٩٢هـ) بقوله: ((اللغة أصول يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))<sup>(٦)</sup>.

وقد لاحظ ذلك التحوين القماء فلم يفصلوا اللغة عن محيطها الخارجي؛ لأنهم لم يقتصرُوا على النظر في بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية — على ما يبدو من معالجتهم لها — على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي وأن هذه الوظيفة وذلك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث، فقد ظهر هذا كله في دراستهم وأن لم ينصوا عليه مبدأً من مبادئ التتبعيد أو أصلاً من أصول نظريتهم اللغوية<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١١-١٢.

(٢) نظرية النحو العربي: ٨٧.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٣.

(٤) يُنظر: علم اللغة الاجتماعي، د. كمال بشر: ٦٦.

(٥) يُنظر: البحث الدلالي، عند الأصوليين، د. محمد يوسف: ١٢.

(٦) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، د. كريم حسين ناخسح (بحث): ١٨٠.

(٧) نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجوالي: ٢٣.

والمطلع على تراثنا النحوي يجد أن النحاة قد أدركوا في إنشاء التقعيد أن عناصر سياق الجملة قد لا تكفي لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أن القضايا السياقية الأخرى تسهم في تحديد معنى الجملة أحياناً وفي معاني عناصرها التركيبية لذلك أخذوها في الحسبان، فتناولوا مجموع الأمور التي تسهم في تشكيل المعنى وادخلوها في صميم قواعدهم كلما دعت الحاجة إليها فقد راعوا قضايا المقام ((وقد رصدوا على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق وسياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب والحال المشاهدة، وحال الجو وسائل ما يأتلف منه المقام وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيات في القول تنتوع وفقاً لتنوع المقامات كما أنهم شعروا أن وصف الظاهرة النحوية وتحليلاتها اللغوية لم تنفـ بالغرض المطلوب أو الوصول إلى إقامة الفهم ما لم تؤخذ المتغيرات الخارجية التي تكتشف مادة الكلام إبطاراً لها وتدرسه ضمن البيئة اللغوية المعينة بظروفها وخصائصها)).<sup>(١)</sup>

ومن يقرأ كتب النحاة ويرصد تحليلهم لما يطرأ على أحوال الجملة من نكر وحذف وتقديم وتأخير وتعريف وتكرير، وأساليب الكلام المختلفة، يجد بما لا يدع للشك مجالاً أن النحاة نظروا إلى النحو من خلال السياقات وبنوا تقسيمات النحو على أساس العناصر المكونة للتحليل السياقي وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان: ((راحوا يرصدون خصائص هذه الكلمات في السياقات فرأوا للكلمة بنية، ورأوا لمكانها في الجملة رتبة، ورأوا في علاقتها مع مصيقاتها في الجملة ربطاً، ومطابقة ولمحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما مما تكون بين إحداها وبقيّة عناصر الجملة... ففعلوا هذه الأمور مساراً لتفكيرهم النحوي)).<sup>(٢)</sup>

(١) دلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٣.

(٢) مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان: ٦٠-٦١.

ونجد أمثلة كثيرة في كتب النحويين تبين اعتمادهم على سياق الحال وعناصره في تحليل الظواهر النحوية أو تفسير أمثلتها وتوضيحها أو تحليلها ويؤيد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) من أوائل النحاة الذين اعتمدوا المنهج السياقي في الكشف عن المعاني النحوية بما في ذلك سياق الحال وعناصره المتمثلة بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المخاطب والمعنى إلى غير ذلك مما يرتبط بالمقام. كما يتضح ذلك من خلال كتاب تلميذه سيبويه، فقد اعتمد على ((إرادة المتكلم)) في توجيه ما انتصب على ((التمظيم والمدح)) في نحو ((الحمد لله أهل الحمد))<sup>(١)</sup>، قال سيبويه: ((زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيماً))<sup>(٢)</sup> كما اهتم الخليل بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب، وذلك عند الحديث عن أن ((قد)) جواب لمن قال: لما فعل، فتقول في الجواب: قد فعل. ((وزعم الخليل أن هذا الكلام يقوم ينتظرون الخبر))<sup>(٣)</sup>، فالمخاطب في حاجة إلى تأكيد الجواب، وهنا لا بد من أن يراعي المتكلم حال المخاطب<sup>(٤)</sup>، فيستعمل ((قد)) التي تفيد التأكيد مع الماضي. وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُجِّتَ لِؤُلَیْهَا﴾ (الزمر: من الآية ٧٢) وعن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْزَوْنَ الْعَذَابَ﴾ (البقرة: من الآية ١٦٥)، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَقُولُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: من الآية ٢٧)، فقال الخليل: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام))<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: لكتاب ٦٢/٢.

(٢) الكتاب: ٦٥/٢.

(٣) الكتاب: ٢٢٣/٤.

(٤) يُنظر: أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته (دراسة نصية من القرآن)، الدكتور فحي ثابت علم الدين، لطروحة دكتوراه: ١١ - ١٢.

(٥) الكتاب: ١٠٢/٣.

وهكذا، فإن هذه الأمثلة الواردة عن الخليل، لا تدع للشك مجالاً في أن الخليل اعتمد اعتماداً واضحاً على سياق الحال في التعميد النحوي وبيان مبنى التركيب ودلالاتها. وإذا كان الخليل - في هذه الحقبة المبكرة من التعميد النحوي - قد انتهج هذا المنهج السياقي في بيان دلالة التركيب على هذا النحو العلمي المبهّر، فمن الطبيعي أن يستفيد النحاة من بعده بهذه النظرات الثاقبة، وهذا ما سيتضح بجلالة عند سيويه الذي يكون حديثاً عنه منفرداً لأنه موضوع بحثنا، أما النحاة بعد سيويه فيجد المتصفح كتبهم هذا المنهج متبعاً أيضاً في التعميد والتحليل والتعليل فالميرد (٢٨٥هـ) مثلاً قد صرح بمصطلح (دلالة الحال) ومصطلح (المشاهدة) ومن نصوصه في ذلك قوله: ((...لولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمام؛ لأن الفعل إما يضم إذا دل عليه دل))<sup>(١)</sup> وقوله: ((فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال، فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل))<sup>(٢)</sup> واستعمل الرماني كذلك مصطلح دلالة الحال في قوله: ((طلب أو دلالة الخلف من المحذوف دلالة شيء يقتضي معنى ما لم يذكر مما تقديره أن يذكر وذلك نحو تكبير الناس عند طلب الهلال يقتضي معنى رأي الهلال كأنه ناطق به وترفع الناس للهلال إذا قال قائل في تلك الحال الهلال يقتضي هذا الهلال والفعل للشاهد من نحو القرب والإعطاء إذا قال قائل وزيدا يقتضي اضرب زيدا أو أعط زيدا فهذه دلالة الحال التي تصحب الكلام))<sup>(٣)</sup>.

أما عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فقد اتضح هذا المصطلح وجعله ضابطاً نحوياً مسوّغاً للحذف ثانياً مناب الأفعال الناصبة<sup>(٤)</sup>، وعند باباً في ذلك أسماء (باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك

من صناعة اللفظ ما يمنع منه))<sup>(١)</sup> وقال: ((من ذلك أن ترى رجلاً قد سئد سهماً نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول القرطاس والله أي أصاب القرطاس فأصاب الآن في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل مَهْزٌ يسيف في يده زيدا أي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به))<sup>(٢)</sup> وغير ذلك مما يتضح فيه اعتماد النحويين على سياق الحال وعناصره<sup>(٣)</sup>.

وأما كل هذه الحقائق الواضحة التي تقطع كل شك بيقينها نجد عدداً من الباحثين العرب يقف موقفاً بين الإعجاب والارتباك محاولاً التقليل من الجهود الجبارة في إقلمة الصرح المعنوي للنحو العربي، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان عندما يقول: ((والحقيقة أن النحاة العرب لو فطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعي في اللغة، لما تورطوا في أمور مثل القول بعدم جواز أن نصوغ نحن الكلمات الجديدة قياساً على ما قاله الأقدمون...القول بأن السليقة طبع لا اكتشاف...الدخول في الاعتماد على التمارين العقلية))<sup>(١)</sup> وافقني أثره في ذلك الدكتور محمد حماسة عبد الطيف إذ قال: ((إن النحويين الآن يقفون على باب اللغة يحرسون المصوب والخطأ ويتشددون في الحراسة على حين اعتُيت الأسوار من الخلف وأخذ كل شيء تقريباً))<sup>(٢)</sup>.

وأغلب الظن أن هذا الكلام وأمثاله من باب الحكم الذي لا يقاس عليه لاهتقاره إلى الاستقراء الشامل لظواهر النحو العربي، فقد يصدق على جزء ولا يصدق على كل، ويمكن أن نرد على ما قاله الدكتور حماسة بما توصل إليه هو عندما وازن

(١) الخصائص: ٢٩٢/١.

(٢) الخصائص: ٢٩٢/١. ويُنظر: ٢٦٠-٢٦٢.

(٣) يُنظر للتفصيل: الدلالة السياقية عند اللغويين، د.عوامل كروش: ١٠٠-١١٦.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية: د.تمام حسان: ٨٦.

(٥) النحو والدلالة: ٢٨.

(١) المقتضب: ٢٢٨/٢.

(٢) المقتضب: ٢٦٤/٣.

(٣) رسائلان في اللغة، الرماني: ٨١-٨٢.

(٤) الخصائص: ٢٧٥/١.

بين النحو العربي والآراء الحديثة فقال: ((إسقاط الآراء الحديثة أو بعضها عليه (أي النحو العربي) بطريقة متعمدة، أو على بعض أصوله ومبادئه، لا يضفي على شيء منها قيمة يفقدها، فهذه الآراء والنظريات تطوّرت في لغتها وسياقها الحضاري ومناخها الفكري والثقافي الذي يختلف عن المناخ الذي نشأ فيه النحو العربي ونما واستقر واستمر كذلك، ثم أن هذا المسلك نفسه - اعني إسقاط الآراء المعاصرة على النحو العربي القديم - قد يعني عدم الثقة به والرضا عنه، كما قد يظهره في مظهر التناقض والاضطراب))<sup>(١)</sup>.

ومما لا شك فيه أن النحو العربي بُني منذ بدايته الأولى المتمثلة بكتاب سيبويه على ربط اللغة بمحيطها الخارجي، ومراعاة الظروف والأحوال الملائمة للمقال لاستجلاء الغموض وإمن اللبس وغاية ذلك المعنى لأن الإعراب فرع.

#### ثالثاً- سياق الحال عند اللغويين المحدثين:

إن نشأة فكرة سياق الحال وتطورها واكتمالها نظرية متكاملة الجوانب النظرية والتطبيقية كان على يد أصحاب المدرسة الاجتماعية الانكليزية، وكان المعنى هو الموجه الأساس في ظهور هذه النظرية إلى الوجود، لأن مشكلة البحث عن المعنى أدت إلى ظهور نظريات عدة كالتنظيرية الذهنية، والنظرية السلوكية، والنظرية الإشارية، والنظرية التحليلية، والنظرية السياقية. وهذه الأخيرة ارتكزت على منهجين هما: المنهج الوظيفي والمنهج الاجتماعي.<sup>(٢)</sup>

فقد كانت البدايات الأولى لنشأة فكرة سياق الحال عند بلومفيلد (L. Bloomfield) (١٨٨٧-١٩٤٩م) الأمريكي رائد المدرسة السلوكية إحدى أكبر المدارس اللغوية الوظيفية، التي تركزت على الجانب النفسي والمادي، وتربط الدلالة

والسياق بهذا الجانب، ويرى هذا المنهج أن لا قيمة للألفاظ تذكر خارج استعمالها وتداولها<sup>(٣)</sup>.

فقد بحث بلومفيلد المعنى في محيط السلوك البشري من حيث كونه يتألف من عادات مختلفة، إذ تتكون اللغة من المثير أو الفعل الذي يصدر عن المتكلم، والاستجابة أو رد الفعل الذي يصدر عن السامع، ويتضح ذلك من تعريفه للمعنى بأنه: ((الموقف الذي يتم فيه الحدث اللغوي المعين، والاستجابة به، أو رد الفعل الذي يستتبعه هذا الحدث في نفس السامع))<sup>(٤)</sup> أي أن المعنى عند بلومفيلد هو الموقف أو المقام الذي يقوم فيه المتكلم بقول كلمة أو جملة، ورد الفعل أو الاستجابة التي يتطلبها ذلك من المستمع.<sup>(٥)</sup> وهذا يعني أن الميكانيكية الواضحة عند بلومفيلد تحدد المعنى بالمواقف والمقامات، أو ردود الأفعال التي تتطلب أو يتطلبها اللفظ، فإن ذلك يعني أن بلومفيلد لم يكن بعيداً عن فكرة سياق الحال<sup>(٦)</sup>. لكن على الرغم من أن السلوكية التي طبقها بلومفيلد على اللغة سلوكية آلية يدخل في حسابها بعض العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام التي يعدها عضواً لازماً لإدراك معنى الكلام وهو بذلك لا يتجاهل شخصية المتكلم وشخصية السامع وبعض الظروف المحيطة بالكلام<sup>(٧)</sup>.

ومع ذلك فقد كانت البدايات الحقيقية لنظرية السياق في الغرب تتمثل بالجهود التي بذلها برونسلا مالينوفسكي (Malinowsky) (١٨٨٤-١٩٤٢م) العالم الأثروبولوجي البولندي<sup>(٨)</sup>. عندما حاول ترجمة كلمات مستقلة أو منعزلة من إحدى

(١) يُنظر: علم اللغة، السمران: ٣٠٤، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٥

(٢) L. Bloomfield. Language: ١٣٤.

(٣) يُنظر: أعضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة، تليف خرما: ٣٢١.

(٤) يُنظر: دلالة السياق: ١٨٠.

(٥) يُنظر: علم اللغة، السمران: ٣٠٩.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٣١٠، دلالة السياق: ١٨٢.

(١) النحو والدلالة: ٢٦.

(٢) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٠-١٩٣

اللغات البدائية المحدودة الانتشار إلى الانكليزية ووجد انه عاجز عن الوصول إلى أية ترجمات للنصوص التي سجلها<sup>(١)</sup>.

ويخرج ماليونفسكي من عجزه على الرغم من أن هذا الكلام المنطوق يكون له معنى فقط لو رأيناه في السياق الذي استعمل فيه، ويقرّر بذلك رأيه في وظيفة اللغة واستعمالاتها حين يذهب إلى ((أنّ للغة الحية يجب أن تعمل معاملة اللغات الميتة تنزع من سياق حالها بل ينظر إليها كما استخدمها أفراد الصيد، والحرب، أو البحث عن السمك))<sup>(٢)</sup>.

وقد كانت مقولات ماليونفسكي تنبئ بجملة من المبادئ الواضحة التي أشرت في الفكر اللغوي فقد ذهب إلى أنّ اللغة ليست مجرد أداة لتوصيل الأفكار بل هي جزء من نشاط اجتماعي وإن الكلمة إذا فصلت عن سياق الموقف الذي تستخدم فيه تصبح كلمة جوفاء لأن الألفاظ لا يمكن أن توجد في فراغ<sup>(٣)</sup> وهذه إشارة واضحة إلى اهتمام ماليونفسكي بـسياق الحال بل يذهب إلى مدى أبعد في تقرير أثر السياق الخارجي في أداء اللغة لوظيفتها بقوله: ((إنّ اللغة في جوهرها متصلة في حقيقة الثقافة ونظم الحياة والعادات عند كل جماعة، ولا يمكن إيضاح اللغة إلا بالرجوع الدائم إلى المحيط الأوسع، وهو الظروف التي يتم فيها التلق))<sup>(٤)</sup>.

وبعد ذلك يتّضح أنّ استعمال ماليونفسكي لمصطلح (Context of situation) يختلف عما هو عليه عند اللغويين لأن ماليونفسكي أضفى عليه معنى خاصاً، لكن

(١) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٤، دلالة السياق: ١٨٢.

(٢) علم الدلالة، بالمر: ٧٤، ٧٥، دلالة السياق: ١٨٣.

(٣) يُنظر: اللغة ونظرية السياق، د.علي عزت بحث، مجلة لفكر المعاصر، ع١٩٧١، ٧٦، ص: ١٩-٢٤.

(٤) اللغة في المجتمع، لويس: ٤٨.

هذا المصطلح تطوّر بعده أيضاً تطوراً آخر باستعمال فيرث (J.Firth) (١٩٦٠م) في دراسته للغوية<sup>(١)</sup>.

فنظرية سياق الحال بعد ماليونفسكي استوت على سوقها واكتسبت جوانبها النظرية والتطبيقية على يد فيرث وهو أحد أعلام مدرسة لندن اللغوية، فقد كان فيرث متأثراً بالانثروبولوجي ماليونفسكي في سياق الحال، لكنه أحسن بـلنّ سياق الحال عند ماليونفسكي لم يكن مرضياً للتجاه اللغوي الأكثر دقّة وإككاماً. إذ إنّ سياق الحال عند ماليونفسكي كان ذلك الجزء من العملية الاجتماعية الذي يمكن تعلّمه منفرداً على حين فضّل فيرث أن ينظر إلى سياق الحال بوصفه جزءاً من أدوات عالم اللغة مثله مثل الفصائل النحوية التي يستخدمها<sup>(٢)</sup>.

فقد نظر فيرث إلى المعنى على أنه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة فهو ليس وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت وصورة، ولكنه حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، فالجمال تكسب دلالتها في النهاية من خلال ملائمتها الأحداث أي من خلال سياق الحال وعليه يُعتمد في كل تحليل لغوي<sup>(٣)</sup>.

لما عناصر سياق الحال فقد رأى فيرث أنها جزء من أدوات عالم اللغة، ولهذا اقترح الاعتناء بالعناصر الآتية:

١. الصفات المشتركة المتصلة بمن يشتركون في الحديث ممّن لهم علاقة

بالحدث اللغوي، وهذه الصفات إمّا:

(أ) أحداث لغوية صادرة عنهم.

(ب) أحداث غير لغوية.

٢. أشياء خارجية ذات صلة بالحديث.

٣. آثار خارجية ذات صلة بالحديث.

(١) يُنظر: علم اللغة، السمران: ٣١٠.

(٢) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٧، الدلالة والتعبير اللغوي: ٣٧٨-٣٧٩.

(٣) يُنظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر: ١٧٢/٢.

ولذلك ان فكرة سياق الحال أصبحت تعني عند فيرث دراسة اللغة بوصفها أداة في المجتمع يستعملها الأفراد بقصد تحقيق أهداف وأغراض معينة<sup>(١)</sup>. ولكي يتم معنى الجملة حسب مقتضيات سياق الحال ينبغي الأخذ بالحسبان العناصر الآتية:

١. أن يحل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة الفونولوجية والمورفولوجية والتنظيمية والمعجمية، أي النظر في الأحداث اللغوية نفسها.
٢. ما يصاحب الأحداث اللغوية من الأحداث غير المنطوقة كالحركات وتعبيرات الوجه.
٣. الحقائق المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللغوي.
٤. الأمور المادية التي لها صلة مباشرة بالحدث اللغوي.
٥. أثر العبارات اللغوية المنطوقة بالسلمين وفقاً لمعتقداتهم<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا يتحدد مفهوم فيرث للمعنى على أنه: علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي، إذ تتحد معاني تلك العناصر على وفق استعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة، فقد يكون لكلمة أو جملة ما معنى لا يلبث أن يتغير نسبة إلى الموقف المتغير الذي قد تستعمل فيه<sup>(٣)</sup>.

والذي ننعم النظر في ما جاء به فيرث يجد أن نقطة الانطلاق الحقيقية لفيرث تمثلت في الإفادة من جهود ماليونفسكي، لكن نظريته كانت مختلفة إلى حد كبير؛ ذلك أن استعمال كل منهما بهذا النوع من السياق قد تأثرت تأثراً بلياً بتخصص كل

منهما لان كلا من ماليونفسكي وفيرث يستعملان هذه النظرية بطريقة مختلفة، ويرجع هذا بالضرورة إلى أن ماليونفسكي كان عالماً انثروبولوجياً، أفضت به دراساته للأجناس البشرية إلى اهتمامه بالعروض باللغة، بينما كان فيرث عالماً لغوياً مهتماً بالثقافة الإنسانية بالدرجة التي تعينه على تكوين نظرية لغوية<sup>(٤)</sup>.

ومن المهتمين بسياق الحال بعد فيرث هاليداي (Michael Halliday) وهو أحد تلامذة فيرث<sup>(٥)</sup>. فقد نظر هاليداي إلى السياق نظرية موضوعية ولاحظ أن السياق ليس فكرة مطلقة تشمل كل شيء بل لا بُد من أن يقيد بلحظة الخلق اللغوي فيقول: (ومن المهم أن نقيد فكرة السياق وذلك بأن نضيف لها كلمة ذات صلة (relevant) لان سياق الحال لا يعني كل شيء في المحيط المادي... انه يعني تلك الملامح التي لها صلة وثيقة بالكلام الحاصل)<sup>(٦)</sup>.

ويقدم هاليداي الموقف بشكل مختلف نوعاً ما عما كان يقدمه أستاذه فيرث، ذلك انه يرى السياق يتكون من مظاهر ثلاثة هي: المجال (field) ونوع الخطاب (mode) والمشترون في الخطاب (tenor)<sup>(٧)</sup>.

وخلاصة سياق الموقف عند هاليداي انه النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر، والنص الآخر لا يشترط أن يكون قولياً، إذ هو يمثل البيئة الخارجية للبيئة اللغوية بأسرها، وهو بمنزلة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية<sup>(٨)</sup>.

وكان جون لاينز أيضاً من المهتمين بسياق الحال فقد نصّ على ضرورة مراعاة كل من المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما والأشياء الخارجية ذات الصلة

(١) يُنظر: اللغة ونظرية السياق، د.علي عزّة: ٢٣.

(٢) يُنظر: علم النص ونظرية الترجمة، د. يوسف نور عرض: ٢٧.

(٣) يُنظر: Halliday (١٩٧٣) p.٣١ نقلاً عن الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٩.

(٤) يُنظر: علم النص ونظرية الترجمة: ٣٣-٣٤.

(٥) يُنظر: علم النص ونظرية الترجمة: ٢٩.

(١) يُنظر: الاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة، يحيى لهند: ٨٢.

(٢) يُنظر: J.R.Firth (١٩٥٠) personality and language, p. ١٨٢ نقلاً عن: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٧.

(٣) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٧.

بالحدث الكلامي، ولا يمكن السامع أن يفهم المتكلم ما لم تكن لديه معرفة سابقة بملايسات الحديث، ولا يمكن فهم أي نص نقوه به بمعزل عن محيطه الخارجي ومواقف الحديث المرتبطة بالعلاقة التواصلية بين عناصر الخطاب<sup>(١)</sup>.

وهذا ما أشار إليه استيفن اولمان أيضاً الذي أكد أنه لا بُدَّ من أن يُراعى كل ما يسهم في التوصل إلى المعنى عن طريق السياق الحالي الذي ((يشمل برجه من لوجه كل ما يتصل بالكلمة من الظروف والملايسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطوق فيه الكلمة))<sup>(٢)</sup> ولأهمية السياق عتده بُعداً نظرية السياق - إذا طبقت بحكمة - حجر الأساس في علم المعنى لأنها قادت إلى مجموعة من النتائج الباهرة<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من الاحتفاء بنظرية السياق واتخاذها منهجاً لغوياً في دراسة المعنى، إلا أن بعض اللغويين لم يعياً بها وقلل من أهميتها، ولا شك في أن السبب الحقيقي لهذا الاستبعاد وجود صعوبات نظرية وعملية كبيرة في تناول السياق على نحو غير مُرضٍ<sup>(٤)</sup>.

فكان دي سوسير (De Saussure) ممن استبعد سياق الموقف فلم يهتم بالإطار الاجتماعي للغة، واكتفى بدراسة نظام اللغة الداخلي، إذ يقول: ((إنَّ التعريف الذي قمته للغة ينطوي على إبعاد كل شيء يقع خارج كيانتها ونظامها، أو بعبارة أخرى كل ما يعرف بعلم اللغة الخارجي))<sup>(٥)</sup> ولعل هذا ينطلق من منهجه في دراسة اللغة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها<sup>(٦)</sup>. لذلك نجدته يرفض الزعم القائل إنَّ هذه الظواهر

(١) يُنظر: علم الدلالة، لاينز: ٢٧.

(٢) دور الكلمة في اللغة: ٦٨.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٣.

(٤) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٠-٧١.

(٥) علم اللغة، فريديان دي سوسير: ٣٩.

(٦) يُنظر: علم اللغة، السمران: ٥١.

الخارجية لا يمكن فصلها عن الدراسة الحقيقية للغة، لأنه يرى أن دراسة الظواهر اللغوية الخارجية مفيدة ولكن القول إننا لا نستطيع فهم النظام اللغوي الداخلي من غير دراسة الظواهر الخارجية إنما هو كلام بعيد عن الحقيقة، وعلى العموم يمكن الاستغناء عن معرفة الظروف التي تسهم في تطور اللغة<sup>(٧)</sup>.

ولم تسلم نظرية السياق أيضاً من نقد تشومسكي (Naom Chomsky) رافد نظرية النحو التوليدي التحويلي التي لم تحفل في بدايتها الأولى وأصولها بالسياق واستبعدت علاقة اللغة بالمجتمع في أعمالها، إذ قامت على فكرة المتكلم - السامع المثالي، وثنائية الطاقة والأداء<sup>(٨)</sup>. ولعل السبب في ضعف جانب المعنى عند التحويليين أنهم يدرسون اللغة من خلال نفسها بغض النظر عن الموقف أو المقام الذي نقال فيه الجمل، لأن هذا العنصر يضيف صعوبة إضافية لمنهج التحليل اللغوي المنظم، لذلك إنَّ دراسته تُترك لغة أخرى من علماء اللغة الباحثين في الجانب الاجتماعي فيما أصبح يسمى بعلم اللغة الاجتماعي<sup>(٩)</sup>.

ودافعت فئة أخرى من الغربيين عن هذه النظرية وحاولوا رد كل من استبعدها في الدراسات اللغوية، ومن هؤلاء بالمر إذ يقول: ((من السهل أن نسخر من النظريات السياقية - مثل ما فعل بعض العلماء - وأن نرفضها باعتبارها غير عملية، لكن من الصعب أن نرى كيف يمكننا أن نرفضها دون إنكار الحقيقة الواضحة التي تقول بأن معنى الكلمات والجمل يرتبط بعالم التطبيق))<sup>(١٠)</sup>.

لنا اللغويون المحدثون العرب فقد تولد اهتمامهم بدراسة السياق بتأثير واضح من نظرية فيرث السياقية، لأنهم تلقوا هذا العلم على يديه بشكل مباشر أو

(٧) يُنظر: علم اللغة، فريديان دي سوسير: ٤٠.

(٨) يُنظر: علم اللغة الاجتماعي، دكمال بشر: ٥٢.

(٩) يُنظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٣٢٢.

(١٠) علم الدلالة، بالمر: ٨٠.



رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

## ملاح سياق الحال

### عند سيويه

غير مباشر، ومن هؤلاء الدكتور تمام حنّان، والدكتور كمال بشر، والدكتور محمود السمران، والدكتور محمد حماسة، إذ يظهر ذلك بجلاء في مؤلفاتهم<sup>(١)</sup>.

(١) يُنظر: الدلالة والتقيد النحوي: ٣٨٣، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٧٩-١٨٩، ويُطالع مؤلفاتهم: مناهج البحث في اللغة: ٢٥١، اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٣٧، دراسات في علم اللغة: ٦٤-٦٦، علم اللغة الاجتماعي: ٨٧، علم اللغة، السمران: ٣٣٧-٣٤١، النحو والدلالة: ٨٥.

#### توطئة:

يجد الباحث في النحو العربي نفسه مدفوعاً إلى النظر والتفتيش في كتاب سيبويه بوصفه أول اثر نحوي باق يمثل جهود المرحلة الأولى، ويمثل نضج الفهم النحوي الراشد الذي يُعنى بتمييز التراكيب وكشف خصائصها وتوالمها مع ملامساتها<sup>(١)</sup>.

ولعل أوضح دليل على ذلك ما ذكره الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) عن كتاب سيبويه إذ قال: ((وان تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى انه احتوى على المعاني والبيان ووجه تصرفات الألفاظ والمعاني))<sup>(٢)</sup>.

فسيبويه منذ ذلك الحين لم ينظر إلى النحو نظرة تقريرية، بل نبه على مقاصد العرب واتجاهاتها في تصرفها بألفاظها ومعانيها دون الاقتصار على الناحية النحوية كالفاعل والمفعول والإسناد والتبعية، بل أرشدنا إلى وجه تصرف اللفظ بحسب ما يليق به في كل باب من أبوابه مقرونة بعلم الدلالة والبيان، واللفظ لا يتضح معناه إلا في سياقه<sup>(٣)</sup>. فكان سيبويه (منذ ذلك العهد المبكر يفرع إلى السياق والملايسات الخارجية وعناصر المقام ليرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة لأصول النحو طلباً للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في

(١) ينظر: النحو والدلالة: ٢٢.

(٢) المواقفات، الشاطبي: ٤/٦٠، نقلاً عن النحو والدلالة: ٢٦.

(٣) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٢.

الكتاب ملاحظات كثيرة مما تتبني عليه الوظيفية ومناهج التوسيع أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير<sup>(١)</sup> وهنا يلتقي عمل سيبويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة، إذ كان يعول على سياق الحال كثيراً، وتكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناء على فهم المُخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام. ولذلك يلحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواطن كثيرة يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله<sup>(٢)</sup>. وما يلاحظ هذا الاستعمال من حال المُخاطب وحال المتكلم، موضوع الكلام، وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانبية للتركيب النحوي ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تلمأ بضع كل تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقامه<sup>(٣)</sup>.

وتظهر هذه الملامح السياقية في منهج سيبويه في كتابه، إذ يفرع إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام في حديثه عن الحذف، ونجد في الكتاب أمثلة كثيرة يجمع فيها بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، وذلك حين نرى سيبويه يقف عند تراكيب مخصوصة فيردها إلى أنماط لغوية مقررّة ويُقدّر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره ولكنه لا يقف عند ذلك بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها<sup>(٤)</sup>. وقد رأى في ذلك الدكتور عبد السلام المسدي أنه لا يمكن للباحث أن يغفل عن نباهة سيبويه في تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة، وتعليلها على وفق جهاز التخاور وسيطرته على نوايس الحدث التخاطبي، فهدا مبدأ انتباههم بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصريح في الكلام، فقد استنبط سيبويه قانون

(١) نظرية النحو العربي: ٨٨.

(٢) يُنظر: النحو والدلالة: ١١٥.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٨.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٣.

التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطعاً على مضمونها الخبيري<sup>(٥)</sup>.

#### أولاً- المصطلح والملاح عند سيبويه:

عندما نلج في كتاب سيبويه لننتلص فيه المنهج الذي سلكه مؤلفه في دراسة اللغة فيما يخص أثر سياق الحال في النحو، نجد ابتداءً أن سيبويه لم يشر إلى لفظة السياق، ولكنه عبّر عن مفهومه من خلال ألفاظ عدة تكرر ذكرها في سائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الألفاظ تتعلق بالكلام والمتكلم والمخاطب، وهي ألفاظ تتصل في معظمها باللغة المنطوقة لا المكتوبة، وهناك ألفاظ أخرى نطالعنا أيضاً نحو التباس وملتبس ونية وهي تتصل بمدى التفاهم أو التواصل الذي يتم بين المتكلم والمُخاطب أو انعدام هذا التفاهم مما سيثبته البحث في صحائفه اللاحقة.

ومما يجدر ذكره أن سيبويه في كتابه قد استعمل مصطلحاً تكرر في أكثر من موضع وهو مصطلح (الحال) ولعله أقدم مصطلح في التراث العربي والنحوي يقترب من مفهوم سياق الحال، واغلب الظن أن هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أستاذه الخليل الذي تبين من خلال كتاب تلميذه اعتماده الواضح على السياق اللغوي وسياق الحال في دراسة التراكيب النحوية<sup>(٦)</sup>.

وإذا تأملنا آراء الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) في كتاب تلميذه يتضح أنه من أوائل النحاة الذين اهتموا بعناصر سياق الموقف المتمثلة بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المُخاطب بالمعنى إلى غير ذلك مما يرتبط بالمقام<sup>(٧)</sup>. ومن أمثلة اعتماد الخليل على سياق الحال توجيه النصب في قولهم: أنت خيراً لك، إذ

(١) يُنظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي: ٣٢٢.

(٢) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٢٨، الدلالة والتعميد النحوي: ٤٣٠.

(٣) يُنظر: الدلالة والتعميد النحوي: ٣٦٩.

يقول: ((نصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: (انته) أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب وجذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المُخاطَب أنه محمول على أمر حين قال له: فنته، فصار بدلاً من قوله: انتز خيرا لك، وادخل في ما هو خير لك))<sup>(١)</sup> واعتمد الخليل على إرادة المتكلم في توجيه ما انتصب على التعظيم والمدح في نحو الحمد لله أهل الحمد<sup>(٢)</sup>. إذ قال سيبويه: ((وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهله، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيماً))<sup>(٣)</sup> وغير ذلك من الأمثلة التي تبين اهتمام الخليل وتلميذه سيبويه بسباق الحال.

وتبين من قراءة الكتاب أن أغلب الشواهد والأمثلة التي ساقها سيبويه ذات طبيعة حوارية تخاطبية، بدءاً من الآيات القرآنية التي يتراوح معظم مدلولاتها ما بين الخطاب المباشر. أو غير المباشر وبين الإخبار والتقرير، ومروراً بالشعر الصادر من متكلم إلى جمهور من المستمعين قل أو كثر، وانتهاءً بالتعابير المنطقية الجامدة وإنما كان للمعنى المراد النصيب الأكبر من الاعتبار والتحليل وقد ذهب كارتر (M.G.Carter) إلى أبعد من ذلك حين وجد أن سيبويه كان ينظر إلى الكلام على أنه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي بدليل أنه أطلق فيه أحكاماً أخلاقية أو ثقافية فهو إما حسن أو قبيح أو خبيث، شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك الإنساني<sup>(٤)</sup>.

وهكذا يلتقي عمل سيبويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الشقة والزمن، مما يجعلنا نقول من دون تردد: ((إن سيبويه بحق يُعدُّ رائد النظرية

(١) الكتاب: ٢٨٣/١ - ٢٨٤.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٦٢/٢.

(٣) الكتاب: ٦٥/٢.

(٤) يُنظر: Carter ((An Arab Grammarian)) P. ١٤٦.

السياقية، إذ طيق عملياً وبإحكام جميع عناصر هذه النظرية مع أدق تفاصيلها، ولم يترك - تقريباً - شيئاً مما عرفته الدراسات الاجتماعية الحديثة إلا ومارسه تطبيقاً في كتابه))<sup>(١)</sup>.

تلك حقيقة لا يمكن غض النظر عنها وقد أقر بها الغربيون قبل العرب فقد قال كارتر (Carter): ((إن الكتاب يقدم نموذجاً من التحليل اللغوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين، وهو منهج قريب مما يعرف عند البنويين - (تحليل المقومات المباشرة))<sup>(٢)</sup> ولا يكتفي كارتر بهذا القول بل يعد مقالته هذه محاولة لإنصاف سيبويه وهو يدعو إلى توخي الدقة في تأويل ما جاء به سيبويه أو نقده، مختتماً حديثه بقوله: ((أنه لو قُدِّرَ لسيبويه أن يولد في عصرنا لثبَّأ منزلته ما بين دي سوسير وبلومفيلد))<sup>(٣)</sup>.

فإذا كان أصحاب النظريات السياقية من الغربيين قد توصلوا - في ما توصلوا إليه من الكشف اللغوي في المعنى - إلى ضرورة ربط الكلمة بمحيطها الخارجي وملابساتها لاجتناء المعنى المراد، وخرجوا بنظرية سياق الحال (Context of situation) ولاسيما فيرث الذي حدد عناصرها ونادى بضرورة مراعاتها في التحليل اللغوي، فإن سيبويه أدرك ذلك ووعاه وطبقه في كتابه وقد اتضح لنا ذلك من خلال الملامح الآتية:

أولاً: إن سيبويه استعمل مصطلحاً قريباً كل القرب من مصطلح سياق الحال في مفهومه الاصطلاحي، وكان هو أول من ذكره بعد أستاذة الخليل واستعان به في التحليل اللغوي، وهذا المصطلح هو (الحال) إذ قال سيبويه: ((ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقعَ لمرأً أو تعرَّضَ له فتقول متعرَّضاً لعنن لم يعنَّ أي ندا من هذا الأمر متعرَّضاً لعنن لم يعنَّ، وتترك ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال، ومثله يَنسج

(١) الدلالة والتفديد النحوي: ٤٣٠.

(٢) Carter, (An Arab Grammarian of the eighth century), p. ١٤٦.

(٣) Carter, (An Arab Grammarian of the eighth century), p. ١٥٧.

المَلَكُ لا عِيَدَ ولا عَفَاً وذلك إِنْ كُنْتَ فِي حال مساومةٍ وحال بيعٍ فَتَدْعُ أَبَايُكَ استغناءً لما فيه من الحال<sup>(١)</sup> فقد نصر سيبويه ههنا على ذكر (الحال) وهو الموقف بكل جوانبه ذات الصلة بالممارسة اللغوية، واستعمله قريباً من المصطلح اللساني (سياق الحال) (Context of situation)<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً:** عناصر سياق الحال التي حدّدها فيرث وهاليداي، كان سيبويه قد وعّاها منذ القدم واتخذها آلة معنوية لتحليل النصوص اللغوية عن طريق ربطها بمحيطها الخارجي، وإذا أردنا أن نضرب أمثلة من الكتاب فالأمثلة أكثر من أن تحصي، ونورد هنا قولاً لسيبويه تجتمع فيه كل عناصر نظرية فيرث، إذ قال سيبويه: ((ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيدٌ فكثروا ثقلت: الهلال وربّ الكعبة، أي أبصروا الهلال، أو رأيت ضرباً فثقت على وجه التّأويل: عيّد الله، أي يَفْعُ بعبد الله أو بعبد الله يكون، ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع قبلاً أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً أو أخبرت عنه بفعل فتقول زيداً، تريد اضرب زيداً أو اتضرب زيداً<sup>(٣)</sup>)) فكل هذه الأشياء التي استعان بها سيبويه في تحليله هي نفسها التي يستند إليها السياقيون في نظريتهم.

**ثالثاً:** حرص سيبويه حرصاً شديداً على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن محيطها الخارجي أو عن سياق حالها، وهذا مبدأ من مبادئ النظريات السياقية، ويتضح ذلك عند سيبويه من خلال ربط الجمل المختزلة لغوياً التي لا يفهم معناها إلا بسياقها كما في قوله: ((وحدثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جيلة واستقبله بعيرٌ أعوزٌ فتطير منه فقال: يا بني أسد أعوزٌ وذا ناب، فلم يُرد أن يستردّهم ليخبروه عن غوره وصحته، ولكنه نبّههم كأنه قال: فسُتقبلون أعوزٌ وذا

(١) الكتاب: ٢٧٢/١.

(٢) يُنظر: مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، د.محمد خير الحارثي: ٢٢٠، مفهوم الجملة عند سيبويه، د.حسن عبد الغني: ٢٠٥.

(٣) الكتاب: ٢٥٧/١.

ناب! فالاستقبالُ في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً كما كان التلوّنُ والتثقلُ عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم الأعوزَ ليحذروه<sup>(١)</sup>.

فسيبويه هنا يحلل النص بسياق حاله، وهكذا يقدّر الحذف في ضوء التفسير الداخلي، ثم يلاحظ كيف ينصرف الاستغناء إلى التوبيخ والتقرير في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي<sup>(٢)</sup>.

**رابعا:** مراعاة سيبويه للمخاطب في تفسير ظواهر نحوية كثيرة وما يطرأ على الجملة من عوارض، إذ قال: ((ولا يستقيم أن تخبر المُخاطَب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المُخاطَب منزلك في المعرفة، فكَرِهوا أن يقرّبوا باب لبس))<sup>(٣)</sup>.

**خامسا:** مراعاة سيبويه لسياق الحال في الحكم على الجملة الواحدة، بالصواب مرة وبالخطأ أخرى، إذا استعملت في غير سياقها الذي وُلدت فيه، فسي جملة: أنا عبد الله منطلقاً، يقول سيبويه: ((... وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالاً؛ لأنه إما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتّى استغثت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر وإما يضمّر إذا علم أنك قد عرفت من معني، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك كان حسناً<sup>(٤)</sup>)).

فقد تنبّه سيبويه إلى اثر المتغيرات الخارجية كالمتكلم وموقفه الخاص من كل من المتصرين في اختيار احد وجهين جائزين في مقياس النحو، وواضح من ذلك

(١) الكتاب: ٣٤٣/١.

(٢) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٩.

(٣) الكتاب: ٤٨/١.

(٤) الكتاب: ٨٠/٢-٨١.

انه يرسم لأبناء اللغة أن يساقوا المتغيرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال للغة<sup>(١)</sup>.

فإننا لو وازنا هذه المسألة السيبرية بما يراه بيرلنج (Burling) أن المتغيرات الخارجية إنما تؤثر في اللغة في تلك المواضع التي يبيع فيها النحو الاختيار، أي يدخلها في سعة الجواز، فإن سيبريه يبدو كأنما راد هذه الطريق منذ اثني عشر قرناً<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً- عناصر سياق الحال عند سيبريه:

لم يكن النحاة العرب يعيدون عن دراسة المعاني في تحليل الجمل، بل كانوا على صلة وثيقة بمعاني الكلام وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب، وبملازمات الخطاب ودلالاته وأغراضه، فلم يفهموا اللغة على أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموها على أنها لفظ معين يوديه متكلم معين في مقام معين لأداء غرض تواصلية إيلاعية معين، لذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إقادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إيلاعية إليه<sup>(٣)</sup>.

وهذا مبني على أساس وعيهم أن النظام اللغوي نظام إقادة لتبليغ أغراض المتكلم للمخاطب، وهما ركيزة أساسية فيه لا يمكن عزله عنها إذ لا يمكن أن نفهم النصوص ما لم نعرف قصد قائلها والفائدة التي يجتنبها السامع، لأن همّ المتكلم أن يبلغ أكبر عدد ممكن من القوائد بأقل عدد ممكن من الجهود<sup>(٤)</sup>. ولا شك في أن

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٣.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٩٣، الهامش: ٢٥، تعليق د.غداد المرس على قول سيبريه السابق.

(٣) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب، د.مسعود صحرأوي: ١٧٤.

(٤) يُنظر: النحو العربي ومنطق إرسطو، عبد الرحمن الساج صالح: ٧٤، نظرية للنحو العربي: ٨٧.

الجملة العربية خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بالحسبان<sup>(٥)</sup>.

فالذي يبدو أن طريقة التواصل بهذا المعيار لم تستوف دقائقتها وتفصيلها لدى شعب من الشعوب على النحو الذي تهيأ له في الفكر العربي لدى رواده وعلمائه فلم يتركوا معنى يتصل بمهمة المتكلم في إيهام السامع إلا نهبوا عليه، ولم يغفلوا عن شيء يتصل بمهمة المتلقي في فهم ما يلقى إليه إلا وقد وقفوا عنده وأشاروا إليه<sup>(٦)</sup>. فكل عملية خطاب تنتج بين طرفين أساسيين هما: المتكلم والمُخاطَب، فالمتكلم يعبر عما في فكره من معانٍ بلغته المهيأة لذلك ويحاول أن يسلك السبيل الكفيلة بإيصال ما يريد إلى السامع، وهذا يقتضي أن تكون العلاقة بين المتكلم والسامع ذات ملامح واضحة، ومن أجل هذا يراعي المتكلم كل ما من شأنه تحقيق ذلك كالمخاطب لان ((المخاطب أساس في استمرار التفاهم والاتصال بين المخاطب والمتكلم لذا لا يستطيع المتكلم أن يجعل كلامه في منأى عن إدراك المخاطب وفهمه فهو لا يستطيع الاستمرار في الكلام من غير معرفة بالظروف الاجتماعية والنفسية للمخاطب))<sup>(٧)</sup>.

لذا يسعى المتكلم جاهدا لمعرفة الحال التي يكون عليها المخاطب؛ ليتسنى له صياغة كلامه على وفق تلك الحال؛ لأن مراعاتها تسهم كثيراً في كيفية صياغة البناء التركيبي للجملة؛ لذا يختلف الأسلوب الذي يتبعه المتكلم كما وكيفا مع السامع، فقد يحتاج إلى الإيجاز في موطن الحاجة إليه كأن يكون السامع عالماً بأطراف الحديث مدركا وملما بالموضوع وكذا الحاجة إلى الإطناب والتطويل<sup>(٨)</sup>.

(١) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢٥.

(٢) يُنظر: قراءة النص وجماليات التلقي، د. محمود عباس: ١٢٢.

(٣) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبريه (البحث): ٢٨.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي، د.بهاء الخفاقي: ٥٩.

فالمعمية التواصلية في الخطاب تقتضي إقبال المُخاطَب وإصغاءه للمتكلّم بكل جوارحه لا بسمعه حسب بل ببصره فقد قال ابن جني: ((أَوْ لَا تَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَاهَ أَمْرٌ فَارَادَ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ صَاحِبَهُ، وَيَتَعَمَّ تَصْوِيرَهُ فِي نَفْسِهِ، اسْتَعْطَفَهُ لِتَقَبُّلِ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ لَهُ: يَا فُلَانُ أَيْنَ أَنْتَ؟ أَرْنِي وَجْهَكَ، أَقْبِلْ عَلَيَّ أَحَدُكَ، أَمَا أَنْتَ حَاضِرٌ يَاهُنَا، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ، وَأَصْغَى إِلَيْهِ، انْتَفَعَ بِحَدِّثِهِ، أَوْ يَأْمُرُهُ، أَوْ يَنْهَاهُ، أَوْ نَحَرَ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ اسْتِمَاعَ الْأَكْنَ مَغْنِيًا عَنْ مَقَابِلَةِ الْعَيْنِ، مَجْزُئًا عَنْهُ، لَمَا تَكَلَّفَ الْقَائِلُ، وَلَا كَلَّفَ صَاحِبُهُ الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْإِصْغَاءَ إِلَيْهِ))<sup>(١)</sup>.

وكذلك على المتكلم الذي يروم نقل ما يدور في ذهنه إلى المخاطب أن يتعرف على الجوانب المتعددة التي تحيط بذلك المخاطب لكي يكون خطابه ملائماً لمخاطبه، ويستطيع أن يوصل رسالته بسهولة ويسر. فلا بد للمرء من أن يسأل في ذلك عن هوية المخاطب، وموضوع خطابه، وكيفية إبراز الموضوع في الخطاب، وظروف فهم السامع وتأويله، ودخل هذه الظروف في علاقة الخطاب باللغة، وكيفية انعكاس العناصر غير اللغوية في التنظيم اللغوي لعناصر الخطاب<sup>(٢)</sup>.

وقد أولى العلماء العرب من بلاغيين ونحويين ونقاد العلاقة بين المتكلم والسامع اهتماماً كبيراً تجلّى في كتبهم التي وصلت إلينا. فقد تحدثوا عن الخطيب وعلاقته بجمهوره، والتراسل بينه وبين مستمعيه ففضية الفهم والإفهام في الخطابة كانت من القضايا التي شغلت رواد الفكر العربي؛ لحرصهم على التواصل الذهني بين الخطيب وجمهوره، فإذا انقطع التواصل بينهما؛ لَجَزَّ المتكلم أو لسوء فهمٍ فَقَدَ للكلام غايته وحظه من البلاغة.<sup>(٣)</sup> فقد يفت المتكلم في معظم الأحيان موقفاً خاصاً من السامع، ويتضح هذا الموقف في اختيار الكلمات وترتيبها، والعربية منذ نشأتها

(١) الخصال: ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) يُنظر: نظرية السياق (المقام) والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب، د. هادي نهر، بحث، مجلة أدب المستنصرية ع ٢٤-٢٥ سنة ١٩٩٤: ٧١.

(٣) يُنظر: البيان والتبيين، الجاحظ ١/ ٨٧، مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٢.

تحاول استقصاء هذا الموقف ولا تكتفي بما قد تسميه الاهتمام التلقائي بالسامع بل تسعى إلى ما يشبه العمد والاحتفاء بمواقف معينة<sup>(١)</sup>، ويكتشف المتكبر في الدراسات النحوية أن كثيراً من الأحكام بناها النحويون أو وجهوها في ضوء تخيل وجود محاور يقبل على المتكلم ويحاوره لذا يكون الحكم مبنياً على قول مفترض للمخاطب يحمل المتكلم للرد عليه، وصياغة جمل في ضوء ما يعنيه المُخاطَب ويقصده<sup>(٢)</sup>.

وقد دلب سيبويه على تخيل الظروف المحيطة بكثير من التعبيرات التي نطق بها العرب وعلى استرجاع حضور المُخاطَب أو السامع في بعض الأحيان، لتكتمل بذلك صلية التحوار أو التواصل الذي أدّى إلى نشوء نص منطوق، لأنه فطن إلى أن اللغة أداة تواصل في طبيعتها، فكل عبارة قائل أو متكلم قصد من وراءها شيئاً، ولابد من وجود سامع أو مخاطب يعرف معنى هذه العبارة ويدرك الغاية منها، فإذا اعترت هذا النص ظاهرة تركيبية، رد ذلك إلى مراد المتكلم، وإلى قدرة السامع على الفهم، وقبل ذلك إلى معرفة المتكلم بما يستطيع فهمه.

ولاشك في أن سيبويه كان يتخيل بإدراك عميق كل مُخاطَب وهو يسمع ما يتحدث به المتكلم سواء أ كان عالماً بما يقال، عارفاً به، أم خالي الذهن، أم جاهلاً، أم غافلاً، ويبنى كثيراً من الأحكام والعلل في ضوء هذا التصور ويجعل لكل حال من أحوال المُخاطَب حكماً يقصده المتكلم؛ لأن المتكلم يضع في حسابه علم المُخاطَب وجهله وما يقتضيه ذلك من تنبيه أو تنكير أو تأكيد<sup>(٣)</sup>. والملاحظ في نصوص سيبويه التي تراعي أطراف العملية الخطابية أنها يمكن أن تكون موزعة على محاور ثلاثة: أولها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمتكلم وحده في تفسير الظواهر النحوية، وثانيها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمخاطب وحده، وثالثها ما يفهم منه

(١) يُنظر: اللغة والتفسير والتواصل، د. مصطفى ناصف: ١١.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٦.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٥.

مراعاة سيبويه للمتكلم والمُخاطَب كليهما وقد يرافق ذلك اهتمام بالحال المشاهدة من قبل المتكلم والمُخاطَب. ويستطيع المتكلم في ذلك أن يصل إلى نتيجة مفادها أن سيبويه يُحوّل النصوص المكتوبة إلى مقاطع حوارية فيتخيّل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينفذ إلى تفسير ظواهرها اللغوية تبعاً إلى المحيط الذي ولدت فيه، لذا فإنّ قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضاً وكأنّ اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطوقة. ويمكن أن نفهم من خلال ما تجمع لدينا من نصوص سيبويه الخاصة بالمتكلم والمُخاطَب والحال المشاهدة أنه يستعين غالباً بالمتكلم والمُخاطَب ويتخذهما أداة تحليلية لتفسير الظواهر النحوية فيضع في حسابه قصد المتكلم وإفادة المُخاطَب، فجدد متكلم سيبويه يراعي مخاطبه في تكوين الجمل بأن يبين له أو يدفع توهمه، أو يتعدى عن اللبس، وقد نجده في أحايين بحث المتكلم على مراعاة مخاطبه في صياغة جملة وأوجهها الإعرابية، وعلى نحو ذلك تكون هناك مراعاة المُخاطَب للمتكلم في ما يتعلق بالرد أو الإجابة على كلامه.

#### ١. المتكلم:

اللغة على رأي ابن جني: ((أصواتٌ يُعبرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم))<sup>(١)</sup> تقتضي متكلماً يعبر بها عن أفكاره وأغراضه وقال ابن خلدون: ((إن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده...واللغة ملكة في اللسان...وهو في كل أمة يصيب اصطلاحاتهم))<sup>(٢)</sup> ومن هنا تتأتى أهمية المتكلم إزاء اللغة؛ لأن اللغة وجدت لأجل المتكلم يعبر بها عن أفكاره لذلك جعل اللغويون المحدثون مرجعية بعض وظائف اللغة إلى المتكلم إذ يقول هنري سويت: ((إن اللغة هي التعبير عن الأفكار بوساطة الأصوات الكلامية المختلفة في كلمات))<sup>(٣)</sup> فالوظيفة التعبيرية هي

(١) الخصائص: ٣٤/١.

(٢) المقدمة: ١٢٥٢-١٢٥٤.

(٣) اللغة والمجتمع، السمران: ٤.

لجدي وظائف اللغة مرجعيتها إلى المتكلم، كما أكد ذلك بوهرلر (Buheler)<sup>(١)</sup>، وجاكوبسون (R.Jakobson)<sup>(٢)</sup> وهي عنده: ((المركزة على المرسل وتهدف إلى أن تعبر بصفة مباشرة عن موقف المتكلم تجاه ما يتحدث عنه))<sup>(٣)</sup>. فلما كانت اللغة وسيلة التعبير عن الأفكار، وهذه الأفكار ناتجة عن المتكلم، إذن يمثل المتكلم محوراً أساسياً من محاور العملية اللغوية ذلك أن النزوع لإنشاء النص، أو الشروع في الكلام، إنما يكون من متكلم ويخضع بالدرجة الأولى لمراده وعرضه.

ويُفهم الكلام في ضوء شخصية المتكلم التي تتشكل من خصائص معينة تسم المتكلم بصفة خاصة تتعكس في حديثه بشكل يصبح أسلوباً خاصاً به<sup>(٤)</sup>.

لذلك لقي المتكلم اهتماماً في الدراسات اللغوية المختلفة قديمها وحديثها، فالدراسات اللغوية واللسانية الحديثة أولته عناية خاصة، فكان عنصراً مُهِمّاً في النظريات اللغوية ولاسيما تلك التي تُعنى بالمعنى، ففي النظرية السلوكية عبّاه بلومفيلد العنصر الذي يصدر عنه المثير الذي يستدعي استجابة المُخاطَب، لذلك كان التركيز عليه من أهم أسس هذه النظرية وصولاً إلى المعنى<sup>(٥)</sup>.

وكان المتكلم عنصراً أساسياً في نظرية فيرث، لذلك أكد ضرورة مراعاة جنس المتكلم، وهل هو نكر أو أنثى؟ صغير السن أو كبيره؟ واحد أو اثنان أو جماعة أو جمهور؟ وشكله الخارجي ونبرة صوته<sup>(٦)</sup> لأن للتوصل إلى المعنى الحقيقي يتطلب مراعاة عنصر المتكلم وما يتصل به وشخصيته ومكانته في المجتمع

(١) يُنظر: مدخل إلى علم اللغة الحديث، البركاري: ٣٣.

(٢) يُنظر: قضايا الشعرية، جاكوبسون: ٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ٢٨.

(٤) يُنظر: دلالة السياق: ٦٠١.

(٥) يُنظر: دلالة السياق: ١٧٨-١٧٩.

(٦) يُنظر: أنواء على الدراسات اللغوية: ١٢٣، والنحر والدلالة: ١١٤.



وتقافته وانتمائه الاجتماعي وعقيته؛ لذلك إن دلالة الكلمة تختلف باختلاف المتكلم، لأن كل متكلم تحيطه ظروف حالية خاصة<sup>(١)</sup>، فكل متكلم بلغة من اللغات تتكون لديه من تعلمه للغة ومن ممارستها لها عادات أو نظم عقلية خاصة فيما يتعلق بتأليف الجمل وهو يألف هذه العادات كما يألف نطق أصوات لفته وتصدر عنه نماذج تأليف الكلمات في جمل بطريقة لا شعورية<sup>(٢)</sup>.

وكذلك كان للمتكلم نصيب في الدراسات الأسلوبية عند المحدثين إذ أنه يمثل دعمة أساسية في علم الأسلوب فهو الذي يقوم بعملية التركيب أي صوغ المفاهيم والمتصورات المجردة في نسق كلامي محسوس، يُنقل عبر القناة الحسية بوساطة الأداة اللسانية. وهو مقدم في الأسلوبية على المُخاطَب والخطاب؛ لأن الرسالة اللغوية من حيث حدوثها تنبثق من منشئها تصوراً وخلقاً وإبرازاً للوجود، وإن تحديد الأسلوب باعتماد عنصر المتكلم مغرق في القدم يتخطى حواجز الأسلوبية المعاصرة إلى بلاغة اليونان وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

والمتكلم أحد المراكز الأساسية في التداولية التي تبحث في معنى المتكلم وقصده ونواياه في الخطاب<sup>(٤)</sup>، لذلك كان من أجل تأويل العناصر التي ترد في خطاب ما، من الضروري معرفة من هو المتكلم؟ ومعتقداته ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٣٩.

(٢) يُنظر: علم اللغة، السمعاني: ٢٠٥.

(٣) يُنظر: الأسلوبية والأسلوب، د. عبد السلام المسدي: ٥١، ٥٠٥-٥٠٦.

(٤) يُنظر: أفق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: ٦.

(٥) يُنظر: التصور التداولي للخطاب اللساني، نعمان بوقرة: ٨٢، لسانيات النص، محمد خطابي: ٢٩٧، بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل: ٩٩.

وفي نظرية التواصل اللغوية لرومان جاكيمسون يُعدّ المتكلم الطرف الأول في عملية التواصل، والمسؤول عن إرسال الرسالة واختيار المرجع وقراءة الاتصال واللامرزة<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن جل الدراسات اللغوية الدلالية واللسانية الحديثة أضحت تركز في رصدتها للعملية الإبداعية والتواصلية على المتكلم حتى صارت طبيعة الدلالة المحسولة في الكلام موقوفة على قصد المتكلم في إعلامه المتلقي بالخبر<sup>(٢)</sup>.

إن تلك الأهمية التي نالها المتكلم في الدراسات اللغوية الحديثة، كان قد استثمرها اللغويون القنماء من قبل فحظي عندهم من العناية ما لقيه عند المحدثين.

وكان المتكلم موضع اهتمام البلاغيين إذ نال عنايتهم فتناولوا جوانبه المختلفة وحالاته الكلامية إذ أنه يمثل من النظرية البلاغية منزلة مرموقة، فهو طرف مهم في عملية الكلام وعنصر فعال في تحديد خصائص النص إذ تقع على عاتقه كلفة إخراجة على سمع يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والمقام<sup>(٣)</sup>، وهو الذي يعمل الأعمال الدلالية التي تنقلب عند النحوي إلى مفاهيم ويعمل الأعمال الدلالية التي تنقلب عند البلاغي إلى مفاهيم بلاغية معنوية أو مجازية أو بديعية<sup>(٤)</sup>. زيادة على أنه مدعو إلى تحقيق المناسبة المرجوة حتى لا يخرج عن حد البلاغة إلى مراعاة الغرض الذي يسعى الحديث إلى تحقيقه، فلا يخلط بين أقدار الألفاظ وأقدار المعاني ولا يتصنع الجد حيث يجب الهزل<sup>(٥)</sup>. إذ قال الجاحظ: ((ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طريقة طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام

(١) يُنظر: حدود التواصل، مانفرد فرانك: ٣٨.

(٢) يُنظر: علم الدلالة، أسراء رباحة، منقور عبد الجليل: ١٥٤-١٥٥.

(٣) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب: ٢٤٨.

(٤) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٥-٨٦.

(٥) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب، حمادي حمود: ٢١١.

على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات<sup>(١)</sup>.

هكذا كان المتكلم محوراً تدور حوله الدراسات البلاغية في موضوعاتها المختلفة كعلم المعاني وما يتصل به من الذكر والحذف والفصل والوصل، والتقديم والتأخير، وشروط الفصاحة والبلاغة في مراعاة مقتضى المطابقة بين المقام والمقال وغير ذلك.

أما النحويون فكان المتكلم مدار بحثهم لأنه غاية نحوهم ولأجله استقرت اللغة، وقعدت لصياغة لسانه من اللحن، ولغهم مراده ومقصوده في كلامه، فقد راعى النحاة المتكلم في مسائل نحوية كثيرة وعلى أساسه فسروا ظواهر نحوية وأساليب لغوية، فكان غرض المتكلم أو قصده لغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه. المحور الذي بنيت على أساسه قواعد النحو واللغة<sup>(٢)</sup>.

وأمثلة اعتماد النحاة على المتكلم في التحليل النحوي كثيرة ولا سيما ما وجدناه في كتاب سيبويه من مراعاة المتكلم وغرضه ومقصده في الكلام، وبلغ الاهتمام بالمتكلم ذروته عند العالم اللغوي ابن جني، ورضي الدين الاسترلابي، إذ جعلاه العامل والموجد لعلامات الإعراب رافضين أن يكون العامل لفظياً ومعنوياً إذ قال ابن جني: ((فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشمتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح))<sup>(٣)</sup>.

وتابعه الرضي في ذلك مُستنداً العمل النحوي إلى المتكلم فقال: ((الموجد للمعاني وعلاماتها هو المتكلم. ولكن النحاة جعلوا الآلة كالموجد لها ولهذا سميت

(١) البيان والتبيين، الجاحظ: ١/١٣٨.

(٢) يُنظر: التناولية عند العلماء العرب: ٢٠٠-٢٠١.

(٣) الخصائص: ١/١٤٩.

عوامل<sup>(١)</sup> ولما تعرض أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) للمستثنى ذكر أن ((لا) ليست هي التي تستثنى، إنما يُستثنى بها، والمستثنى هو المتكلم<sup>(٢)</sup>. وقد نال هذا الرأي إعجاب المحدثين فقلّتر به الأستاذ إبراهيم مصطفى متابعاً ابن جني والرضي في ذلك<sup>(٣)</sup>.

والحق أن الفهم الصحيح لقول ابن جني يظهر أنه عين الصواب، إذ إن أياً افتتح لم يقصد أن المتكلم يقوم بالعمل النحوي اعتباطاً، وإنما يقوم به بعد مطابقة ذهنية بين المعنى والحركة الإعرابية، فتأتي الحركات من فعله تبعاً لما في ذهنه من معانٍ إذ ((إنراه يقصد به أن المُنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها. ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة<sup>(٤)</sup>) لأن المتكلم العربي عندما يريد أن يعبر يقوم في ذهنه بعمليات عقلية ترتد إلى عمليتين أساسيتين: عملية تحليلية فعلية تركيبية. أما التحليلية فهي تلك التي يميز بها العقل بين عدد معين من العناصر التي تنشأ بينها علاقة معينة. أما عملية التركيب أو التآليف فهي تلك التي يركب بها العقل أو يخلط أو يولف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين ما يسمى في الاصطلاح الصورة اللفظية<sup>(٥)</sup>.

وجعل ابن جني غرض المتكلم يصلح الكلام ويفسده وذلك عند حديثه عن الحذف في سياق جملة التمييز بقوله: ((وقد حذف المميز وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به وذلك قولك: عندي عشرون واشترت ثلاثين ومكنت

(١) شرح الكافية للرضي: ١/٥٩.

(٢) يُنظر: منهج السالك، أبو حيان: ٣٠.

(٣) يُنظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٣١، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، خليل أحمد صليوة: ٧٣، في التحليل اللغوي، خليل أحمد صليوة: ٧٥.

(٤) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٦٧.

(٥) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٢٠٦.

خمسـة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإيجاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام<sup>(١)</sup>.

وفرق ابن هشام بالمتكلم بين (كم) الخبرية والاستفهامية بسبب وضع المتكلم إذ قال: ((إن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخير))<sup>(٢)</sup>.

وقد منع النحاة إضمار حرف العطف اعتماداً على المتكلم ((لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم فلو أضمرت لم يكن شيء يدل عليها فلا يُهتدى إلى مراد المتكلم))<sup>(٣)</sup> وقد بلغ اهتمام النحويين بالمتكلم إلى مراعاة غلطه في كلامه ونسيانه، وذلك من خلال موضوع بدل الغلط والنسيان وهو ((ما لا يقصد متبوعه بل يكون المقصود للبدل فقط وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ويسمى بـ بدل الغلط والنسيان))<sup>(٤)</sup> واعتمد النحاة أيضاً على المتكلم في التفريق بين معاني الإعراب كالرفع والنصب إذ قال الرضي عن معاني رفع المضارع ونصبه بعد حتى: ((إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد حتى ومتى ينصب قلنا ذلك إلى قصد المتكلم))<sup>(٥)</sup>.

والمتكلم حجر الأساس لبعض أساليب الكلام كالتوكيد إذ يقول الرضي: ((الغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط... والغرض الثالث أن يدفع المتكلم

عن نفسه ظن السامع به تجزئاً...))<sup>(٦)</sup> وكذلك الاستفهام والاستثناء والنداء والنفي وغيرها.

أما المتكلم عند سيبويه فيمثل غايةً وهدفاً، إذ إن سيبويه ينقل لنا اللغة الحية كما نطقها أصحابها، فكان دقيق الملاحظة لمتكملي اللغة، عارفاً مقاصدهم لأنه يدرس الكلام العربي في محيط استعماله لذلك كان معنياً في كتابه باللغة المنطوقة فضلاً عن المكتوبة ((فاللغة المنطوقة تشكل جزءاً كبيراً من الكتاب، ولم يستخدم سيبويه العيارة نفسها ولكن هناك العديد من الكلمات التي تخص تلك اللغة، كقوله: (تقول) و(تخاطبني) و(تحدث) وسواها))<sup>(٧)</sup> فالأمثلة التي تخص المتكلم في الكتاب كثيرة ولكن ما يعنينا منها تلك التي تراعي المتكلم في محيطه الخارجي لتحليل النصوص اللغوية وتفسير ظواهرها المختلفة. فكثيراً ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التعميد النحوي بل أنه في بعض الأحيان نجده يتخيل متكلماً مستنداً إليه في ربط النص بمحيطه وصولاً إلى كنه بنيته العميقة. ومن خلال استقراءنا للأمثلة التي تخص المتكلم في الكتاب لاحظنا أن المتكلم عند سيبويه متنوع الأدوار سواء أ كان حقيقياً أم متخيلاً من سيبويه، فمرة نجد متكلم سيبويه شاعراً، ويزركه منزلة خاصة يحتكم إلى شعره أحياناً ويتجاوز عن كثير من أخطائه معتذراً له بقوله: ((أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام))<sup>(٨)</sup>.

وقد يكون المتكلم عند سيبويه متكلماً متعلماً، قارئاً كان أو سامعاً وهو الذي دلب سيبويه على توجيهه وتعليمه فزاه يطلب إليه في كل حين ترسم سنن العرب في التعبير والسير على وفق قواعد المتكلمين الأصليين للغة وهو يتوجه إليه بالحديث في أغلب نصوص الكتاب أمراً أو ناهياً أو ناصحاً كقوله: ((تقف على هذه

(١) الخصائص: ١٥٥/٢.

(٢) معني اللبيب، ابن هشام: ٢٤٤/١.

(٣) الأصول المغنية في الواو المزيدة، أبو سعيد العلائي الدمشقي: ١٢٤.

(٤) شرح ابن عقيل: ٢٤٩/٣.

(٥) شرح الكافية للرضي: ٥٨/٤.

(١) شرح الكافية للرضي: ٣٧٤/٢-٣٧٥.

(٢) الدلالة والتعميد النحوي: ٢٢٨.

(٣) الكتاب: ٢٦/١.

الأشياء حيث وقفاً<sup>(١)</sup> وقد يكون المتكلم متكلماً مخطئاً وهو العربي الذي ينسب كلامه بعض الضعف والذي يعتمد سبويه في كثير من المواضع إلى تصويب بعض تراكيبه وعدها ضعيفة أو قبيحة<sup>(٢)</sup> وقد يكون المتكلم عند سبويه ثقة وهو العربي الموثوق بكلامه وفصاحة لغته وخلوها من الأخطاء وهو المرجع الأساس له في تعديده للغة وفي استنباطه وآرائه، لأن كلام هذا المتكلم يمسر على وفق القياس لذا يسند إليه سبويه كل العمليات اللغوية التي تجري في اللغة كالحذف والإخمار والاختزال والاستثناء والاختصار والاستخفاف والتقديم والتأخير والتعريف والتكثير. ومن خلال ما وقفنا عليه من نصوص سبويه النحوية التي تخص مراعاة المتكلم تبين لنا أن اهتمام سبويه بالمتكلم ومراعاته له كان يدور في أربعة محاور، هي:

١. مراعاة استعمال المتكلم: فمن خلال ملاحظة سبويه لنطق المتكلم ومشافهته تكونت لديه دراية تامة في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون علة مسوعة للحذف، ومعرفة لجوء المتكلم أحياناً إلى أيسر السبل في النطق مراعاة لمبدأ الخفة في الكلام فيتخذ ذلك أساساً في تفسير الظواهر اللغوية.

٢. مراعاة قصد المتكلم: فقد يعتمد سبويه على قصد المتكلم في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالذكر والحذف، وقد يكون قصد المتكلم ومراده مسوغاً لتجوز بعض الكلام ومنعه، فمثلاً جملة: رأيت زيداً أباه، تحسن وتفتح تبعاً لقصد المتكلم فهي غير جائزة إذا كان ((أب غير زيد لأنك لا تثبتة بغیره ولا بشيء ليس منه))<sup>(٣)</sup> وهي جائزة إذا كان المتكلم ((أراد أن يقول:...رأيت أبا زيد، فغلط أو نسي ثم استدرك كلامه بعد))<sup>(٤)</sup> وقد يتخذ سبويه من قصد المتكلم أداة للتفرقة بين

(١) الكتاب: ٢٦٦/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٣٠/١.

(٣) الكتاب: ١٥١/١.

(٤) الكتاب: ١٥٢/١.

معاني الإعراب كالرفع والنصب، كتفسير سبويه لوجه الرفع بعد حتى ووجه النصب بعدها استعانة بقصد المتكلم<sup>(١)</sup>. وكذلك وجه الرفع والنصب للفعل المضارع بعد إن تبعاً لقصد المتكلم<sup>(٢)</sup>.

٣. مراعاة حال المتكلم: يجعل سبويه من حال المتكلم فصلاً في الحكم على تسويغ بعض التراكيب اللغوية فتتغير تبعاً لحاله من ظن وعلم وغفلة وتراجيح كما في استعمال أحرف النداء تبعاً لحال المتكلم فالمستغوث غير الناصب وغير المنادي المجتهد<sup>(٣)</sup>. وكذلك إلغاء ظن وأحوالها وإعمالها تبعاً لحال المتكلم من الشك واليقين<sup>(٤)</sup>.

٤. توجيه المتكلم: وقد نجد سبويه مع متكلمه موجهاً ومرشداً له لتحري سلامة النطق بالعربية فكثيراً ما يرتد عبارة ((لا يجوز لك أن تقول)) و((ينبغي أن تقول)) كقوله: ((ولا يجوز أن تخط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة))<sup>(٥)</sup> وقوله: ((فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة))<sup>(٦)</sup> وغيره، ولا شك في أنه كان يتوخى تعليم المخاطب ووضع موضع قوانين اللغة لا ينبغي له أن يجهلها.

## ٢. المُخاطَب:

عني دارسو اللغة على اختلاف وجهاتهم وتخصصاتهم بالمخاطب، وأولوه عناية خاصة لكونه أحد أطراف العملية اللغوية، ووصول الأفكار الملقاة إليه بجلاء ووضوح هي الغاية المنشودة التي يسعى المتكلمون إلى تحقيقها بمفردات اللغة إذ

(١) ينظر: الكتاب: ١٧/٣-١٨.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٦/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ١١٨/١-١٢٠.

(٥) الكتاب: ٦٠/٢.

(٦) الكتاب: ٧/٢.

إن اللغة إشارات يحاول المتكلم إيصاليها إلى السامع أو القارئ لذلك يجب أن تُبنى أسسها على وفق العلاقة القائمة بين هذين الركنين، وإن تُراعى الظروف الخارجية التي تحيط بها؛ لأن السامع أو المتلقي أو المُخاطب أو القارئ جزء مهم منها ينبغي مراعاته في اللغة لكي يتسنى تحقيق هدفها المنشود.<sup>(١)</sup>

لذا انصب اهتمام اللغويين على المُخاطب، وفُتُرت به كثير من إشكاليات الخطاب اللغوي ويُنبت على وفق مراعاته كثير من قواعد اللغة، فقد اخذ حيزاً واسعاً في الدراسات اللسانية الغربية والعربية.

والاهتمام بالمُخاطب يشكل ظاهرة ذات أهمية بالغة في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها لأنه أحد أطراف العملية اللغوية، فالاهتمام به بدأ منذ القدم، لكن الدراسات اللسانية الحديثة عند الغربيين أولته عناية خاصة إذ أنه يمثل عنصراً مهماً في أغلب النظريات اللغوية لديهم. واهتمامهم به له جذور موغلة في القدم إذ (تشير المقولات المروية عن أفلاطون وهوراس وأرسطو إلى أن ملامح مراعاة المُخاطب ومفهوم التلقي قد بدأ يظهر عند الإغريق)<sup>(٢)</sup> ويقال إن أفلاطون كان سبق من غيره في الإجابة عن هذا المعنى.<sup>(٣)</sup> فهو يقول: ((على المرء لكي يكون قادراً على الخطابة أن يعرف ما للنفوس من أنواع، وعلى قدر هذه الأنواع تكون الصفات وهو ما يختلف به الناس... ولكل حالة نفسية نوع خاص من الخطابة فعلي إذن كي أولد في النفوس نوعاً من الإقناع أن أطابق بين كلامي وطبيعتهم، وإذا توافرت للمرء هذه المبادئ عرف متى يجب أن يتكلم ومتى يجب عليه أن يمتنع من الكلام ومتى عليه أن يكون موجزاً أو مطيلاً أو مبالغاً. أما قبل الوقوف على هذه فلا وسيلة له إلى التعرف على ذلك))<sup>(٤)</sup>

(١) يُنظر: مراعاة المُخاطب في النحو العربي: ١٥.

(٢) إشكاليات التلقي، سهام حسن خضير: ٧.

(٣) يُنظر: قراءة النص وجماليات التلقي: ١٢١.

(٤) قراءة للنص وجماليات التلقي: ١٢١.

لما أرسطو فقد غني بالمتلقي وذلك من خلال ما نسب له لأدب من وظيفة تطهيرية، لذلك إنَّ الوضعيات التي يتم فيها التنويه تعد ذات شأن في تحقيق الاندماج التام بين المتلقي والعمل الدرامي.<sup>(١)</sup>

كل ذلك كان حافزاً للغربيين لإيلاء المتلقي العناية الخاصة في الاتصال الأدبية وثمرة ذلك ظهور نظرية التلقي في الثلاثينيات من القرن العشرين التي من أهم معطياتها أن كلا من المعنى والمبنى يتجان عن التفاعل مع القارئ لكونه إلى حد ما المبدع المشارك، لا النص نفسه، بل لمعناه وأهميته وقيّمته.<sup>(٢)</sup>

وهذا يعني أن أهم شيء في عملية الأدب تلك المشاركة الفعالة بين النص الذي ألفه المبدع والقارئ المتلقي. أي أن الفهم الحقيقي للأدب ينطلق من موقع القارئ في مكانه الحقيقي لذلك يقول أبزر: ((إن النصوص الأدبية تحتوي دائماً على فراغات يمكن أن يملأها القارئ وحده))<sup>(٣)</sup>.

وهذه النظرية بينت أثر المتلقي أو المُخاطب في الأدب، وهناك نظريات أخرى عند الغربيين بينت أثر المتلقي في اللغة ووظيفتها في عملية الاتصال وأثرها في المجتمع، وهي النظريات التي درست المعنى كالنظرية الذهنية التي تنص على أن لكل تعبير لغوي فكرة جاهزة في ذهن المتكلم ومقدرته على إنتاج التعبير الملائم هو الذي يستدعي الفكرة نفسها في عقل السامع.<sup>(٤)</sup>

(١) يُنظر: الأصول المعرفية لنظرية التلقي، داطم عودة خضير: ٤١-٤٢.

(٢) يُنظر: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، د. عبد العزيز حمودة بحث في مجلة عالم المعرفة: ٣٢٢-٣٢٣.

(٣) نقد استجابة للقارئ، رمان سلون، بحث، مجلة أفق عربية: ٣٢.

(٤) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٠.

وكذلك النظرية السلوكية التي تضع المعنى ليس في الذهن بل في الطريقة التي يتجارب معها السامع.<sup>(١)</sup> والنظرية السياقية التي جعلت المُخاطَب طرفاً أساسياً في الوصول إلى المعنى من خلال ربط اللغة بمحيطها الخارجي.<sup>(٢)</sup> وعند الأسلوبيين كذلك يُعدُّ المُخاطَب ركناً أساسياً في الأسلوب إذ يتجسّد رواد التنظير والتحليل إلى حدِّ الأسلوب ضغطة مسلطة على المستقبل بحيث لا يُلقى الخطاب إلا وقد تهيأ فيه من العناصر الضاغطة على ما يزيل عن المستقبل حصرية ردود الفعل.<sup>(٣)</sup>

إذ إن البحث الموضوعي عند الأسلوبيين يقتضي ألا ينطلق المحلل الأسلوبي من النص مباشرة وإنما ينطلق من الأحكام التي يبدئها القارئ حوله.<sup>(٤)</sup> ولذلك يرى الدكتور عبد السلام المسدي: ((إن دخول عنصر المستقبل - قارئاً كان أو سامعاً - في جدل التنظير والتحديد قد اكتسب النظرية الأسلوبية ثراءً في تعريف موضوعها. وذلك أن فرضية المُخاطَب في قراءة ماهيات الأسلوب تقوم نقضاً للمبدأ الانتولوجي المطبق، واعتراضاً على أجدية الانتساب بين الباث ومفوضه، وهي للعلّة نفسها تنصم عرى الرحم بين الوالد والمولود فإذا بماهية الأسلوب وفقاً لمنظور نظرية المُخاطَب موجود مانع ومفروض معاق لا يتنزل ولا يتجسد إلا بأصالة الخطاب مرماه في نفس المستقبل))<sup>(٥)</sup>

وربما كان الاهتمام النظري بالمُخاطَب من لدن الغربيين سبباً في جعله عنصراً مهماً تنبى عليه اغلب نظرياتهم اللغوية فكانوا أصحاب تنظير وتطبيق في هذا الشأن.

وذلك لا يعني أننا ننكر ما للغويين العرب من جهود عملية بُنيت اهتمامهم بالمُخاطَب في علومهم اللغوية المختلفة. فقد كان البلاغيون أصحاب سبق في ذلك المضمار إذ إن البلاغة ((كل ما يُبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسه مع صورة مقبولة ومعرض حسن))<sup>(١)</sup> فالمُخاطَب وحسن استجابته للمتكلم غاية البلاغة إذ ((يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إقحام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع))<sup>(٢)</sup>.

ويظهر اهتمام البلاغيين جلياً بالمُخاطَب من خلال حدودهم ومصطلحاتهم البلاغية، فإن المتأمل في هذه الحدود والمصطلحات التي عُثرت من الركائز الأساسية للدرس البلاغي لما فيها من ارتباط وثيق بالسامع، تتجلى له عناية البلاغيين بالمُخاطَب.

إذ يشكل المُخاطَب عند البلاغيين عنصراً مهماً في شروطهم التي وضعوها للنصاحة والبلاغة، فمن ذلك اشتراطهم في الكلام القصيح أن يكون خالياً من التعقيد المعنوي إذ عرفوه بأنه: ((ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً حتى يُخجل إلى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ))<sup>(٣)</sup>.

واشتراطوا في فصاحة الكلمة ألا تكون غريبة في الاستعمال وجعلوا الغرابة ((ما يوجب حيرة السامع في فهم المعنى المقصود من الكلمة لترددها بين معنيين أو أكثر بلا قرينة))<sup>(٤)</sup> ويتضح المُخاطَب أيضاً في اشتراطهم لبلاغة الكلام ((مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته))<sup>(٥)</sup> والحال عندهم الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يميز كلامه بميزة تعبيرية خاصة، ومعنى ذلك أن الأحوال والمقاسمات هي مجموعة

(١) يُنظر: علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر: ٥٩-٦٧.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٨-٧٨.

(٣) يُنظر: الأسلوبية والأسلوب: ٦٤.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٦.

(٥) المصدر نفسه: ٦٨.

(١) الصنائع، أبو هلال العسكري: ١٠.

(٢) البيان والتبيين: ٨٧/١.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ١١.

(٤) جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي: ٨.

(٥) شروح الثلاثين، سعد الدين النفاذاني: ١ / ١٢٢-١٢٣.

المؤشرات (غير اللغوية) التي تؤثر في لغة الكلام البليغ بحيث تترك فيه بصمات أو ظواهر تعبيرية توائمها وتتوحد بنوعها.<sup>(١)</sup>

وهذا يؤكد أن البلاغيين رصدوا مواضيع الإبداع في العملية الكلامية من خلال العلاقة التفاعلية التي تربط المتكلم بالمخاطب وكثيرة هي المواضيع التي تبرز اهتمامهم بهذا الطرف اللغوي في علوم البلاغة المختلفة<sup>(٢)</sup>.

فعلى الرغم من إبداع البلاغيين في مراعاة المخاطب كذلك أبداع النحويين في هذا الجانب لهما إبداع فهم أول من قال بمراعاة الأحوال المحيطة بكل من المتكلم والمخاطب، إذ إن الفكر العربي قد تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي، وإن علماء النحو ارسوا دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في الميادين المختلفة ومنها التي يدعي المحذون أنهم قد ابتكروها وخاضوا فيها لأول مرة.<sup>(٣)</sup>

لأن غاية الدرس النحوي دراسة التركيب اللغوية؛ ليتسنى فهم معانيها، ولم تكن دراسة مفردات اللغة بمعزل عن واقعها اللغوي والوسط الذي تستعمل فيه والظروف المحيطة بها التي يؤدّي المخاطب من أهم أطرافها إذ بنيت أغلب أحكام النحو على أساس مراعاته فجاءت هذه الأحكام متساقطة مع معرفة السامع.<sup>(٤)</sup> وقد أترك ذلك الدكتور مهدي المخزومي فوجد أنه ((إن يكون الكلام مفيداً ولا الخير مؤدياً غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظاً، ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول))<sup>(٥)</sup>.

وتنبه باحث إلى اهتمام النحاة بالمخاطب وعلمه إذ ((يمثل علم السامع عندهم دليلاً على اختلاف جهات الكلام وخروج العبارة عن مدلولها النحوي الظاهري إلى

(١) يُنظر: شرح التلخيص: ١ / ١٢٢-١٢٣.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٧-٤٣.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، البحث: ١٨.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١١٥.

(٥) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٢٥.

معنى مختلف فعندهم أن قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيداً، ونحو ذلك - لفظ الخير ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنما تسأله))<sup>(١)</sup>.

وقد يكون علم السامع هو المسوغ للمعقول والمقبول وهو يجري في كتبهم كأصل الثابت المتواتر، وهم يصرحون به تصريحاً غير ملتبس ويمتد هذا المسوغ للحذف فهو يسوغ حذف المبتدأ، وحذف كان وأسماء، وخبر إن وأخواتها وصلة الموصول، والعائد في صلة الموصول والمعطوف، والموصوف والمفعول والمستثنى، وغير ذلك مما يجوز فيه الحذف لعلم السامع به.<sup>(٢)</sup>

ونجد إشارات كثيرة عند نحاة العرب يتم الحذف فيها لعلم المخاطب أو السامع ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) صاحب السبق في ذلك ونلاحظ ذلك فيما نقله عنه تلميذه سيبويه وأكثر ما يكون ذلك في المواضيع التي يفسر فيها الخليل مقاصد العرب في الحذف والاستثناء فعندما سأله سيبويه عن حذف جوابات الشرط في آيات من القرآن الكريم قال: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام))<sup>(٣)</sup> كما اعتمد الخليل على علم المخاطب في تفسير نصب كلمة (صبغة) في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة: من الآية ١٣٨) قالوا: ((وأما نصب (صبغة) الله) فعلى معنى فعل مضمر اطرح لعلم المخاطب بمعناه، وهو: إلزموا صبغة الله))<sup>(٤)</sup>.

ولم يغفل النحاة بعد سيبويه ذلك وقد وجدوا فيه خير معين في تفسير كثير من الظواهر النحوية واللغوية فقد اتخذ المبرّد (ت ٢٨٥هـ) منهج الخليل وتلميذه

(١) نظرية السياق (المقام): ٨١.

(٢) يُنظر: الخصائص: ٢ / ٣٦٨، ويُنظر نظرية السياق (المقام): ٨١.

(٣) الكتاب: ١٠٢/٣.

(٤) الجمل في النحو، الخليل: ٩٧/١.

درباً يسلكه ليصل إلى تفسير ظواهر النحو المختلفة كالحنف والتقديم والتأخير.<sup>(١)</sup> منها قوله: ((ومما يحنف لعلم المُخاطَب بما يقصد قولهم: لا عليك، إنما يريدون: لا بأس عليك، وقولهم: ليس إلا وليس غير... إنما يريدون: ليس إلا ذلك... وإمّا تحذف إذا علم المُخاطَب ما تعني))<sup>(٢)</sup>.

والحنف لعلم المُخاطَب بشكل ظاهرة مهمة في النحو العربي، فكثير من الأشياء تُحنف إذا كانت معلومة عند المُخاطَب يقول أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ): ((المحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير إذا آمنوا بعلم المُخاطَب ما يعنون))<sup>(٣)</sup>.

وقد أدرك النحاة العرب أن علم المُخاطَب قد يتأتى بفعل القرائن اللفظية الدالة على المحذوف في الكلام يقول الأتباري (ت٥٧٧هـ) ((إيهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض، إذا كان في الملقوط دلالة على المحذوف لعلم المُخاطَب))<sup>(٤)</sup>.

والكلام على المُخاطَب ومراعاة أحواله يكثر في النحو العربي بكثره الظواهر النحوية والاستعمال اللغوي لأساليب الكلام المختلفة وقد شكل هذا ظاهرة ملحوظة.<sup>(٥)</sup>

وبما أن المُخاطَب يُعدّ قطبا من أقطاب العملية التواصلية فمراعاته ومراعاة مقامه، وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وحشر مكوناتها على وفق ترتيب معين، كما أن عدم اخذ المُخاطَب بالحسبان قد يؤدي إلى خلق حالة مخالفة تماماً لما

(١) يُنظر: المقترض: ١٢٩/٤-١٣٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٠/٤.

(٣) الأصول في النحو: ٣٢٤/٢.

(٤) الإصناف في مسائل الخلاف: ٩٣/١.

(٥) هناك دراسة بعنوان (مراعاة المُخاطَب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري) للباحثة بان صالح مهدي الخفاجي، بإشراف الدكتور كريم حمين ناصح، كلية التربية للبيات جامعة بغداد ٢٠٠٦م. وقد نشرت كتاباً بدور الكتب العلمية بعنوان: مراعاة المُخاطَب في النحو العربي.

كان المتكلم يروم في كلامه وقد بدأ ذلك واضحاً في أحكام النحاة العرب وتعليقهم لتلك الأحكام وفي توجيههم لمسائل الخلاف النحوي وتقويمها وغير ذلك مما يلحظه المطلع على كتبهم. ولعل ذلك يمكننا من القول ((إن النحويين القدماء ربطوا أحكامهم وتعليقاتهم وتفسيراتهم بحالات المُخاطَب، بوعي لتلك الحالات وإدراك لها فكتسب حال المُخاطَب اهتماماً جعل النحويين يشيرون إلى علاقة تلك الأحوال بالأوضاع الاجتماعية والنفسية لكل من المتكلم والمُخاطَب من غير أن يخوضوا في تفصيلاتها التي آل إليها الدرس اللغوي الحديث))<sup>(١)</sup>.

- وتبعا لذلك نجد أن المُخاطَب كما كان شريك المتكلم في العملية الخطابية فإنه أيضا يمكن أن يكون شريكه في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لأن مراعاته لها أثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية فما يغلب على ظننا أن المُخاطَب يمكن أن يكون هو العامل في النحو مهتدين فسي ذلك بما توصل إليه العالم اللغوي الكبير ابن جني الذي جعل العمل النحوي منوطاً بالمتكلم لا غير<sup>(٢)</sup> وتابعه في ذلك الرضوي الاسترلابي (ت٦٨٦هـ)<sup>(٣)</sup> وتأثر بهما الأستاذ إبراهيم مصطفى<sup>(٤)</sup>. وبما أن القصد من الإعراب إيانة المعاني فإن المتكلم يعرب كلامه مراعاة لمُخاطَبه إذ لو لا المُخاطَب لما احتاج المتكلم إلى الإعراب يقول السيوطي (ت٥٨١هـ): ((اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمُخاطَب عنها بلفظ أو لحظ أو بخط، ولو لا المُخاطَب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم... ثم لما كان المُخاطَب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام

(١) مراعاة المُخاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيويه، البحث: ٢٨.

(٢) يُنظر: الخصائص: ١/١٤٩.

(٣) يُنظر: شرح الكافية:

(٤) يُنظر: إحياء النحو: ٣١.



مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المُخاطَب، ولولا المُخاطَب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموحاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه<sup>(١)</sup>.

لما عند سيبويه للمُخاطَب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخول المتكلم استعمال أساليب مختلفة في التعبير ويتيح له ممارسة أعراف لغوية متعددة اعتماداً على فهم السامع أو المُخاطَب الذي ألف هذه الأساليب، والذي يمتلك والمتكلم سلبية لغوية مشتركة تعين كلاً منهما على التفاهم والتواصل مع الآخر وتنع من اللبس أو الخطأ في التفسير لذلك يرى كارتير (Carter) أن السامع أو المُخاطَب عند سيبويه لا يشكل طرفاً أساسياً في تكوين الخطاب فحسب، بل له كذلك الأثر الأكبر في تحديد بنيته وعناصره اللغوية فكثير مما نقوله محكوم بما نعتقد أن المُخاطَب يتوقعه، وهو الذي دائماً نستيق أسئلته ونسألاته<sup>(٢)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه ابتداءً أن مصطلح المُخاطَب يرد كثيراً في كتاب سيبويه ما دفع المستشرق جيرار تروبو (Gerard Troupeau) إلى القيام بإحصائية للمصطلحات الدالة على سياق الحال (context of situation) في كتاب سيبويه فوجد أن كلمة المُخاطَب (Addressee) قد وردت في الكتاب ستاً وثمانين مرة<sup>(٣)</sup>. وهذا يؤكد أن سيبويه كان متمرساً بهذه الناحية، أثر المُخاطَب في المتكلم، وعلم المُخاطَب وحالته ومقلبه وما يكتنف العملية اللغوية كلها، فكلمة المُخاطَب ترد في الكتاب ستاً وثمانين مرة تكشف عن نظرة سيبويه إلى هذا العنصر واتخاذها أداة لتحليل الكلام العربي وتفسير ظواهره اللغوية<sup>(٤)</sup>.

(١) نتائج الفكر في النحو: ١٧٠، ١٧٢.

(٢) يُنظر: P. ١٤٩، ((An arab Grammarian)) Carter.

(٣) يُنظر: ١١، Lexique-index du kitab de Sibawayhi, Gerard Troupeau.

(٤) يُنظر: الدلالة السباقية عند اللغويين: ١٠٩.

إن استعمال سيبويه لعبارة المُخاطَب أو علم المُخاطَب يعني أن قانون الاختيار بين المفردات والاختزال فيها لا يسوغه إلا المُخاطَب فهي ((عبارة على بساطتها ووجازتها، خطورة الأبعاد في دلالتها النافذة، فقد يفهم أن مراد سيبويه أن يقول إن سعة الكلام - مع كثرتها... وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر - أي الانتقال من مستوى إلى مستوى، أو التجاوز في إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا تقع فيه عادة، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسوغه إلا فهم المُخاطَب))<sup>(١)</sup>.

والمطلع على مواضع المُخاطَب في الكتاب يجد أن سيبويه كان عميق التأمل في حال طرف الكلام الآخر يترأى أمامه في أوضاعه المختلفة، يدقق في أحواله ويتخيلها بسعة خيال ليبين ما كان منها من غفلة أو نسيان أو انشغال أو نوم أو إعراض أو غير ذلك، ويفسر كثيراً من الاستعمالات اللغوية وطرائق البناء وحالات الإعراب في ضوء ما يكون عليه المُخاطَب؛ ذلك أن سيبويه يترأى أمامه المُخاطَب في حالاته المختلفة من علم أو جهل أو ظن أو خلو ذهن، وهو بين هذا وذاك مؤثر فعال في صوغ البناء التركيبي للجملة وما يترتبها من عوارض من حذف وإضمار وتكثيف وتأخير<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال استقرائنا الكتاب واستخراج نصوص سيبويه عن مراعاة المُخاطَب، وجدنا أن تلك النصوص في أغلبها مبنية على مراعاة أحوال المُخاطَب المختلفة وأكثر ما يكون ذلك في التعريف والتكثير، والنكر والحذف، والإخبار، والأحكام النحوية الأخرى، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن أغلب هذه النصوص - موضع دراستنا - يمكن أن تنضوي تحت محاور خمسة هي:

١. مراعاة علم المُخاطَب: إن الإطلاع على كتاب سيبويه يثبت بجلالة اليراعة التي تسجل له قدرته على استنباط الموارد التي يتأني منها علم المُخاطَب،

(١) النحو والدلالة: ٨٧.

(٢) يُنظر: مراعاة المُخاطَب في الاحكام النحوية في كتاب سيبويه (بحث): ٢٨.

وخَصَر هذه الموارد التي تُكوِّن حالة العلم لديه لتأسيس قواعد تتسمج وهذه الحالة. وقد بنت هذه الفكرة واضحة من خلال عنايته برصده هذه الحالة ومتابعتها في أكثر من موطن في الموضوعات النحوية إيماناً منه بتحكم الاقتصاد اللغوي في مسار عملية التواصل الكلامي بين المتكلم والسماع.

والموارد التي يتأني منها علم المُخاطَب ليست واحدة، فقد يتأني من كونه حاضراً في موقع الكلام ومشاهدته لمجريات الأحداث، فكل من المتكلم والمُخاطَب حاضراً في المشهد الكلامي يرى ويسمع أطراف الحديث، فالمشهد يُوحى بالذات المقصودة فلا يحتاج المتكلم إلى ذكر تفاصيل ما يشاهده المُخاطَب، وإنما يذكر له الحدث الأهم الذي ينبغي للمُخاطَب أن يسمعه، ولو لم يكن المُخاطَب مشاهداً الحال التي يتكلم عنها لأصبح الكلام غريباً عليه ويكتفه الغموض غير مفهوم عنده؛ لأنه لم ير شيئاً؛ لأن رؤية العين تُعين على نقل الأحداث، وتصور الأفكار، فتكون بديلاً عن ذكر تفاصيل قد يحتاج إليها المتكلم المرید إيصال فكرة أو نقل حدث إلى المُخاطَب الذي لم يشاهد بعينه الحدث.

وعلى هذا الأساس يعد المتكلم إلى الاختصار في كلامه فيذكر منه ما كان بالاهتمام أولى وبالإفهام أغنى ويخفف سوى هذا. والمسوغ لهذا الحذف هو أن المُخاطَب مشاهد أمامه يعرف ما يُريد المتكلم إبلاغه إليه. (١)

وأكثر ما نجد ذلك واضحاً من خلال تفسير مسيبويه لمواضع الحذف والاختزال في الجملة العربية، فجدده قد استنبط قانون التناوب العكسي بين طائفتي التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرُسالة الدلالية الذي بموجبه تكون الطاقة الاختزالية مُمكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً على مضمونها الخبري. (٢) والمواضع التي تخص هذا الأمر كثيرة في الكتاب منها قوله: ((...لأن المُخاطَب قد

يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا)) (٣) وقوله: ((وإنما اضمروا ما كان يقع مظهرأ، استغفاً، ولأن المُخاطَب يعلم ما يعني)) (٤).

وقد يتخذ مسيبويه علم المُخاطَب علة لتفسير الاستغناء عن بعض الأشياء في الكلام لأنها معلومة لدى المُخاطَب فهي إذن تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلم والمُخاطَب (٥).

٢. مراعاة فهم المُخاطَب: ويتم ذلك من خلال مراعاة الابتعاد عما يسبب اللبس أو الإيهام على المُخاطَب، والتزام ما يحقق الإيضاح والإفهام. وهذا منبني على العلاقة بين المتكلم ومخاطبه، فعلى المتكلم أن يتدارك ما قد يقع في كلامه من لبس فيصوغ عبارته على وفق تلك العلاقة صوغاً رصيناً يُبعد كل ما من شأنه أن يحقق هذا اللبس والاختلاط في الفهم، فهناك دلائل تدشّر إلى أن هذا النفس التركيبي يحقق في ذهن السامع اختلاطاً، فيسبق إلى ذهنه معنى غير المعنى الذي يقصده المُخبر فلا يستطيع المُخبر أن يستنبط دلالة المعنى المقصود من هذا الخلط ((لذا صار عدم اللبس مصطلحاً نحوياً يراى به مراعاة الوضوح في الكلام، والبيان في التركيب، لكي يدرك المُخاطَب المعنى المراد من غير لبس أو خلط في الدلالة)) (٦) ومما يشير إلى ذلك عند مسيبويه قوله: ((ولا يستقيم أن تخبر المُخاطَب عن المنكسر، وليس هذا بالذي ينزل به المُخاطَب منزلتك في المعرفة، فكهوا أن يقرؤا باب لبس)) (٧).

٣. مراعاة انتظار المُخاطَب وتوقعه: الانتظار والتوقع حالتان تطرأن على المُخاطَب في نفسه وقلبه نتيجة لما هو عليه من انتظار سماع حدث معين متوقفاً

(١) الكتاب: ١/٥٤.

(٢) الكتاب: ١/٢٢٤.

(٣) يُنظر: العلم النحوية في كتاب مسيبويه، لسعد خلف العوادي: ٢٨١.

(٤) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب مسيبويه (البحث): ٢٢.

(٥) الكتاب: ١/٤٨.

(١) يُنظر: مراعاة المُخاطَب في النحو العربي: ٦٢.

(٢) يُنظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي: ٣٣٢.

ومترقباً لحصوله فهو شغيفٌ متلهفٌ لإخباره به. فمالح الوجه والنظرات كلها إشاراتٌ ودلالاتٌ موحيةٌ على هذا الترقُّب والتوقُّع، فالمُخاطَبُ يُعَبِّرُ عن هذا الانفعال الداخلي نتيجةً للمشاعر غير المستقرّة في أعماق نفسه، فمالح الوجه تحكي هذا الانفعال ومن ثمَّ فإنَّ هذه الإشارات السيميائية تنتقل إلى المتكلِّم ليصوغ كلامه على وفق تلك الحالة، فيركن إلى أسلوبٍ دون آخر مراعيًا الحال التي عليها المُخاطَبُ ليُرضي فضوله ويُسَبِّح رغبته في سماع ما يبحث عنه. فالحال التي يكون عليها المُخاطَبُ كانت مدعاةً لتوجيه الكلام وصوغه بناءً وإعراياً في ضوء ما تقتضيه تلك الحال<sup>(١)</sup>.

ومما يشير إلى ذلك مسألة اشتراط تعريف المبتدأ مع اسم كان إذ قال سيبويه: ((فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأتُ بما هو معروفٌ عدده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلتَ حليماً فقد أعلمته مثل ما علمتُ فإذا قلتَ كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ))<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل في كلامه على ضمير النصل في باب الأفعال الناقصة، قال سيبويه: ((فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلماً بأنّه قد فصلَ الاسم، وإنه فيما ينتظر المحذوِّ ويَتَوَقَّعُ منه، ممّا لا بدَّ له من أن يذكره المحذوِّ؛ لأنك إذا ابتدأتَ الاسمَ فإنما تتبّنه لما بعده، فإذا ابتدأتَ فقد وجب عليك منكوِّرٌ بعد المبتدأ لا بدَّ منه، وإلّا فسَدَ الكلام ولم يَسَعْ لك، فكأنّه نَكَرَ هو ليستدلَّ المحذوُّ أن ما بعد الاسم ما يُخرِجُه مما وجبَ عليه وأن ما بعد الاسم ليس منه))<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: مراعاة المتخاطب في الأحكام النحوية (البحث): ١٢١ ومراعاة المُخاطَب في النحو العربي: ٧٧.

(٢) للكتاب: ٤٧/١-٤٨.

(٣) للكتاب: ٣٨٩/٢.

٤. مراعاة تنبيه المُخاطَب: قد يعمد المتكلِّم إلى التغيير في تركيب الجمل العربية ورتبها فيقدم لفظاً أو يؤخر آخر، وما ذلك إلا للناية والاهتمام ((كأنهم إنما يقيمون الذي بيانه أهم لهم وهم يبيانه أعلًى، وإن كانوا جميعاً يُبَيِّنُونهم ويعنيانهم))<sup>(١)</sup> والغرض منه كما تبين لنا من منهج سيبويه تنبيه المُخاطَب. ومن ذلك قوله في رفع الاسم المشغول قبل أدوات الاستفهام: ((هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعا، لأنك تتبّنه لتنبية المُخاطَب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيد كم مرة رأيته...))<sup>(٢)</sup>

٥. مراعاة ظن المُخاطَب: إنَّ الظنَّ الذي يخالغ نفس المُخاطَب جعل لازماً على المتكلِّم أن يأخذ بالحسبان هذه الحالة ويراعيها عند بناءه النصوص اللغوية لتكون طريقة صوغه والأسلوب الذي يعتمد في الحديث ملائماً لها فيوظف من أدوات اللغة ما من شأنه أن ينزه ذهن المُخاطَب من حالة الظن التي قد تساوره.<sup>(٣)</sup>

وقد اتضحت معالم هذه الفكرة في أكثر من جانب من جوانب الدرس النحوي في الكتاب ومنها الحكم باستماع إضمار فعل الغائب في الإعراء والتحذير، قال سيبويه: ((واعلم إنّه لا يجوز أن تقول: زيد، وأنت تريد أن تقول: ليُضْرَبَ زيد، أو ليُضْرَبَ زيد إذا كان فاعلاً، ولا زيدا، وأنت تريد ليُضْرَبَ عمرو زيدا. ولا يجوز: زيد عمراً، إذا كنتَ لا تُخاطِبُ زيدا، إذا أردتَ ليُضْرَبَ زيدَ عمراً وأنت تُخاطِبُني، فإنما تريد أن أُبَيِّنَ أيا عنك أنك قد لمرّة أن يُضْرَبَ عمراً، وزيدٌ وعمراً غائبان فلا يكون أن تُضميرَ فعلَ الغائب. وكذلك لا يجوز زيدا، وأنت تريد أن أُبَيِّنَ أيا عنك أن يُضْرَبَ زيدا، لأنك إذا أضمرت فعلَ الغائب ظنَّ السامعُ (الشاهد إذا قلتَ: زيدا) أنك تلمّزُه هو بزيد.))<sup>(٤)</sup>

(١) للكتاب: ٣٤/١.

(٢) للكتاب: ١٢٧/١ ويُنظر: ١٣٨.

(٣) يُنظر: مراعاة المُخاطَب في النحو العربي: ١١٠.

(٤) للكتاب: ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥.

### ٣. الحال المشاهدة:

وتعني الحال التي تولد فيها الكلام وهي الأمور المشاهدة في الموقف الكلامي وما يحيط بالشخص وما يلبس ظروفه، ولا شأن له بالسياق اللغوي، وتشكل الحال دليلاً قاطعاً عند النحويين في إتمام ألفاظ الكلام المختزلة لان المشاهدة قد أغنت عنها. وقد أولى النحويون العرب ذلك اهتماماً كبيراً في الوصول إلى المعنى من خلال تقدير المحذوف اعتماداً على ما تدل عليه الحال، وهذا دليل على أن النحاة العرب قد درسوا اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن محيط استعمالها ((وقد رصدوا على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق وسياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب والحال المشاهدة، وحال الجو وسائر ما يألّف منه المقام، وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيئة في القول تنتوع وفقاً لتنوع المقامات))<sup>(١)</sup>.

ودلالة الحال أداة لغوية تميز للمتكلم الاستغناء عن بعض الألفاظ واختزالها لأنها مفهومة لدى السامع من المشاهدة، لذلك نجد النحويين العرب كثيراً ما يفسرون ظواهر الحذف في الجملة العربية بدلالة الحال على المحذوف فكانت أغلب مواضع الحذف في النحو العربي تُعَلَّل بدلالة الحال، ويطلقنا هذا الأمر في أول كتاب نحوي كتاب سيبويه فقد تكرر فيه مصطلح (الحال) الدال على الأمور المشاهدة عند المتكلم والمخاطب، ونستطيع أن نعدّ سيبويه ومن دون تردد مبتكر هذا المصطلح الذي أصبح اليوم نظرية يتبناها الغربيون بابتكار مصطلحاتها ووضع أسسها ومجالات تطبيقها، وفي كتاب سيبويه عبارات عدة تشير إلى تصريح سيبويه بهذا المصطلح كقوله: ((لما يرى من الحال)) أو ((لما فيه من الحال)) إذ يقول في جواز حذف الفعل: ((ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقَعَ أمراً أو تعرض له فتقول متعرضاً لعَنْزٍ لم يُعْبه أي دنا من هذا الأمر متعرضاً لعَنْزٍ لم يُعْبه، وقرّك ذكرَ الفعل لما يرى من الحال، ومثله يُبَغِّ المَلَطَى لا عهد ولا عهدَ وذلك

(١) الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٣

إن كنتَ في حال مساومةٍ وحال بيعٍ فتَدَغَّ ألبَيْتُكَ استغناءً لما فيه من الحال))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً في حذف الفعل في التحذير: ((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثَوْرًا كثرتها في كلامهم واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال))<sup>(٣)</sup> وكذلك قوله في حذف عامل الحال: ((وذلك قولك أقاماً وقد قَعَدَ الناسُ وأقاعداً وقد سار الركبُ، وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تُسَفِّهم تقول قاعداً عَلمَ الله وقد سار الركبُ وقائماً قد عَلمَ الله وقد قَعَدَ الناسُ، وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود فأراد أن يَبْنِيَه فكأنه لَفَظَ بقوله اتَّوَمَّ قائماً والتَّوَمَّ قاعداً ولكنه حذف استغناءً بما يرى من الحال))<sup>(٤)</sup>.

وغير ذلك مما يشير إلى استعمال سيبويه هذا المصطلح وتطبيقه، وهو بذلك قد شق الطريق أمام النحاة بعده في الإفادة والتطبيق فقد صرّح المبرد بمصطلح دلالة الحال ومصطلح (للمشاهدة) ومن ذلك قوله: ((ولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأن الفعل إنما يضمّر إذا دل عليه دال))<sup>(٥)</sup> وكذلك استعمله الرماني تبعاً لسيبويه<sup>(٦)</sup>، وسار ابن جني أيضاً على ما رسمه سيبويه وقد أتضح عنده هذا المصطلح واتسع مجال تطبيقه فقد جعله ضابطاً نحوياً مموّغاً للحذف وتالياً مناب الأفعال الناصبة وكأله عامل معنوي إذ قال: ((ومن ذلك ما أقسم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك إذا رأيت قائماً: خيرٌ مقدم، أي قدمت خير مقدم، فتأبّت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب))<sup>(٧)</sup> وعقد له باباً أسماه: ((باب في

(٢) الكتاب: ٢٧٢/١.

(٣) الكتاب: ٢٧٥/١.

(٤) الكتاب: ٣٤٠/١، ويُنظر: ٢٦٤/٣.

(٥) المقتضب: ٢٢٨/٣.

(٦) يُنظر: رسالتان في اللغة، الرماني: ٨١.

(٧) الخصائص: ٢٧٥/١.

أن المحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم المفلوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه<sup>(١)</sup>.

فكل ذلك يغلب على ظننا أن دلالة الحال قرينة معنية عن المحذوفات وقد تغني عن الإعراب أيضاً في اللغة المتطوقة إذ إنها تدل على المعاني مستأنسين في ذلك بما قاله الدكتور إبراهيم أنيس في قصة الإعراب: ((إن لكل كلام ظروفاً ومناسبات، ويعرف المتكلم كما يعرف السامع ما تتطلبه هذه الأمور من تعابير لغوية، فليست اللغات مفردات ترد في المعاجم، ولا جملاً منفصلة منزهة تدون في الصحف، وإنما الأصل في كل لغة أن تكون في صورة كلام يتصل اتصالاً وثيقاً بالمتكلمين والسامعين، فهم اعرف بمواضعه وملابساته لا يشق عليهم تمييز الفاعل من المفعول في أي كلام على ضوء تلك الظروف والملابسات))<sup>(٢)</sup>.

#### ثالثاً- مجالات سياق الحال عند سيبويه:

ونعني بها الأمور التي يعتمد فيها سيبويه على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها التي كانت مجالات تطبيقية عند سيبويه بلجاً فيها إلى ملابساتها الحالية ومواقفها التي تولد فيها فيجملها في ضوء عناصر العملية الخطابية المتكلم والمخاطب والعلاقة التواصلية بينهما وكل ما يلابس الحديث بغية صوغ القاعدة اللغوية أو تحليلها أو تفسير أمثلتها وكشف عاقلها النحوية، ومن الأمور التي شكلت مجالات تطبيقية لتلك النظرية عند سيبويه: للذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتذكير، ودلالة الأوجه الإعرابية، وأساليب الكلام.

#### (١) الذكر والحذف:

يعد الذكر القلب المعيار في الجملة العربية؛ إذ إن أصل التركيب فيها هو أن تتألف من المسند والمُسند إليه، فهما ركنها اللذان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يفني عنه، ولكن لغة الأدب، ولأسيما لغة الشعر تخرج أحياناً على هذا النمط المعياري، وذلك عن طريق الحذف، كما أشار الدكتور الجوّاري في قوله ((إنَّ المنطق يقتضي بذكر الجملة كاملة الأركان لا ينقصها شيء ولا يُحذف منها جزء. ولكن الواقع يقفنا على تراكيب محذوف منها بعض أجزائها لأسباب عديدة مختلفة. فإذا جاء النحو المنقاد للمنطق يدرسها ويبحث فيها اضطر إلى التقدير وتوجيه الكلام وجهة قد تخرج به عما قصد إليه صاحب الكلام، ثم يفوت بذلك على السامع تصور الحالة النفسية التي كان عليها المتكلم وهي جزء من الأسلوب لا بد من رعايته في التعبير الأدبي))<sup>(٣)</sup>.

والحذف لا يدخل الجملة إلا بوجود قرينة دالة تمنع حصول اللبس<sup>(٤)</sup>؛ لذلك اشترط ((لحاجة لصحة الحذف وجود دلائل مقالي أو مقامي وإن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي))<sup>(٥)</sup>. فظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية الشائعة، إذ يعتمد المتكلم في كثير من الأحيان إلى حذف بعض الألفاظ ليحقق غرضاً معيناً في نفسه يؤدي إلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لكن نجاح عملية التواصل يقتضي من المخاطب معرفة المحذوف، ليتسنى له فهم الرسالة اللغوية. ومن هنا يعتمد المتلقي على قرائن السياق اللغوي والحالي في تقدير المحذوف، وملء الفراغ في العبارة، مما يكسب النص الحركة والتفاعل، ويفهم المتلقي في خضم عملية إنشاء الخطاب وتحليله. ((وفي طبع اللغة أن تسقط من الألفاظ ما يدل عليه غيره أو ما يرشد إليه سياق

(١) نحو التيسير: ٦١.

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٧٤ والخصائص: ٢ / ٣٦٢.

(٣) الجملة العربية، تأليفه وأقسامها: د. فاضل السامرائي: ٨٣.

(١) الخصائص: ١/ ٢٩٣.

(٢) من أسرار اللغة: ٢٠٩.

الكلام أو دلالة الحال، وأصل بلاغتها في هذه الوجازة التي تعتمد على نكاه القارئ والسامع، وتعول على إثارة حسه وبعث خياله وتنشيط نفسه حتى يفهم بالقرينة، ويدرك باللمحة، ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير<sup>(١)</sup>.

وقد تنبّه عبد القاهر الجرجاني إلى أهمية الحذف، وما يحققه من أغراض بلاغية، فقال: ((هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك لظنك ما تكون إذا لم تتطرق، وأنت ما تكون بياناً إذا لم تبين))<sup>(٢)</sup>.

ولاشك في أن الحذف لا يرقى إلى هذه المرتبة من التأثير والبلاغة إلا حين يطابق سياق الموقف، فضلاً عن وضوح المعنى المراد من خلال الدلائل السياقية، فإذا غابت هذه الدلائل اختل المعنى وذهب الجمال عن العبارة.

وقد شكلت هذه الظاهرة مجالاً لسياق الحال عند سيبويه إذ إن الحذف في الكلام لا يمكن تفسيره أو تقدير محذوفه إلا من خلال سياق حاله وعناصره لذلك نجد سيبويه في تفسير مسائل هذه الظاهرة يستعين بعنصري سياق الحال المتكلم والمخاطب في تحليل مواضع الحذف فإذا نظرنا في كتاب سيبويه وجدناه ينص في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب مقامية، كعلم المخاطب والتخفيف والإيجاز والسعة وكثرة الاستعمال، ويبين أن العرب قد جرت عاداتها على الحذف، وحذّته في غير موضع. قال سيبويه: ((علم أنهم مما يحذفون الكلام وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويوعّضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً...))<sup>(٣)</sup>. وقد أشار سيبويه إلى أهمية التوازن السياقية في تسويغ الحذف، ومن أمثلة ذلك حذف الفعل الذي نصّ عليه في باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتخدير، فقال:

(١) خصائص التراكيب، محمد محمد أبو موسى: ١١١.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٤٦.

(٣) الكتاب: ٢٤/١-٢٥.

((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثوّا لكثرة في كلامهم، واستغناء بما تروّون من الحال وما جرى من الذكر))<sup>(١)</sup>.

وكذلك في ((باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل))<sup>(٢)</sup>. وغير ذلك ممّا سيرعرضه هذا البحث.

## (٢) التقديم والتأخير:

يرى الدارسون المحدثون أن اللغة العربية تقع - من حيث ترتيب عناصر الجملة فيها - وسطاً بين اللغات الإنسانية. فهي تأتي بين اللغات التي تمتلك ترتيباً حراً كالإغريقية واللاتينية، التي لا تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، واللغات التي تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، كالفرنسية والإنكليزية، هذه اللغات يكاد يقترب فيها نظام الجملة من الجمود<sup>(٣)</sup>. يقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي: ((إن من مزايا العربية هو أن الجملة فيها لا تخضع لنظام صارم في ترتيب عناصرها، وإنما يملك المتكلمون بها حرية وإفرة في صوغ الجملة، وتقديم أو تأخير ما يشاؤون من عناصرها استجابة للواقع نفسية معينة، أو مجازاة لظروف القول أو ملائمة))<sup>(٤)</sup> وما ساعد اللغة العربية على أن تحتل هذا الموقع المتوسط بين اللغات الإنسانية هو العلامات الإعرابية؛ وذلك أنها تعطي ((المتكلم حرية صياغة الجملة وتشكيل عناصرها التشكيل الذي يجعل الجملة اشدّ إعراباً عن نفسه، وأكثر استجابةً لتصوير ما هو موضوع اهتمامه من عناصر التركيب))<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب: ١/ ٢٧٥.

(٢) الكتاب: ٢٥٣/١.

(٣) ينظر: من أسرار اللغة: ٢٩٧.

(٤) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دنعمه رحيم العزاوي، بحث في مجلة المورد، المجلد (١٠) العدد (٣-٤) ١٩٨١م، ص: ١٢١.

(٥) المصدر نفسه، الصفحة.

والتقديم والتأخير غرضٌ أسلوبِيٌّ يجعل الكلام أكثرَ تأثيراً وجمالاً؛ لأنه ينقلُ المعاني إلى المخاطبين على وفق ترتيبها في ذهن المتكلم تبعاً لدرجة أهميتها عنده، فيكون التعبيرُ صورةً صادقةً لإحساس المتكلم ومقصده من الكلام<sup>(١)</sup>. ووصفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: ((هو باب كثير الفوائد، جُمُ المحاسن، واسع التصريف، بعيد الغاية، لا يزال يفتُرُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شعراً يروِّفُك مسمعه، ويلطِّفُك ليدك موقعه، ثم تتظر فتجد سبباً أن راقك ولطُفَ عندك، أن قُمَ فيه شيء، وحولَ اللَّفظ عن مكان إلى مكان آخر))<sup>(٢)</sup>.

وقد اهتم النحاة والبلاغيون بهذه الظاهرة وأولوها جُلَّ عنايتهم، ويُعد الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من أشار إلى مصطلح التقديم والتأخير، ويظهر أن إشارته تلك كانت ضمن دراسته للتركيب في أسلوب التقديم والتأخير قال سيبويه: ((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستحب أن يقول قائم زيد وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيد عمرو وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً))<sup>(٣)</sup>. وهو بذلك شق طريقاً أمام تلميذه سيبويه في تبيان أسرار هذا الفن وقد التقى سيبويه ذلك فكان له فضل السبق في كنه أسرارهِ ((وربما كان أول من طرق سر هذا النوع البلاغي من العلماء، فحين نلاحظ أن العلماء قبله كانوا يعرفون التقديم والتأخير ولكنهم لم ينفقوا على أسرارهِ البلاغية))<sup>(٤)</sup>.

فسيبويه لم ينظر إلى التقديم والتأخير من زاوية الشكل والتركيب وأصول العوامل النحوية وإنما ما وراء ذلك وهو المعنى الذي يقصده المتكلم وغايته الأساسية إذ قال سيبويه: ((كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم يبيانه أعنى وإن

كانا جميعاً يهملانهم ويعينانهم))<sup>(١)</sup> فنجد سيبويه قد جعل سياق الحال وملابساته الأساس في تفسير هذه الظاهرة إذ إنه سبر أغوار نفوس المتكلمين فنفذ إلى مقاصدهم وغاياتهم في الكلام وقد اتخذ ذلك قاعدة عامة لتفسير كثير من مواضع التقديم والتأخير فكانت هذه الظاهرة مجالاً خصياً عند سيبويه لسياق الحال وعناصره، ونرى أن هذا النص يعد الباب الأوسع الذي ولجه كل من بحث في أسرار هذه الظاهرة من النحويين واللغويين.

ووردت أمثلة كثيرة في الكتاب يتبين فيها اعتماد سيبويه على عناصر سياق الحال في الكشف عن أسرار التراكيب الانزياحية كقوله في باب (أم إذا الكلام بهما بمنزلة أيهما وإيهام): ((وذلك قولك أريد عندك أم عمرو؟ وأريد لقيت أم بشرأ؟ فأنت الآن مدع أن عندك أحدهما... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقي، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو... وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجز للأخر إلا أن يكون مؤخراً لأنه قصد أحد الاسمين فيدأ بأحدهما))<sup>(٢)</sup>.

فسيبويه يرجح تقديم الاسم على الفعل، لأن المتكلم عنده شك بالذي جاء لا بالمجيء فمن الأفضل أن يقدّم بعد الهمزة الاسم لا الفعل كما ذكر التقديم بعد أو ضمن باب (أو) واستحسنه لتقديم الفعل في قوله ((ألقيت زيداً أو عمراً أو خالداً))<sup>(٣)</sup> وذلك يعد إشارة أسلوبية سياقية وإن لم تكن مقصودة بذاتها إلا أنها تمثل مادة خصبة لأنه تنطرق إلى كثير من أمور التقديم والتأخير التي اتخذها العلماء أساساً لهذا الموضوع.

(١) ينظر: من أسرار التعبير في القرآن (صفاء الكلمة)، د. عبد الفتاح لاشين: ١٩٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(٣) الكتاب: ١٢٧/٢.

(٤) أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين: ٨٠.

(١) الكتاب: ٤٢/١.

(٢) الكتاب: ٤٥/١.

(٣) الكتاب: ١٧٩/١.

### (٣) التعريف والتذكير:

التعريف لغة: الإعلام، وهو ضد التذكير. (١)

فالتعريف يرتبط دلاليًا بالوضوح والبيان وحقيقة الشيء والإعلام والتسمية لأن التذكير غير مرتبط بالجهل بحقيقة الشيء وعدم تعيينه، أو تحديده، فهو ضدّ البيان والوضوح (٢).

ويُعدّ مفهوم التعريف والتذكير واحداً من المباحث النحوية التي عُنِيَ بها النحويون وكانت له أهمية في تفسير كثير من الأحكام النحوية، وهي مما سُمي في الدراسات النحوية القديمة بالأصل والفرع، إذ إنهم عدوا النكرة أصلاً والمعرفة فرعاً عليها قال سيبويه: ((وأعلم أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة وهي أشدّ تمكناً لأنّ النكرة أولُ ثم يَدْخُلُ عليها ما تُعرَفُ به فمن ثَمَ كَثُرَ الكلام ينصرف في النكرة)) (٣) والسبب في ذلك أوضحه المبرد بقوله: ((وذلك لأنّ الاسمَ المُتَكْرِرَ هو الواقع على كُلِّ شيءٍ مِنْ أُمُورٍ لا يُحْصَى واحداً من الجنس ثَوْنٌ سائر، وذلك نحو: رجل وفرس، وحائط، وأرض. وكل ما كان داخلًا بالبنية في اسم صاحبه فغير مُتَمَيِّزٍ منه؛ إذ كان الاسم قد جمعهما)) (٤) وهذا ما أكده ابن السراج بقوله: ((كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة وإنما سُمي نكرة من أجل أنك لا تُعرَفُ به واحداً بعينه إذا ذكر والنكرة تنقسم قسمين، فأحد القسمين أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل: رجل، وفرس، وججر، وجمل، وما أشبهها. والقسم الثاني أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة، وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك، نحو: أن يسمى إنسان بعمرو فيكون معروفاً بذلك في حقه، فإن سُمي باسمه

(١) اللغوس المحيظ، القيروز آبادي: ١ / ١٨٠ مادة (عرف).

(٢) يُنظر: التعريف والتذكير في النحو العربي، د. أحمد عفيفي: ١٩.

(٣) الكتاب: ٢٢/١.

(٤) المختضب: ٤ / ٢٧٦.

آخر لم نعلم إذا قال القائل رأيتُ عسراً أيّ العمرين هو؟ ومن أجل تنكره دخلت عليه الألف واللام إذا تُني وجُع)) (٥)

وقد أدرك سيبويه أن لميالق الحال وعناصره أشرأ في ظاهرة التعريف والتذكير؛ إذ من خلاله تتحدّد صفة التعريف أو التذكير؛ لأنهما مبنيان على العلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب، وقد جعل سيبويه أيضاً التعريف مرتبطاً بعلم المخاطب فهو المعيار الأساسي في تعريف الاسم وتكثيره إذ ((... أن التعريف مُعَلَّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلم، وقد يَنْكُرُ المتكلم ما يُعرَفُ هو ولا يُعرَفُ المخاطب فيكون منكوراً، كقولك للمخاطب: في داري رجل، ولي بستان، فتُعَرِّفُ الرجلَ يَعرِّفُ والبستانَ وهو لا يُعرَفُهما)) (٦) فلذلك نجد سيبويه في أغلب مسائل تحديد النكرة والمعرفة وأحكامهما يجعل سياق الحال وعناصره أدوات تحليلية يستعين بها لتبيين مسائل هذه الظاهرة كعدم جواز الابتداء بالنكرة، والتمييز بين اسم كان وخبرها وغير ذلك مما سيرضه هذا البحث.

### (٤) دلالة الأوجه الإعرابية:

قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة أكثر من وجه إعرابي فتختلف دلالة تلك الجملة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي ذلك نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه معتمداً على سياق الحال واختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة، فيعتمد على المتغيرات الخارجية المقترضة أن تولد فيها تلك الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، فيوجه سيبويه معنسى كل وجه إعرابي اعتماداً على مقامه الذي قيل فيه؛ فلذلك كان هذا الأمر مجالاً من مجالات تطبيق سياق الحال عند سيبويه فقد نجده يفسر الأوجه الإعرابية المتعاقبة على الكلمة نفسها في الجملة مستنداً على عناصر سياق الحال فيجمل كل وجه يميز عن

(١) الأصول في النحو: ١ / ١٤٨.

(٢) النكت: ١ / ٢١٦.



موقف معين مختلف عن الوجه الآخر تبعاً لقصد المتكلم وفائدة المخاطب فلرفع معنى يختلف عن معنى النصب عندما يتعاقبان على الكلمة نفسها ومن الأمثلة على ذلك وجها رفع الفعل ونصبه بعد (حتى، وإن) ففي جملة حتى، يكون معنى الرفع ومعنى النصب تبعاً لما يقصده المتكلم ولا يمكن تفسير الجملة إلا من خلاله ففي جملة سرت حتى ادخلها يقرر سبويه أن في فعلها وجهين: الرفع والنصب ولكل من هذين الوجهين يجعل سبويه تفسيرين له مراعيًا قصد المتكلم<sup>(١)</sup> وكذلك وجها الرفع والنصب بعد (إن)<sup>(٢)</sup> ومن ذلك أيضاً قول القائل: له علمُ علمُ الفقهاء، قال سبويه: ((لم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم ولكنك أردت تذكر الرجل بفضل فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها فقولك له حَسْبُ حَسْبُ الصالحين لأن هذه الأشياء وما يُشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات، وعلى هذا الوجه رُفِعَ الصوت، وإن شئت نصبت فقلت له علمُ علمُ الفقهاء كأنك مررت به في حال تعلم وتفهم وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم))<sup>(٣)</sup>.

فالنصب يبين موقفاً يمر به المتكلم على المعنى وهو يتعلم ويتفهم ولما أصبح عالماً أما الرفع فالموقف يتغير إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فأصبح عالماً. ومن ذلك تنويع الخبر والحال على الكلمة الواحدة في الجملة نفسها فيكون لكل منهما موقف تستعمل فيه وذلك في نحو ما أورده سبويه في جملة: هذا الرجل منطلق، رفاعاً، وهذا الرجل منطلقاً، نصباً، إذ قال: ((فلما الرفع فقولك هذا الرجل منطلق فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت هذا منطلق... ولما النصب فقولك هذا الرجل منطلقاً جعلت الرجل مبنياً على هذا وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك هذا عبد الله منطلقاً، وإنما يريد في هذا الموضع أن

يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد وإنما أشار فقال: هذا منطلق))<sup>(٤)</sup>.

##### (٥) أساليب الكلام:

الأسلوب هو طريقة التعبير التي يسعى المتكلم إليها فهو ينتقي الكلمات الفصيحة الدقيقة المعنى المنسجمة والأخريات حتى تسلم العبارة من الشطط المؤدي إلى الخلل، فكلمة جمعت العبارة بين جمال الأسلوب ووضوح التفكير كانت إلى الكمال أقرب فهو صورة ذهنية ينسجها المتكلم ويُجهد نفسه في بنائها بالتعبير عما جال في خاطره وأراد نقلها إلى سامعه<sup>(٥)</sup>.

وتختلف هذه الأساليب فيما بينها. فاختلاف الأساليب وأقوال التعبير مسخرة للأبانة عن المعنى وتقديمه إلى السمع في أحسن صورة من اللفظ<sup>(٦)</sup> فالتنوع في أنماط التعبير دافع من تنوع الغايات المنشودة منها ((فقد دعت الحاجة إلى أن يُسَوِّعَ المتكلم الجمَل تبعاً لتنوع دواعي الكلام ولذلك كان لكل داع أسلوب معين يعبر عنه، فلائيات أسلوب، وللنفي أسلوب آخر وللطلب أسلوب ثالث مغاير وللشرط أسلوب يختلف عن الأساليب السابقة فحاجة المتكلم تكمن في رغبته في إيصال المعاني والأفكار التي يُعبر عنها بأساليب مختلفة بهذه اللغة التي تتباين في أساليبها لكنها تشترك في المعاني الذهنية المكونة))<sup>(٧)</sup>.

ولما كان كتاب سبويه كتاباً يبحث في التقعيد النحوي واللفظي خدمة للمعاني فقد كان يضع القواعد على أساس المشاهدة المنتبقة من متكلم ومخاطب يتحاوران فنجدته يبحث في أساليب الكلام ويفسر دلالاتها اعتماداً على سياق الحال ومقاماتها

(١) الكتاب: ٨٦/٢-٨٧.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢١٩.

(٣) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب: ٥٦٩.

(٤) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون: ١٣ - ١٤.

(١) يُنظر: الكتاب: ١٧/٣-١٨.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١٦/٣.

(٣) الكتاب: ٣٦١/١ - ٣٦٢.

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

## سياق الحال في المرفوعات والنواسخ

التي تولد فيها بين منشئها ومتلقيها كأسلوب النداء وأسلوب التوكيد وأسلوب الأمر وأسلوب الاستفهام كقوله في كم الاستفهامية: ((وإذا قال لك رجل: كم لك، فقد سألك عن عدد؛ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد ههنا فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء مما هو أسماء لعدد، فإذا قال لك: كم لك درهما أو كم درهما لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهما، فعملت (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك مبنية على (كم))<sup>(١)</sup>

وقوله في أسلوب النداء: ((إن أول الكلام أبدأ النداء، إلا أن تدعه استغناءً بإقبال المُخاطَب عليك، فهو أول كل كلام لك به تحطف للمكلم عليك))<sup>(٢)</sup> فاعتماد سيوييه على عناصر سياق الحال واضح فهو يجعل مقام الأسلوب موجهًا للمعنى المقصود.

ويربط سيوييه أساليب العرب في كلامها بمحيط الاستعمال اللغوي أخذًا بحسبانته العلاقة التواصلية بين المتكلم والمُخاطَب، ناقذاً إلى تفسير أغراض المتكلمين تجاه المخاطب للوصول إلى قاعدة نحوية واضحة خالية من الغموض، إذ يقول سيوييه في أسلوب الاستثناء مفسراً الإضمار في قول المتكلم: ما أتاني القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً ((كأنه حين قال أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلد أن بعض الاثنين زيد حتى كلفه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً، وترك إظهار (بعض) استغناءً))<sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب: ١٥٧/٢.

(٢) الكتاب: ٢٠٨/٢.

(٣) الكتاب: ٣٤٧/٢.

١. حذف المبتدأ جوازاً:

قد يستغني المتكلم عن ذكر المبتدأ، ويحذفه من الكلام إذا دلته القرائن عليه إذ تدعوه الحاجة إلى أن ينوع في كلامه تبعاً لتنوع دواعي الكلام ومقتضيات الأحوال لذا يلزم أن يحذف أو يضيف أو يكرر تبعاً للمقام الذي هو فيه.

والمبتدأ والخبر ركنان أساسيان في الجملة العربية يتم بهما المعنى وتتحقق فائدة يحسن السكوت عليها، ولكن قد يستغني المتكلم عن أحدهما بقرينة حال أو مقام اعتماداً على فهم السامع لمراده، إذ قال ابن يعيش: ((علم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلها، فلا بُدَّ منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالاتها عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مراداً وحكماً وتقديراً))<sup>(١)</sup>.

فهذه قاعدة عامة تنطبق على العناصر المكونة للجملة سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، وسواء أكان العنصر المحذوف مبتدأ أم خبراً أم مفعولاً به أم غير ذلك، أي أن هناك مستويين أحدهما منطوق والآخر غير منطوق، ولكن غير المنطوق يتحكم بالمنطوق ويوجه تفسيره لأنه مراد حكماً وتقديراً، ولأن المعول على فهم المعنى الذي يؤتى بالألفاظ من أجل التعبير عنه، فإذا فهم المعنى من غير النطق ببعض الألفاظ، فلم يتكلم الخيار في أن يحذف هذا اللفظ أو يذكره ما دام هناك

(١) شرح المفصل: ٨٢/١

دليل لفظي أو حالي في الكلام وما يلابسه، أي إذا أحس المتكلم أن المحذوف جزء من المعنى كأنما نطق به.<sup>(١)</sup>

وكان لسيبويه فضل السبق في تبين العلاقة بين محيط الأحداث اللغوية وملابساتها الخارجية وهياة النمط التركيبي لجملة المبتدأ والخبر، فقد أدرك ذلك في مسألة حذف المبتدأ وذكر خبره، إذ قال: ((هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبنى عليه مظهرًا، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي كأنك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي، أو مسست جسدًا أو شممت ريحًا فقلت: زيد أو المسك، أو ذقت طعامًا فقلت: العسل، ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت: عبد الله كأن رجلاً قال: مررت برجل راحم للمسكين بارؤ بولذيه فقلت: والله))<sup>(٢)</sup>.

ولاشك في أن هذا النص فريد في نوعه، لكونه الوحيد الذي يشرك الحواس الإنسانية الخمس جميعًا في عملية التواصل وبناء سياق الكلام، إذ تقوم هذه الحواس بدور كبير في إنشاء بنية الكلام بغض عن عنصر المخاطب الذي يشارك المتكلم في عملية التخاطب والتفاعل.

وعلى نحو ما يلاحظ سيبويه أن الكلام يتألف من عناصر لغوية خالصة يلاحظ أنه قد يقوم على عناصر أخرى من العالم الخارجي نراها أو نسمعها أو نشمها أو نذوقها، وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس عندها كأنها أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ<sup>(٣)</sup>، فهذه آليات دالة على أن سيبويه قد أدرك أن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة عضوية، لأن

(١) يُنظر: النحو والدلالة: ١٣٤، الدلالة السباقية عند اللغويين: ١١٢، المدخل إلى دراسة النحو العربي: ١١٣.

(٢) الكتاب: ١٣٠/٢.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٠، الدلالة والتفعيد النحوي: ٤١٧.

الألفاظ في هذا النص واضحة تدل على معرفة سيبويه هذه الحواس واعتقاده بقدرتها على تقريب الحال المعرك ليكون دليلاً يسوغ التصرف في بناء التركيب من غير حاجة إلى تقدير محذوف بل تصبح الحال كاشفة عن المعنى المقصود<sup>(٤)</sup>.

وقد علّق الدكتور كريم حسين ناصح على نص سيبويه هذا قائلاً: ((ولا يخفى ما في هذا النص من بيان لاستعمال هذه الحواس فهو يوضح أن المقصود هو زيد من خلال مسح يد المتكلم، أو أنامله بجسد زيد، أو وجهه من غير أعمال لحائشة الرؤية أو السماع ويستطيع المتكلم الحكم على أن الشيء الذي فاح شذاه هو (المسك) مستفيداً من حاسة الشم، كما يستطيع تمييز العسل من غيره مستعيناً بلسانه لتذوق طعمه فإن أدرك هذه الأمور بحواسه لم تعد به حاجة إلى ذكر المبتدأ بل يكفي بذكر الخبر؛ لأنّ المخاطب أحاط علماً بهذه الأشياء ممّا أدركه المتكلم بحواسه فاستغنى المخاطب عن ذكر المبتدأ لما أثبتته به الحالة الملموسة أو المدركة))<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن النمط التركيبي للجملة قد لا يخضع إلى قاعدة نحوية ثابتة تُملي على المتكلم إخراجها على هيئة معينة، وإنما زمام الأمر في ذلك بيد المتكلم وما توفر للقرآن الحالية له من جواز الاستغناء عن أحد ركني الإسناد.

## ٢. حذف الخبر بعد لولا:

لما كان قصد المتكلم في كل جملة بطلبها تحقيق الإفادة لمخاطبه وذلك من خلال تبليغ رسالته معناها المراد في ذهنه وتماهه، بصرف النظر عن الألفاظ التي تؤدي ذلك المعنى، فلم تغب عن ذهن النحويين فكرة التلازم في الجملة العربية وضرورة اقتضاء وجود ركنين أساسيين من أركانها هما المبتدأ والخبر، ووضع كل

(٤) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٠، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية (البحث): ٢١.

(٥) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢١.

واحد منهما في موضعه، لذلك حاولوا تلمس الملل وتوضيح المعاني التي من أجلها يحذف المتكلم أحد هذين الركنين.

فقد يستغني المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام اختصاراً إذ تميل العربية إلى الإيجاز والاختصار، فيعمد المتكلم إلى الاختصار في القول عند تحقق ما يرجوه من فائدة إذ إن كل ما هو مفهوم لدى السامع يجوز حذفه.<sup>(١)</sup> يقول ابن جني: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته...))<sup>(٢)</sup>.

وقد عقد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) باباً في الحذف استعمله بقوله ((هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر فإنه ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة، أريد للإفادة وتجدك انطلق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين...))<sup>(٣)</sup>.

فالحذف هنا أبلغ من الذكر فإذا كان السامع يعلم الخير وتكرره المتكلم تكون هناك إطلاقة في هذا الكلام والإطلاقة تؤدي إلى خال في المعنى وفساد ترفضه البلاغة العربية.

فإدراك المتكلم بأن المخاطب متواصل معه في فهم الفكرة، والإحاطة بتفاصيلها أصبح مسوغاً لهذا الحذف. فضلاً عن الأدلة الأخرى الموجودة في داخل النص اللغوي، فالمخاطب يستعين بهذه التقرائن ولا يكلف نفسه عناء التخمين لفهم المعنى الذي رُسم بوساطة الأدوات اللغوية التي استعان بها المتكلم فيعمد أحياناً إلى إثراء المخاطب معه في رسم صورة الفكرة المعبر عنها.<sup>(٤)</sup>

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٨١.

(٢) الخصائص: ٣٦٣/٢.

(٣) دلائل الإعجاز: ١١٢.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٨٢. ١٠٢

وما ينضوي تحت هذا حذف الخبر بعد لولا عند النحاة، فمن المعلوم أن لولا حرف امتناع لوجود تدخل على جملتين أحدهما اسمية والأخرى فعلية، تقوم بربطهما وتحقق فيهما معنى امتناع الثاني لوجود الأول، والجملة الثانية في تركيب لولا تامة في نظر النحاة في معيارهم اللفظي، خلافاً لسابقتها فإنها مختزلة غير تامة لفظاً محققة لمعناها؛ لذلك قالوا بالحذف ولجأوا إلى التقدير فيها فكان المحذوف عندهم الخير<sup>(١)</sup>.

لذلك بحثوا عن تفسير لهذا الحذف بصحّ تقديرهم، فأرجع سيبويه ذلك إلى قصد المتكلم واستعماله، مفسراً إياه في ضوء سياق الحال، قال سيبويه: ((هذا باب من الابتداء يضمم فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبث الله لكان كذا وكذا، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا، وأما عبث الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام... وكان المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا كذا، فكأنه قال: لولا عبث الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام))<sup>(٢)</sup>.

ونرى سيبويه في هذا النص يفسر الحذف بعد لولا في ضوء استعمال المتكلم، لأن ما يكثر استعماله يكون معلوماً، مفهوم القصد، لذلك يعمد المتكلم إلى الإيجاز والاختصار لأن ((الكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: أيش والمراد: أي شيء، وقالوا: ويُمَرُّ، وقالوا: لا أدر، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال))<sup>(٣)</sup>.

ونلاحظ أن سيبويه منذ ذلك الحين يد كثرة الاستعمال سبباً في فقدان الكلام لما فيه من عناصر الافعال والتأثير، فأجاز الحذف ليبقى السياق مؤثراً ومعبراً،

(١) يُنظر: شرح المفصل: ١٨٤-١٨٥/١.

(٢) الكتاب: ١٢٩/٢.

(٣) شرح المفصل: ٢٧٦/٤.

فكثرة الاستعمال تجعل الشيء بالياً، وتذهب بالقوة الانفعالية والتأثيرية للكلمات بما كانت عليها في حالة إطلاقها، وهذا يؤكد أن اللغة اجتماعية عند سيبويه تخضع لقوانين التغير وتعرض دلالاتها لليلي والاندثار نتيجة لكثرة استعمالها<sup>(١)</sup>.

لذلك ان كثرة الاستعمال جزء من عناصر سياق الحال مرجعه إلى المتكلم تكسب المخاطب المعرفة بالمحذوف وتؤدي إلى التخفيف بحذف احد عناصر الجملة لعلم المخاطب بالمحذوف، وذلك لكثرة جريان الاستعمال اللغوي بذلك التركيب، مما يجعل هذه العلة جزءاً من عناصر سياق الحال<sup>(٢)</sup>.

وكثرة الاستعمال في تركيب لولا سوّعت للمتكلم الحذف، ويبدو أن سيبويه قصد بكثرة الاستعمال هنا أنه صار معلوماً مع لولا لأنها دالة على استتاع لوجود، والمدلول على استتاعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فصحح الحذف لتعيين المحذوف، ففي قولهم: ((لولا عليّ لهلك عمر)) لم يُشك في أن المراد: وجود الإمام علي (عليه السلام) منع من هلاك عمر (عليه السلام) لذلك كان الحذف واجباً إذا كان الخبر كونه مطلقاً أي يمكن فيه تعيين المحذوف، ومنع إذا كان كونه خاصاً لا دليل فيه على الخبر المحذوف بل انه واجب ذكره<sup>(٣)</sup>.

وكان سيبويه أحياناً ينظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية تُفسّر في ضوء محيطها وملامساتها ولا يمكن عزلها عن ذلك أو تفسيرها بعيداً عنه، لأنه كان يتعامل مع اللغة المنطوقة ويعالجها بعد أخذها من أفواه مستعمليها، غير أن التحويين بعده قد أبحروا بالنحو بعيداً عن شواطئ استعماله على هدي صنعتهم اللفظية، فقد ذهب الكسائي إلى أن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بفعل بعدها تقديره: لولا وجد زيد، أو نحوه، وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل

(١) يُنظر: الدلالة السباقية عند اللغويين: ١٠٨.

(٢) يُنظر: الدلالة والتقيد للنحوي: ٤٢٦.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ١٨٥/١، شرح التسهيل، ابن مالك: ٢٧٦/١، شرح الكافية للرضي: ٢٤٥/١.

مرفوع بها لاستغنائها بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل. وذهب جماعة إلى انه مرفوع بـ(لولا)، لنبايتها مناب فعل تقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر<sup>(١)</sup>.

وفي الحقيقة أن هذه تفسيرات تتأى باللغة عن غايتها واستعمالها، وتحصل النصوص ما لا تحتمله من تقديرات وتأويلات، الغرض منها توافق وظائف العوامل مع معمولاتها ممّا لا يقصده المتكلم أبداً.

## ٢. التناوب بين الخبر والحال:

قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة أكثر من وجه إعرابي فتختلف دلالة تلك الجملة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي ذلك نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه ما يتركب عليه اختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة، فيعتمد على الظروف الخارجية المفترضة أن تولد فيها تلك الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب، فكل وجه إعرابي يصلح لموقف معين من دون آخر، ومن ذلك تناوب الخبر والحال على الكلمة الواحدة في الجملة نفسها فيكون لكل منهما موقف تستعمل فيه وذلك في نحو ما أورده سيبويه في جملة: هذا الرجل منطلق، رفعاً، وهذا الرجل منطلقاً، نصباً، إذ قال: ((فلما الرفع فتوكل هذا الرجل منطلق فالرجل صفة لهذا وما بمنزلة اسم واحد كذلك قلت هذا منطلق... وأما النصب فتوكل هذا الرجل منطلقاً جعلت الرجل مبنياً على هذا وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، فصار كتوكل هذا عيد الله منطلقاً، وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن ينكره بأحد وإنما أشار فقال: هذا منطلق))<sup>(٢)</sup>.

وواضح من خلال هذا النص مراعاة سيبويه الجانب الاجتماعي أو ما يُسمى بالأكثار السياقية المتبادلة، بين المتكلم والمُخاطَب المتنبئين إلى بيئة اجتماعية

(١) يُنظر: معجم الهمام، السيوطي: ٣٣٨/١.

(٢) الكتاب: ٨٦/٢-٨٧.

واحدة، فقف عند كل وجه إعرابي يترتب عليه موقف معين، ثم يحل ذلك آخذاً بالمعطيات الحالية والاجتماعية بين المتكلم والمُخاطَب بالحِصْبَان<sup>(١)</sup>.

فكلمة (منطلق) بالرّفع تكون دلالة جملتها خبرية، ويكون قصد متكلمها الإخبار عن الانطلاق لا عن الرجل، لأنه يريد أن يُعلم المُخاطَب بانطلاق هذا الرجل، أما نصب (منطلق) فيكون على الحالية، وبذلك يختلف قصد المتكلم، لأنه يريد أن ينكر مخاطبه بمن عرفه لأنهما مستويان في ذلك، والذي يدل على ذلك النصب على الحالية إذ إن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة عند انتقاء مسوِّغ تذكيره.

وسببونه بذلك يكون قد رسم منهجاً للنحاة بعده في بحث مسائل اختلاف الأوجه الإعرابية على وفق العلاقة بين المتكلم والمُخاطَب والموقف والملابس للحديث، فما جاء على نحو ذلك تفسير الزجاج (ت ٣١١هـ) للنصب في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَعَثَ شَيْخًا﴾ (هود: من الآية ٧٢) فقد قال: ((شَيْخًا) منصوب على الحال...، وذلك لك إذا قلت: هذا زيد قائماً، فإن كنت تقصد أن تخبر من لا يعرف زيدا أنه زيد، لم يجز أن تقول: هذا زيد قائماً، لأنه لا يكون زيدا ما دام قائماً، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول للذي يعرف زيدا: هذا زيد قائماً، فيعمل في الحال للتنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه، أو أشير لك إلى زيد في حال قيامه، لأنه هذه إشارة إلى ما حضر))<sup>(٢)</sup>.

وما يدل على صحة تفسير سببونه للنصب على الحالية بتذكير المُخاطَب وتنبهه، أن زوجة نبي الله إبراهيم (عليه السلام) عندما قالت: ﴿هَذَا بَعَثَ شَيْخًا﴾ لم ترد

(١) يُنظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة: ٦٩، ١٠٣، القاعدة النحوية، تحليل وند، د. محمود حسن الجاسم: ١١٣.

(٢) معاني الزجاج: ٥٢/٣، ويُنظر: مجمع البيان، الطبرسي: ٢٧١/٥، ١٠٦.

أن تخبر ضيوفهم عن يعلها لأنهم جهلوه إذ إنهم يعرفونه، وإنما أرادت أن تنبيههم إلى شيخوته<sup>(١)</sup>.

#### ٤. فائدة ضمير الفصل:

تقع بين عنصري الجملة الاسمية - المبتدأ والخبر - صيغة ضمير الرفع المنفصل، سواء أ كانت الجملة الاسمية غير منسوخة أم منسوخة، وهذه الصيغة يسميها البصريون ضمير الفصل، ويسميها الكوفيون صاعداً ودعامة<sup>(٢)</sup> وقد اشترط للنحاة لدخوله في الكلام أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة مطلقاً لما قبله في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والشخص (الكلم والغيبة) وأن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها وأن وأخواتها، وأن يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة بالآلف واللام أو ما أشبههما<sup>(٣)</sup> وقد جاء منه في القرآن الكريم في مواضع عدة، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف: من الآية ١٥٧) وقوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: من الآية ٢٥٤) وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف: من الآية ٧٦) فلا بد من وجود فائدة تقع وهذا الضمير خلاف ما لم يكن واقعاً في الكلام، إذ إن المتكلم عندما يقول: زيد هو العاقل، يختلف عن قوله زيد العاقل، إذ إن وراء كل منهما قصد وغاية يؤديها كل منهما.

وبيّن سببونه تلك الفائدة نقلاً عن أستاذه الخليل، الذي أدرك اجتماعية اللغة وضرورة ربطها بمحيط استعمالها وتفسير طواهرها على أساس ذلك، وهذا ما

(١) يُنظر: مجمع البيان: ٢٧٢/٥.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣٨٩/٢، المنتخب: ١٠٤/٤، الأصول في النحو: ١٢٥/٢، شرح المفصل: ٥٩/٣.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٥٩/٣، مغني اللبيب: ٦٤٣-٦٤٤، ١٠٧.

انتتهجه تلميذه بعده، ففائدة ضمير الفصل يُرجعها الخليل وتلميذه سيبيويه إلى المُخاطَب لأن المتكلم يتتبع وصول رسالته إلى الملتقي بوضوح بعيدة عن اللبس والإيهام إذ ينقل سيبيويه عن الخليل قائلا: ((هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً، اعلم أنهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزله في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزله في الابتداء إعلاناً بأنه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المُحدثُ ويتوقعه منه ممّا لا يُدّ له من أن يذكره للمحدث لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تتكلم لما بعده فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا يُدّ منه وإلا فسد الكلام ولم يسمع لك فكأنه نكسر هو ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرج منه مما وجب عليه وأن ما بعد الاسم ليس منه هذا تفسير الخليل رحمه الله<sup>(١)</sup>)).

فالاعتماد على المُخاطَب يظهر في هذا النص بجلاء من خلال عبارة (المُحدثُ) إذ هو الأساس في تقرير الإتيان بضمير الفصل في الكلام؛ ليزيل التوهم من ذهن المُخاطَب، ولا يتركه ينتظر ويتربّب الخير، لأن عدم إيراد الضمير يبيهم عليه أن الاسم المذكور بعد المبتدأ صفة أو تابع له محتاج إلى خبر يسند إليه فيؤتى بهذا الضمير لبيان أن ما بعد المبتدأ خبر ليس صفة، لذلك سُمي فصلاً، إذ يقول الأعلام: ((اعلم أن أصل دخول الفصل إيدان للمخاطب المحدث بأن الاسم قد تمّ ولم يبق منه نعت ولا بدل، ولا شيء من تملّحه، وإن الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم أن يأتي به وهو الخبر))<sup>(٢)</sup>.

يتضح من ذلك أنّ المتكلم إما يأتي بضمير الفصل ليكون قرينة لفظية تؤمن للليس مع المُخاطَب، لأن قصد المتكلم وصول كلامه بوضوح وفهمه تحقيقاً لغرضه.

(١) الكتاب: ٢ / ٢٨٩.

(٢) النكت: ٣٥٠.

واتضح لنا أيضاً أن كل ما قاله النحويون — بدءاً بالخليل وتلميذه سيبيويه ومن جاء بعدهما — في فائدة ضمير الفصل، إنما محوره الأساس المُخاطَب، فقد أورد النحويون الآخرون بعد سيبيويه عللاً آخر لفائدة ضمير الفصل، لكن مرجعها تفسير الخليل، إذ يقول الرضي: ((قال المتأخرون: إنما سمي فصلاً؛ لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً، لأنك إذا قلت: زيد القاتم، جاز أن يتوهم السامع كون القاتم صفة، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل، ليتبين كونه خبراً لا صفة))<sup>(١)</sup>

وهذا القول وإن كان يراعي المُخاطَب في الفائدة إلا أنه مشتق من قول الخليل وسيبيويه ومال المعنيين إلى شيء واحد بل إن الأول أرجح واحسن.<sup>(٢)</sup>

وقال قسم من البصريين: ((إنما أتى به ليؤذن أن الخبر معرفة، أو ما يقوم مقامها))<sup>(٣)</sup> أما الكوفيون فقد خالفوا البصريين في علة المجيء بضمير الفصل، بل حتى في تسميته فهو يسمى (عماداً) عند القراء وأكثرهم، وبعضهم يسميه (دعامة)<sup>(٤)</sup> وفائدته عندهم هي أنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده<sup>(٥)</sup>. وقال القراء: ((أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت لأنك لو قلت: زيد العاقل لأشبهه النعت، فإذا قلت: هو العاقل قطعت هو عن توهم النعت.))<sup>(٦)</sup> وبذلك يكون القراء متابعاً للبصريين.

فكل هذه الأقوال مع اختلاف المصطلح سواء أ كان فصلاً أم عماداً أم دعامة إنما الغاية الأساسية فيها مراعاة المُخاطَب إذ لو لاه لما جيء بهذا الضمير، لذلك إن أغلب الظن أن الفائدة من الإتيان بهذا الضمير هي دفع توهم المُخاطَب وإسن

(١) شرح الكافية: ٦٣/٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة.

(٣) النكت: ٣٥٠.

(٤) ينظر: معاني القراء: ٣٧/٣، ارتشاف الضرب: ٤٨٩/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٧٠٦/٢-٧٠٧، شرح المقفيل: ٥٩/٣.

(٦) معاني القراء: ٣٧/٣، الأصول في النحو: ١٢٥/٢.



الليس؛ لأن ضمير الفصل قرينة لفظية تدفع توهم السماع كون الخبر صفة أو تابعاً، وإن القول بأن ضمير الفصل يفصل بين الخبر والتابع، أو الدلالة على كون الاسم أو المبتدأ ثلماً واحتياجه إلى ما بعده ما يتمه. أولى من القول بأنه يؤذن بأن الخبر معرفة أو القول بأنه يعدد الاسم ويقويه، والذي يدل على ذلك هو اشتراطهم في ما بعده أن يكون معرفة أو ما يقاربها؛ لأن الخبر المعرفة يلتبس بالصفة، ولو كان نكرة لما حدث هذا الالتباس؛ لأن التابع على متبوعه في تعريفه وتكثيره، وكذلك لا حاجة لنا بضمير الفصل عند قيام قرينة يؤمن بها التباس الخبر بالصفة كالعلامة الإعرابية، وذلك عند تخالف العلامة الإعرابية في الجزأين، أو عندما يكون المبتدأ ضميراً، إذ إن الخبر لا يلتبس بالنعته وهذه الحالة، فلا ينعث الضمير مطلقاً، لذلك جعل النحاة دخول ضمير الفصل في هذه المواضع من باب التوسع، يقول الرضي: ((ثم أن لتسع في الفصل، فادخل حيث لا ليس بدونه أيضاً وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر في الإعراب، نحو: كان زيدٌ هو القائمُ، وما زيدٌ هو القائمُ، وإن زيدا هو القائمُ، وعند كون المبتدأ ضميراً، نحو: «إني أنا القفورُ السرحيمُ»<sup>(١)</sup> وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ، كقولك: الدين النصيحة))<sup>(٢)</sup>. وربما يكون الليس قائماً في الأمثلة التي أوردها الرضي ما عدا الآية، لأن اسم إن فيها ضمير، وذلك عند الوقف على الأمثلة الأخرى، والوقف على المعرف بال يكون بالسكون فتختفي هنا العلامة الإعرابية، وبذلك يظل الليس الذي يرفعه الفصل محتلاً، ولما المثال الأخير (الدين النصيحة) فعند انعدام الفصل يحتمل البديلية<sup>(٣)</sup>.

##### ٥. رفع الاسم المشغول عنه قبل الطلب والاستفهام:

الاسم المشغول عنه يتأرجح بين حالتين إعرابيتين هما: الرفع والنصب، فالرفع - كما قرّر النحاة - بالابتداء والجملة بعده الخبر، وجاز رفعه؛ لاستئصال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في نحو: زيد ضريته.<sup>(١)</sup> وقد أكد ذلك مسيبويه فقد جعل الفعل بمنزلة منطلق في قولنا: زيد منطلق، أي خبر<sup>(٢)</sup>.

لما النصب نحو: زيدا ضريته، فإنه على إضمار فعل يفسره الفعل المذكور والتقدير: ضربت زيدا ضريته، إلا أنهم لا يظهرون الفعل هنا للاستغناء بتفسيره تبعاً للرأي البصري<sup>(٣)</sup> أو أنه منصوب بالفعل الواقع على الضمير، وذلك لأن المكنى هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به على رأي الكوفيين<sup>(٤)</sup> وتبعاً لذلك وقع الاسم المشغول على حالات خمس بين الوجوب والجواز والتزجيح<sup>(٥)</sup>.

لكن النحاة لم يفرقوا بين معاني هذه الحالات التي يقع عليها الاسم، بل نظروا إليها بمقياس الصنعة الإعرابية فحسب، حتى تساوى لديهم الرفع والنصب، ولم يكن عندهم فرق بينهما في نحو قولنا: محمد أكرمته، ومحمداً أكرمته، على الرغم من أن لكل وجه إعرابي معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فمعنى النصب غير معنى الرفع، فإن أردت معنى معيناً وجب عليك أن تقول تعبيراً معيناً<sup>(٦)</sup>.

وقد أدرك ذلك الدكتور فاضل السامرائي فقال: ((كان من السامول أن يقول النحاة: ورد عن العرب قولهم محمد أكرمته، وهو بمعنى كذا، ومحمد أكرمته،

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٣٢٢/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٨١/١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٨١/١، الإيضاح: ٨٢/١.

(٤) يُنظر: الإيضاح: ٨٢/١، شرح المفصل: ٣٢٣/٢.

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٥٢٠/١.

(٦) يُنظر: معاني النحو: ١١١/٢.

(١) الحجر: من الآية ٩٩.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٦٥/٣.

(٣) يُنظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة: ١٢٦.

وهو بمعنى كذا، فإن أردتَ المعنى الغلاني تعين الرفع، وإن أردتَ المعنى الآخر تعين النصب<sup>(١)</sup>.

ولعل ما أراد السامعُ من النحاة أن يقولوه لا يتحقق إلا من خلال السربط بين هذه الأساليب ومقتضيات أحوالها ومقاماتها، ولم يغفل عن ذلك سيبيويه وأدركه فجعل المُخاطَب الأساس في تعيين أحد الوجهين؛ لأن لكل وجه مقتضى حال ومقام ونجد ذلك واضحاً عند حديث سيبيويه عن جواز رفع الاسم ونصبه قبل الفعل الطلبي أو أدوات الاستفهام في نحو: زيداً اضربه، وزيداً اضربه، وزيدٌ كم مرةً رأيته. إذ يقول: ((الأمرُ والنهي يُختار فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنَّ الأمر والنهي إنما هما للفعل... لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مظهراً أو مضمراً... وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم وذلك قولك عبدُ الله اضربه ابتدأتُ عبدَ الله فرفعته بالابتداء وبُنيَت المُخاطَبُ له لُعرْفَه باسمه ثم بُنيَت الفعلُ عليه كما فعلت ذلك في الخبر))<sup>(٢)</sup> وقال ذلك أيضاً عن الاستفهام: ((هذا باب من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رفعاً لأنَّ بُنيته لتتَّبع المُخاطَبُ ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك زيدٌ كم مرةً رأيته وعبدُ الله هل لقيته...))<sup>(٣)</sup>.

فرفع الاسم مختلف عن نصبه عند سيبيويه، لأن الرفع لتبنيه المُخاطَبُ له، وتعريفه به وجعله مدار الاهتمام؛ لأن الطرف المستقل للحديث تتباين حالته بين الإقبال والإنصات ومن الصدود عن الباث، مما يجعل المتكلم يبتنيه إلى هذه الأحوال التي تطرأ على المُخاطَب، فيصوغ عباراته على وفق تلك الحال من الإقبال أو الانصراف، فيختار من الألفاظ والتركيب ما يجنب انتباه مخاطبه ويبنيه له.

وقد تبين لنا من خلال الكتاب أن مسألة (تبنيه المُخاطَب) تكاد تشكل ظاهرة عند سيبيويه، وإن هناك علاقة كبيرة بين تبنيه المُخاطَب وبين الرفع، والتقديم، والإشارة<sup>(١)</sup>، والنداء<sup>(٢)</sup>.

فالعلاقة واضحة بين التبنيه والرفع والتقديم عند سيبيويه، والمُخاطَب هو الموجه أيضاً للمتكلم في هذا الأمر، لأن التبنيه إعلان ما في ضمير المتكلم للمُخاطَب و((في اللغة هو الدلالة عما غفل عنه المُخاطَب. وفي الاصطلاح ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل، إعلاماً بما في ضمير المتكلم للمُخاطَب))<sup>(٣)</sup>.

وجزياً على ما نهجه سيبيويه هنا فقد أدرك عبد القاهر الجرجاني تلك العلاقة القائمة بين التبنيه والرفع والتقديم كما بينها سيبيويه، إذ يقول الجرجاني: ((وهذا الذي ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التبنيه له... وإذا كان كذلك، فإذا قلت: عبد الله، فقد أشرعت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام، أو قلت: خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به، وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقيله قبول المتبني له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق، وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التبنيه عليه والتقدمة له لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام))<sup>(٤)</sup>.

وهذا ما سار عليه ابن الزمكاني تبعاً لسيبيويه بقوله: ((فإذا قلت: عبد الله، فقد أشرعت السامع بأنك قد أردت الحديث عنه، فإذا ذكرت الحديث بعده قلت: قام، أو قعد، أو نحو ذلك كنت ذاكرةً له بعد أن تأنس به فيقبله القلب قبول المطمئن إليه،

(١) يُنظر: الكتاب: ٣٥٥/٢، ٧٨/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢٢٩/٢، ١٢١/٢، ٣٢٢.

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني: ٥٤.

(٤) دلائل الإحجاج: ١٥٣.

(١) معاني النحر: ١١١/٢.

(٢) الكتاب: ١٣٧/١-١٣٨.

(٣) الكتاب: ١٢٧/١.

وذلك أنه في الثبوت وأنه للشك، إذ لا يخفى عليك أن إعلامك بالشئ غفلاً عن تقدم التنبيه، ليس كإعلامك به بعد تقدم التنبيه عليه<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي شرعته سيبويه قد سلكه المحدثون كما سلكه القدماء فجعلوا مناسبات القول ومقامات الحديث أساساً يفرقون بها بين معاني الإعراب، فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن معنى الرفع غير معنى النصب في حالات الاسم المشغول إذ يقول: ((ونرى أنه إذا قصد بزيد أن يكون مسنداً إليه فلا بُدَّ من رفعه... وإذا قصد بزيد... أن يُقَدِّمَ للاهتمام به فقد وجب نصبه؛ لأنه ما يزال مفعولاً للفعل الظاهر وإن قدم للاهتمام به، أو اتصل الفعل بضميره<sup>(٢)</sup>)).

فمعنى الرفع على رايه لا يختلف عما قاله سيبويه في جملة مسنداً إليه، أما النصب فمتممٌ من مولفاته للمذهب الكوفي في انتصاب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر نفسه وإن اشتغل عنه بضميره لكنهما — أي الاسم والضمير — واحداً<sup>(٣)</sup>.

وفرق الدكتور فاضل السامرائي بين معنى الرفع ومعنى النصب، إذ يرى أن معنى رفع الاسم هو جملة متحدثا عنه، وفي النصب يكون المتحدث عنه المستكلم لا الاسم المتقدم، فالفرق بين قولنا: محمداً أكرمته، ومحمداً أكرمته، أنك في الأخيرة جعلت مدار الحديث محمداً، وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام، أما الأولى فقد قدمت فيها محمداً للاهتمام، قدمته لتحدث عنه بدرجة أقل من العدة لأن الإخبار عن المتكلم، ولكن قد يقتضي السياق أن تخص محمداً بحديث، أي أن تقديم المنصوب هو للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ، لأن المبتدأ متحدث عنه، بخلاف المشغول فإن الحديث يدور على غيره<sup>(٤)</sup>. أي أنه في الرفع يكون الحديث عن الاسم وفي النصب يكون الحديث عن الفعل.

(١) البرهان للكاشف: ٢١٤، وينظر: التبيان في علم البيان: ٩٥.

(٢) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٧٣.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة.

(٤) يُنظر: معاني النحو: ١١٣/٢-١١٤.

## ٦. إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين:

قد يعتمد المتكلم في بعض الأحيان إلى ضرب من الأسلوب في الكلام تعبيراً عن أفعاله فيستند فعلين إلى اسم واحد، وهذان الفعلان قد يطلبان هذا الاسم فاعلاً أو مفعولاً، وقد يطلبه احدهما فاعلاً ويطلبه الآخر مفعولاً أو على العكس من ذلك، كما في نحو: قام وقعد زيد، ورأيت وضربت زيداً، وضربت وضربني زيد، وضربتني وضربت زيداً.

ولم يغفل عن ذلك النحاة إذ وجدوه وارداً في الكلام العربي، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿تَوَنَّىٰ أَعْرَٰضَ عَلَيَّ فَيُطْرَأُ﴾ (الكهف: من الآية ٩٦) وقوله تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةٍ﴾ (الحاقة: من الآية ١٩) وجاء في الحديث: ((ونخسع ونترك من يفجرك)) وقد ورد في الشعر أيضاً إذ قال الفرزدق<sup>(١)</sup>:

ولكن نصفاً لو سببت وسببت  
بئس عيب شمس من متلف وهاشم

وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

فقد تناول النحاة هذا التركيب ابتداءً بسيبويه إذ بحثه في باب: ((باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك))<sup>(٣)</sup> وبماه النحاة فيما بعد ((باب التنازع)) ويسمى ((باب الإعمال)) عند الكوفيين<sup>(٤)</sup>.

وقد أثار هذا الباب خلافاً بين النحويين وجدلاً واسعاً نظراً إلى ما قرؤوه من قواعد مبنية على أساس نظرية العامل، فوقع بينهم الخلاف في أي الفعلين أولى بالعمل في الاسم، فقال قسم منهم بأولوية إعمال الأول لسبقه، وهم الكوفيون، وقال

(١) يُنظر: ديوانه: ٨٤٤، وينظر: الكتاب: ٧٧/١.

(٢) يُنظر: الإصناف: ٧٣/١.

(٣) الكتاب: ٧٣/١.

(٤) يُنظر: شرح التصريح: ٤٧٤/١.

قسم منهم بأولوية إصمال الثاني لقربه إلى الاسم من الأول، وهم البصريون. وجاء كل فريق من هؤلاء بما يسند مذهبه بالنقل والقياس<sup>(١)</sup>.

ولكننا لو رجعنا إلى سيبويه لوجدناه يبحث هذه المسألة في ضوء محيط استعمالها، وقصد المتكلم ومراعاته لمخاطبه على خلاف التحويين ممن جاء بعده الذين عالجوها على أساس القياس اللغوي والمنطقي، فلما كان مذهب سيبويه إصمال الثاني من الفعلين المتنازعين فإن ذلك مبني على أساس المعنى الذي يقصده المتكلم عند مراعاة المُخاطَب مبتدأ عن التناقض إذ يقول سيبويه: ((وإنما كان الذي يليه أَوْلَى لقرب جواره وله لا ينقض معنى وإنَّ المخاطَب قد عَرَفَ أنَّ الأول قد وقع بزيته... ومما يَقَوِّي تركُّه نحو هذا لعلم المخاطَب قوله عزَّ وجلَّ ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ لِلَّهِ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾<sup>(٢)</sup> فلم يُعْمَل الآخر فيما عَمِل فيه الأول استغناء عنه...))<sup>(٣)</sup>.

وذلك يعني أنَّ إصمال الفعل الثاني أولى عند سيبويه لقرب جواره للاسم من الأول، ولأنه لا يغير معنى إذا اصم في الاسم، أما الفعل الأول فإنَّ المُخاطَب قد عرف وقوعه بالاسم<sup>(٤)</sup> وهنا يتضافر السياقات اللغوي من خلال جانب القرب والمجاورة بين الألفاظ والمقامي من خلال مراعاة المُخاطَب، إذ يقول المبرد: ((وذلك قوله: ضربت وضربني زيد، ومررت ومر بي عبد الله، وجلست وجلست إلي أخوك، وقتت وقام إلي قرمك، فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو إصمال الفعل الآخر في اللفظ، ولما في المعنى قد يعلم السامع أنَّ الأول قد عمل؛ كما عمل الثاني، فحذف لعلم المُخاطَب))<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: الإصماف: ٨٣/١-٩٧، (١٣).

(٢) الأحزاب: من الآية ٣٥.

(٣) الكتاب: ٧٤/١.

(٤) يُنظر: المعلى النحوية في كتاب سيبويه: ١٢٠.

(٥) المختضب: ٧٢/٤.

فالقارئ الحالية والمقامية هي التي ساعدت المتكلم في حذف هذا الجزء من البناء اللغوي، لأن ذكر ما يعرفه المُخاطَب ربما يكون فيه إسهاب لا طائل منه فإدراك المتنئ لحال المتلقي هو الذي يحدد طبيعة البناء اللغوي ويقرر مقدار الكمية اللفظية المحذوفة من الكلام. لذلك فأغلب الظن أنَّ المحدد الأساس للعمل في هذا التركيب هو المتكلم لا غير، فليس الأولى إصمال الثاني أو إصمال الأول، وإنما الذي يقرِّر ذلك المتكلم تبعاً لما في ذهنه من فكرة بنوي التعبير عنها بمراعاة المُخاطَب، فذلك نرى أنَّ المتكلم إذا قصد الحديث عن الفاعل فإنه يعمل الفعل الطالب للفاعل نحو: جاء وأكرمني زيد، فإن الحديث هنا عن الإكرام وفاعله لا عن المجيء، وإذا قصد الحديث عن المفعول فإنه يعمل الفعل الطالب له نحو: جاء وأكرمت زيدا، وضربني وضربت زيدا.

#### ٧. إصمال فاعل كان التامة:

ذكر سيبويه نوعين لـ(كان) في باب((الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد))<sup>(١)</sup> أحدهما: كان الناقصة مما لا يستغني عن الخبر.<sup>(٢)</sup> والآخر: كان التامة التي تقتصر على الفاعل فيها.<sup>(٣)</sup> واستشهد الأخير بقول مَقَّاس العائذي:

فَدَى لَبَنِي دَهْلَ بْنَ شَيْبَانَ نَسَاقَتِي      إِذَا كَانَ يَوْمٌ نُو كَوَاكِبِ اشْهَبُ  
أَي إِذَا وَقَعَ.<sup>(٤)</sup>

فـ(كان) في قول الشاعر جاءت تامة بمعنى وقع مكتفية بفاعلها غير مفتقرة إلى خبر، مكتملة التركيب، لكن المتكلم قد يعمد في بعض الأحيان إلى التصرف في

(١) الكتاب: ٤٥/١.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٤٥/١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٤٦/١.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٤٧/١، شرح كتاب سيبويه للسرياني: ٣٠٢/١، التكت: ٦٤.

الهيئة التركيبية لجملة كان التامة فيختزل فيها إيجازاً أو اختصاراً. كما في قول الشاعر الذي نسبته سيبويه لعمر بن شاس:<sup>(١)</sup>

بَيَّيْ أَسْتَرْ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاغَتَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبِ أَشْتَعَا

ف نجد سيبويه يربط هذا البيت بعناصره السياقية كي ينف على ما أضمر ويعال ذلك الإضمار لأنه لا يكون دائماً اختيارياً من لدن المتكلم، وإنما يتم بناء على شروط معينة تكاد تجتمع عليها أراء النحاة ويقرها الواقع اللغوي، ولعل أهم شرط عنده للحذف وجود الدليل على المحذوف أي يكون المُخاطَب عالمًا به، فيعمد المتكلم على بديهية السامع في فهم المحذوف<sup>(٢)</sup>.

فالشاعر في هذا البيت القصد في القول واختصر مُوجِزاً، معتمداً على المُخاطَب بالجزء المحذوف من النص اللغوي وقد أسهمت لفظة (يَوْمًا) الموجودة في البيت في إعلامه بما حذف فكانت دالة على ما استغنى المتكلم عن ذكره؛ لذلك يقول سيبويه: ((اضمر لعلم المُخاطَب بما يعني، وهو اليوم))<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك يُضَحَّحُ أنه على وفق العلاقة بين المتكلم والسامع تحدد الألفاظ المستعملة لإبلاغ الرسالة ومن ثم تتحدد صفة الكلام من حيث الإطنال والاختصار، ومعرفة السامع بالمحذوف هي التي تعين المتكلم على ذلك، فضلاً عن ذكاء المُخاطَب إذ أنه حال يحمل المتكلم على أن يورد كلامه على الإيجاز، لأنَّ مقام الذكاء يقتضي الاختصار في القول<sup>(٤)</sup>.

وهذا مما تنادي به مناهج الدرس الدلالي الحديث إذ ((إنه كلما كان المتلقي على علم مسبق بغوى الخطاب، كلما كان استيعابه للدلالة أكثر، واتخذ الخطاب

نمط الإيجاز والاقتصاد، لما إذا كان المتلقي ممن لا يستوعب الخطاب إلا إذا كان كاملاً مفصلاً لاعتبارات شتى، فإنَّ ذلك يقتضي التيسير في بديته))<sup>(١)</sup>.

فالأرجح في ذلك أن تكون (كان) هاهنا بمعنى وقع والمحذوف فاعلها و(يوماً) منصوب على الحال وأشنعاً حال أيضاً.<sup>(٢)</sup> بخلاف ما ذهب إليه أحد الباحثين في تقدير المحذوف اسماً لـ(كان) وقد حذف لعلم المُخاطَب<sup>(٣)</sup>. يدل على ذلك أنه لو كان المحذوف (اليوم) اسماً لـ(كان) لما كانت هناك فائدة للمُخاطَب في الإخبار عنه باليوم أو بأشنع.

وكذلك نجد سيبويه في موضع آخر يجعل علم المُخاطَب مبرراً لإضمار فاعل كان التامة، وكأنه يتخذ علم المُخاطَب علة مطردة ومسوّغاً لإضمار الفاعل في مثل هذا الموضع، وذلك نحو: إذا كان غداً فأتيتي، إذ قال: ((وهي لغة بني تميم والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتيتي ولكنهم أضمرُوا استخفافاً لكثرة كان في كلامهم... وإثماً أضمرُوا ما كان يقع مُطَهَّرٌ استخفافاً ولأنَّ المُخاطَب يعلم ما يعني))<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا النص نجد سيبويه يفرع إلى المُخاطَب متخذاً من علمه أداة يفسر بها ما اضمر المتكلم من بني تميم، لأن المتكلم هنا اضمر اعتماداً على ما بينه وبين مخاطبه من حال معلومة أغنت عن اللفظ بالمرفوع، إذ إن الإنسان يقول لمن يخاطبه في أمر بطلية: إذا كان غداً فأتيتي، يريد إذا كان ما نحن عليه غداً فأتيتي، فكان ههنا بمعنى الحدث، والتقدير: إذا حدث هذا الأمر غداً فأتيتي، فأضمر الفاعل دلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر<sup>(٥)</sup>.

(١) علم الدلالة، أصوله ومباحثه، منقور عبد الجليل: ١٢٥.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني: ١/٣٠٢-٣٠٣.

(٣) د. كريم حسن ناصح، مراعاة المُخاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، البحث ٣:

(٤) الكتاب: ١/٢٢٤.

(٥) يُنظر: شرح المفصل: ١/١٥٥.

(١) يُنظر: المصادر نفسها والصفحات.

(٢) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٢.

(٣) الكتاب: ١/٤٧.

(٤) يُنظر: البلاغة الاصطلاحية، د. عيدة عبد العزيز قفيلة: ٣٢.

فالمتكلم أنس يعلم مخاطبه ما يعني فأن لم يستخف في كلامه ويوجز لنصل رسالته بيسر وتؤدي معناها بسهولة، فحذف المصدر إليه لعلم المخاطب به وهو ما نحن عليه من السلامة أو من الحال، ليكون المعنى المفهوم هو إذا لم يحدث لك مانع أو حال تُعزّر في التخلف لحدثها فالتقي.<sup>(١)</sup>

#### ٨. التعريف والتنكير بعد كان وأخواتها:

ربط النحاة - ابتداءً بسيبويه - بين الابتداء وظاهرة التعريف والتنكير، وجعلوا المعيار الأساس لذلك هو مبدأ الإفادة الذي جعل التعريف يحتل موقع الابتداء ويُجذّ التنكير عن ذلك الموقع، خشية اللبس الذي ينتج عن اجتماع التنكير والابتداء إلا إذا كان هناك ما يؤمن به اللبس فيكون مسوغاً لاجتماعهما. وقد جعل النحاة ذلك قاعدة مطلقّة لكل ما ينتسب إلى الابتداء نحو كان وأخواتها وإن وأخواتها وغيرها.

وقد جعل سيبويه ذلك ضابطاً لتعيين اسم كان وخبرها في حال اختلافهما في التعريف والتنكير، وبالإستناد إلى هذا الضابط، وتحقق مبدأ الإفادة يتميز اسم كان من خبرها، وكل ذلك ملقى على عائق العلاقة التواصلية القائمة بين المتكلم والمخاطب، والأخير هو الباعث للمتكلم في تحقيق الإفادة. فإذا اجتمع بعد كان (إنكرة ومعرفة فالذي تُشغّل به كان المعرفة لأنّه حدّ الكلام لأنهما شيء واحد... بمنزلة في الابتداء إذا قلت: عيّد الله منطلق، تبتدئ بالأعرّف ثم تذكر الخبر)<sup>(٢)</sup> ففي جملة (كان زيد حليماً) يكون التعريف للفيصل في تعيين الاسم والإخبار عنه لتتم الفائدة للمخاطب، إذ إن المتكلم والمخاطب يتساويان في المعرفة ويختلفان في النكرة، لذلك تكون الفائدة منوطة في الخبر بعد الابتداء بما هو معروف إذ يقول سيبويه: ((إذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو

معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ، فإن قلت: كان حليماً أو رجل فقد بدلت بنكرة ولا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور وليس هذا بالذي يُزول به المخاطب منزلتك في المعرفة فكهروا أن يقرئوا باب ليس<sup>(٣)</sup>)).

فجدد سيبويه في هذا النص يتخذ من عنصر سباق الحال المتكلم والمخاطب معياراً أساسياً لبناء القاعدة النحوية، ونراه موجهاً للمتكلم في مراعاة مخاطبه لإيصال رسالته الإيلاجية والوصول إلى فهم المخاطب. فالمتكلم عندما يبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب، كما يعرفه هو، فإنما ينتظر مخاطبه الخبر الذي لا يعلمه، فإذا قال المتكلم حليماً، فقد أعلمه مثل ما قد علم مما لم يكن يعلم، ولو قال كان حليماً، فقد أفاد وقوع حلم لا يدري لمن هو، فإنما ينتظر صاحبه، فإذا قال: زيد علم أن الحلم الذي قد أفاد وقوعه لزيد هذا المعروف، فهو جائز وإن كان مؤخراً في اللفظ<sup>(٤)</sup>.

لما إذا بدأ المتكلم بالنكرة فهو غير مستقيم لعدم تحقيق الفائدة، لحدث اللبس على المخاطب، لأنه غير مساو للمتكلم فيها، إذ يقول السورافي: ((حكم الخطاب المفهوم أن يساوي المخاطب المتكلم في معرفة ما خبره به، فإذا قال: كان زيد عالماً، فقد كان المخاطب عالماً بزيد من قبل، وقد عرف علمه الآن، لإخبار المتكلم بإياه، فقد ساراه في الأمرين جميعاً، وإذا قال: كان عالماً زيدا، فعالم منكور لا يعرفه المخاطب، ولم يجعله خيراً فيفيدة... فلم يساو المخاطب المتكلم؛ لأن المنكور في الإخبار لا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلم قد رآه وعرفه<sup>(٥)</sup>)).

(١) الكتاب: ٤٧/١-٤٨.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسورافي: ٣٠٣/١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٠٤/١.

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسورافي: ١١٨/١، اللكت: ١٤٥.

(٢) الكتاب: ٤٧/١.

أي أن من أهم شرط في الخطاب أن يكون مبنياً على المعادلة بين المُخاطَبين، فإذا أخبر المتكلم المُخاطَب عن اسم بخير لا يعرفه جاز أن ينصرف عن استماع خبره لأنَّ الإنسان لا يهتم بخبر من لا يعرفه، ومع هذا يكون المتكلم لم يعدل في المُخاطَبية، إذ لم يستوِ علم من يخاطبه في معرفة المخبر عنه مع علمه، فإذا كان المُخبر عنه معرفة اهتم المُخاطَب به وتساوياً في المُخاطَبية، فلماذا اختير أن يكون المبتدأ معرفة. <sup>(١)</sup>

لذلك نجد سيبويه يحظر على المتكلم الابتداء بالنكرة خشية للليس على المُخاطَب، لأن النكرة لا يمكن الإخبار عنها بما يفيد المُخاطَب؛ لأن الخبر يبقى مبهماً لا يخص واحداً بعينه أو شخصاً معروفاً لدى المُخاطَب. <sup>(٢)</sup> إذ يقول سيبويه: ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ألا ترى أنك لو قلت كان إنساناً حليماً أو كان رجل منطلقاً كنتَ تلبسُ لأنه لا تستكبر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس)). <sup>(٣)</sup>

ومما تقدم يمكن القول: إن سيبويه كان براعي في أحكامه إدراك المُخاطَب وطمه، وبراعي أن لا يحدث في الكلام لبساً فتختلط المعاني وتتداخل فلا يعلم المقصود منها، إذا صار عدم اللبس مصطلحاً نحوياً يراد به مراعاة الوضوح في الكلام والبيان في التركيب، لكي يدرك المُخاطَب المعنى المراد من غير لبس أو خلط في الدلالة. <sup>(٤)</sup> وكذلك يوضح أن الموجه الأساسي في هذه القاعدة النحوية عند سيبويه هو المُخاطَب وكذلك عند النحاة بعد سيبويه فهذا ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) يقول: ((إذا اجتمع في هذا الباب اسمان فإما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو

معرفة ونكرة، فإن كلا معرفتين جعلت الذي تُنكر أن المُخاطَب يعلم الاسم، والذي تُنكر أن المُخاطَب يجيله الخبر)). <sup>(١)</sup>

ويمكن مما سبق أن نصل إلى نتيجة مفادها: إن ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم أحد العناصر على الآخر لا يسوغه السياق اللغوي فقط، وإنما يرجع إلى سياق الحال (context of situation) والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمتكلم وموقفه من المُخاطَب وهذا يشير إلى تنبّه سيبويه إلى أثر المتغيرات الخارجية في ترتيب عناصر الجملة وكأنه يرسم بذلك لأبناء اللغة أن يساقوا بين هذه المتغيرات والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة. <sup>(٢)</sup>

فهذا منهج يسلكه سيبويه في تحليل النصوص تحليلاً دلالياً معتمداً على التواصل بين المتكلم والمُخاطَب، وكأنه ينفذ إلى نفوس المتكلمين ليكشف عن أصنافهم وما يختلج في صدورهم، فكانه يعلل صنيع العرب في أساليبها تعليلاً نفسياً. <sup>(٣)</sup>

ولما كان المُخاطَب هو المعيار في تحديد الفائدة من الإخبار فقد جاز الإخبار بالنكرة التي منع النحويون الإخبار بها على وفق شروط خاصة وهذا الأمر راجع إلى مبدأ الإفادة التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها مع المُخاطَب من خلال رسالته وتحقق الفائدة من النكرة في مواضع أشار إليها النحاة منها <sup>(٤)</sup>:

١. أن يكون المبتدأ نكرة محضنة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً متقدماً نحو

عند زيد نمره وفي الدار رجل.

٢. أن يعتمد على استفهام نحو: هل فتي فيكم؟

(١) شرح جبل الزجاني: ٢٠٣/١، وينظر: المقرئ: ١٠٦.

(٢) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٣، الدلالة والتقديم النحوي: ٣٩٠-٣٩١.

(٣) ينظر: العلال النحوية في كتاب سيبويه: ١٣٦.

(٤) ينظر: شرح ابن الناطم: ٤٦.

(١) يُنظر: العلال في النحو: ١٢٥.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٥.

(٣) الكتاب: ٤٨/١.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٥.

٣. أ. على نفي نحو ما أحد أفضل منك.

٤. أن يوصف نحو: لعبد مؤمن خير من مشرك.

٥. أن يكون عاملاً فيما بعده: رغبة في الخير خير.

٦. أن يكون مضافاً نحو: خمس صلوات كتبهن الله على العباد.

وقد ذكر سيبويه في ((باب تخير فيه عن النكرة بتكررة)) أنه يجوز الإخبار عن النكرة بعد كان المنفية إذا كان اسمها وخبرها نكرتين متكافئتين، ولا يجوز ذلك في الإثبات، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خير منك، وقد أرجع سيبويه سبب ذلك إلى المُخاطَب إذ هو الذي يحدد جواز الابتداء بالنكرة فقد قال: ((وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فرقته لأنَّ المُخاطَب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا... وحصلت النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأكره وهما متكافئتان كما تكافأت المعرفتان ولأنَّ المُخاطَب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرّف من تعني بذلك كعرفتك))<sup>(١)</sup> إن الفائدة المتحققة في هذا الموضع إنما نتجت من خلال امرين: أحدهما نفي النكرة وهذا نفي للعموم، والآخر تكافؤ النكرتين إذ إن موضع كان موضع الإخبار للفائدة فمتى حصل فيها فائدة للمخاطب جاز استعمالها ومعنى بعدت من الفائدة لم يجز استعمالها والمُخاطَب هو المجوز للإخبار بالنكرة بتحقيق الفائدة لديه.<sup>(٢)</sup>

والحقيقة أن العلاقة بين النكرة والابتداء علاقة غير محكمة بقاعدة نحوية تمنعها وتجزّها، وإنما يحكمها طرفا العملية الكلامية: المتكلم والمُخاطَب، والفائدة المتحققة بالرسالة بينهما، والاستناد إلى قاعدة الفهم والإفهام بينهما يجعل أي شيء يحقق الفائدة يصلح الإخبار عنه سواء أكان نكرة أم معرفة. فقد ورد في شرح

(١) الكتاب: ٥٤/١، ٥٥.

(٢) يُنظر: المال في النحو: ١٢٦-١٢٧، المال النحوية في كتاب سيبويه: ١٣٦.

الكافية: ((إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إقادة المُخاطَب))<sup>(١)</sup>.

وكلام النحويين في هذا الموضع يذكرنا بمبدأ الإقادة عند التداوليين الذي يقصدون به ((حصول الفائدة لدى المُخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلالية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده))<sup>(٢)</sup>

فالإقادة عند النحويين هي الضابط الذي يميز الاسم من الخبر وهذا ضابط دقيق لا غبار عليه، فضلا عن ذلك فقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي: ((إن المعنى هو الذي يعين الاسم من الخبر، فالذي أردت أن تخبر عنه تجعله اسماً للفعل الناقص، والذي أردت أن تخبر به تجعله خبراً، وليس لك أن تجعل إياً شئت منهما اسماً أو خبراً، وليس المعنى واحداً))<sup>(٣)</sup>.

#### ٩. التعريف بعد لا النافية للجنس:

قرّر سيبويه والنحاة من بعده أن (لا) التي لنفي الجنس لا يقع بعدها إلا النكرة ليتحقّق المعنى المقصود بنفيها، إذ قال سيبويه: ((فلا تعمل (لا) إلا في نكرة كما أن (رُب) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة))<sup>(٤)</sup> وقال أيضاً: ((واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً))<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ): ((الاسم الذي تعمل فيه (لا) فإنه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفيّاً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين، فـ(لا) في هذا

(١) شرح الكافية للرضي: ٢٠٣/١.

(٢) للتداولية عند العلماء العرب: ١٨٦.

(٣) معاني النحو: ٢٢٢/١.

(٤) الكتاب: ٢٧٤/٢.

(٥) الكتاب: ٢٩٦/٢.



المعنى نظيرة (رب) و(كم) في الاختصاص بالنكرة (إن (رب) للتقليل وكم للتكثير وهذا الإيهام أولي بهما)<sup>(١)</sup>.

فعلى الرغم من هذه القاعدة الصارمة التي خرج بها النحاة باستقراء للكلام العربي، إلا أنه قد ورد عن العرب كلامٌ اجتمع فيه التعريف و(لا) النافية للجنس، مع إرادة المعنى المقصود بنفي العموم، من ذلك ما ذكره سيويوه في قول الشاعر:

لا هيئتم النيلة للمطى

وقول ابن الزبير الأسدي<sup>(٢)</sup>:

أرى الحاجات عند أبي خبيث  
تَكُنْنَ ولا أمية بالبلاد

وقول عمر ابن الخطاب «رضي الله عنه» بحق الإمام علي بن أبي طالب «رضي الله عنه»: ((قضية ولا أبا حسن لها))<sup>(٣)</sup> ففي كل ذلك كان اسم (لا) النافية للجنس معرفة مقصود بها نفي الجنس لا الخصوص، ما أدى إلى لجوء النحاة إلى التأويل ومن ثم اختلافهم في ذلك.<sup>(٤)</sup>

ونجد سيويوه يلجأ إلى أسناده الخليل ليفسر له ذلك عندما يسأله عن قول العرب ((قضية ولا أبا حسن لها)) إذ يقول: ((قلتُ فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنما عملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا) وعلم المُخاطَب أنه قد دخل

(١) شرح المفصل: ٤٦٠/٢، وينظر: المقتضب: ٣٠٧/٤.

(٢) لم يعرف قلته، ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، شرح كتاب سيويوه للسيرافي: ٣٤/٣، شرح المفصل: ٤٦٠/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، المقتضب: ٣٦٢/٤، خزائن الألب: ٦١/٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٩٧/٢.

(٥) ينظر: معاني النود: ٣٣٠/١-٣٣١.

في هؤلاء المنكوريين على وأنه قد غيب عنها، فإن قلت إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه على فإنما أراد أن ينفي منكوريين كلهم في قضيتهم مثل علي كأنه قال لا أمثال علي لهذه القضية وذلك هذا الكلام على أنه ليس لها علي وأنه قد غيب عنها)<sup>(١)</sup>.

فالذي يلاحظه من نعم النظر في هذا النص أن الخليل يستعين بسياق الحال لتفسير هذه العبارة التي خرجت على قاعدة النحويين، وما الفوصل في ذلك إلا المُخاطَب، فكما جاز الابتداء بالنكرة بعد (كان) إذا علم المُخاطَب، جاز هنا أيضاً نفي المعرفة بـ(لا) النافية للجنس إذا علم المُخاطَب قصد المتكلم في ذلك، فالموجه للمعنى عند عجز القاعدة النحوية هو المُخاطَب، فيعلمه يجوز ما لا يجوز عند النحويين، قال ابن يعيش: ((قولهم قضية ولا أبا حسن لها، فالمراد علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، أي مثل أبي الحسن، كأنه نفى منكوريين كلهم في صفة علي، أي لا فاصل ولا قاضي مثل أبي الحسن، فالمراد بالنفي هذا العموم والتكثير لا نفي هؤلاء المعروفين، وعلم المُخاطَب أنه قد دخل هؤلاء في جملة المنكوريين... فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوغ التكثير))<sup>(٢)</sup>.

وقال الرضي: ((يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة، كأنه اسم جنس موضوع لإقادة ذلك المعنى لأن معنى: ((قضية ولا أبا حسن لها)) لا فيصل لها، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلاً في الحكومات... كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار قهار، فيصرف فرعون وموسى لتكثيرهما بالمعنى المنكور))<sup>(٣)</sup>.

يقيم من ذلك أن سياق الحال بين المتكلم والمُخاطَب هو الذي يُحدّد المعنى للمُخاطَب، والمعنى هو الذي يسوغ للتكثير بعد لا لنفي عموم الجنس. فإذا شُهر

(١) الكتاب: ٢٩٧/٢.

(٢) شرح المفصل: ٤٦٢/٢.

(٣) شرح الكافية للرضي: ١٩٩/٢.

العلم ببعض الصفات أصبح كاسم الجنس، وهذه الشهرة لأي اسم علم متعلقة بمعرفة المخاطب.

#### ١٠- إلغاء أفعال القلوب:

أفعال القلوب مصطلح أطلقه النحاة على الأفعال التي تتعلق معانيها بالقلب، وهي التي تؤدي معنى الشك أو اليقين فيما تدخل عليه، وهي ظنٌ وأخواتها ما عدا أفعال التحويل التي تشترك معها في العمل.<sup>(١)</sup>

وهذه الأفعال بحثها سيبويه في ((باب الأفعال التي تستعمل وتُغنى)) وهي: ظَنَنْتُ، وَخَسِبْتُ، وَخَلْتُ، وَرَأَيْتُ، وَزَعَمْتُ، وما يتصرف من أفعالهن.<sup>(٢)</sup> تدخل على جملة مكونة من مبتدأ وخبر فتعمل فيهما التنصب جميعاً على المفعولية فيحدث الشك أو اليقين في أخبارها على الرغم من أن هذه الأفعال غير مؤثرة ولا واصله منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وظن وشك، فإذا قال المتكلم: علمت زيداً منطلقاً، فإنما وقع علمه بانطلاقه إذ كان عالماً به من قبل فالتكلم والمُخاطب في المفعول الأول سواء، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ.<sup>(٣)</sup>

وعمل هذه الأفعال متعلق بالتكلم معتمد على نيته وقصده، وإنما عملت لان التكلم قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم كما أن قولك: ذكرتُ زيداً، يتعدى إلى زيد لأن الذكر اختص به وإن لم يكن مؤثراً فيه؛ فلذلك تعدت هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرة لتعلقها بظن المتكلم أو بعلمه.<sup>(٤)</sup>

ومن الأشياء التي اقتصت بها هذه الأفعال عند النحاة جواز إلغاء عملها اعتماداً على قصد المتكلم، والإلغاء الخاص بهذه الأفعال يعني عند النحويين: ((ترك

العمل لفظاً ومعنى، لا لمانع، نحو: زيد ظننتُ قائمٌ))<sup>(١)</sup>. وقد حذت النحاة مواضع جواز إلغاء هذه الأفعال بوقوعها وسطاً، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، أو آخر، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، وقيل الإصمال والإلغاء سيان وسطاً، والإصمال أحسن، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن.<sup>(٢)</sup>

وحقيقة الأمر أن إصمال أفعال القلوب وإلغاءها لا يُحذره موضع أو موقع الفعل، ولا عمل وعلم، وإنما الذي يُحذره قصد المتكلم ونيته لا غير، إذ إن هذه الأفعال متعلقة بهولجس القلب لا يؤدي معناها إلا متكلمها ومن ثم تأتي الحركة الإعرابية بياناً للمعنى الذي يقصده المتكلم، وهذا الأمر قد قرره سيبويه من خلال ربط هذه الظاهرة بقصد المتكلم ليبين متى يجوز الإصمال ومتى يجوز الإلغاء خلافاً لمن بعده من النحاة. إذ قال ((هذا باب الأفعال التي تستعمل وتُغنى، فهي: ظَنَنْتُ، وَخَسِبْتُ، وَخَلْتُ، وَرَأَيْتُ، وَزَعَمْتُ وما يتصرف من أفعالهن فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الإصمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء، وذلك قولك: أظنُ زيداً منطلقاً، وأظنُ عمراً ذاهباً... فإن الغيت قلت: عجبُ الله أظنُ ذاهباً، وهذا إخالُ أخوك وفيها أرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى... وإما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجي بالشك بعنما يضمني كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يتركه الشك، كما تقول: عجبُ الله صاحبُ ذاك بلغني... فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قتم أو آخر، كما قال: زيداً رأيتُ ورأيتُ زيداً))<sup>(٣)</sup>.

وما يليه المتأمل في نص سيبويه، أنه قد اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المتكلم وقصده وهذا واضح من خلال عباراته، إذ يقرر أن نية المتكلم هي التي تُحذَر إصمال ظن وأخواتها أو إلغاء عملها، وذلك على وفق حالة ذلك المتكلم، فإذا

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٠/١-٤٥١، النكت: ١٠٦، شرح المفصل: ٣٣٤/٧.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١١٨/١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٠/١، شرح المفصل: ٣٣٤/٧.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٣٤٤/٧.

(١) شرح ابن عقيل: ٤٣٣/٢.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: (٤٣٣/٢).

(٣) الكتاب: ١١٨/١-١٢٠.

كان شاكاً في كلامه اصل الفعل فيقول: أظن زيداً ذاهباً، أما إذا غلب يقينه شكه أخر الفعل ظن وبذلك يضعف تأثيره في إضفاء معنى الشك، لذا يتوقف بناء جملة الشك وترتيب موضع فعل الظن على نية المتكلم وإرادته.

لذلك نجد أن معنى إلغاء هذه الأفعال يعني أن المتكلم غير شاك في كلامه متيقناً منه، قال السيرافي: ((وإنما جاز إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدمت الجملة أو تقدم شيء حصل لفظ الخبر، ولم يكن في الكلام لفظ شك، فحُمِلت الجملة على مناجها ولفظها قبل دخول الشك))<sup>(١)</sup>.

أي أن المتكلم يبدأ كلامه وليس في قلبه منه مخالفة شك، فإذا مضى كله أو بعضه على لفظ اليقين لحقه فيه الشك أمّا إذا ابتدأ الاسم وفي نيته أن يأتي بفعل الشك نصب. إذ يقول السيوطي: ((فإن بدلت لتخبر بالشك أصلت على كل حال. وإن بدلت تريد اليقين، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال))<sup>(٢)</sup>.

يظهر أن سيبويه جعل المعنى الذي يقصده المتكلم هو المقرر في جواز الإعمال والإلغاء والتقديم والتأخير لأفعال القلوب، ويبدو أن النحاة بعد سيبويه نظروا إلى إلغاء هذه الأفعال وإعمالها من ناحية الإعراب والعمل حسب، وأهملوا الناحية المعنوية التي توجب الإعمال والإلغاء، لذلك جُزّوا إلغاء هذه الأفعال إذا توسّطت أو تأخرت، فجعلوا الإعمال والإلغاء يحدده موقع هذه الأفعال من الجملة أمّا سيبويه فجعل المعنى يحدد ذلك<sup>(٣)</sup>. وقد ذهب الأنباري (ت ٥٧٧هـ) إلى أن أفعال القلوب إنما جاز إلغاؤها إذا توسّطت أو تأخرت لأن هذه الأفعال لمّا كانت ضعيفة في العمل وقد مرّ صدر الكلام على اليقين لم يغيروا الكلام عتاً اعتمدت عليه.<sup>(٤)</sup>

(١) شرح كتاب سيبويه للسييرافي: ٤٥٣/١.

(٢) معجم الهوامع: ٤٩٠/١.

(٣) يُنظر: التعليل للتحوية في كتاب سيبويه: ١٢٩.

(٤) يُنظر: أسرار العربية: ٩٩.

فالنحاة بعد سيبويه قد خرجوا بالنحو عن غايته التي وضع من أجلها بسبب تعلّقهم بنظرية العامل وأصولها في العوامل والمعمولات واغفلوا المعنى الذي يؤدّيه كل تركيب بعينه.

وقد تنبّه إلى ذلك الدكتور فاضل السمرائي فرأى ((إن قول النحاة أنه يجوز إلغاء الفعل إذا توسّط أو تأخر، قد يُفهم منه أنه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم، دون النظر إلى المعنى، والحق أن معنى الإلغاء غير معنى الإعمال، والمتكلم مقيد بالمعنى، فليس له أن يعمل أو يلغي من دون نظر إلى القصد والمعنى))<sup>(١)</sup>.

وقد توصل السمرائي إلى نتيجة مفادها: ((إن معنى الإعمال أن الكلام مبني على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين ثم أدركك الشك فيما بعد، فقولك: محمداً قائماً ظننت، مبني على الشك ابتداءً، وقولك: محمداً قائماً ظننت، مبني على اليقين، فإن بنيت كلامك على الظن نصبت، تقدم الفعل أو تأخر، وإن بنيت على اليقين رفعت))<sup>(٢)</sup>. ورأي الدكتور السمرائي هذا ما هو إلا رأي سيبويه عينه، إذ إن معنى الإعمال عند سيبويه أن الكلام مبني على الشك، وهذا واضح من خلال قوله: ((فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أصلاً الفعل قدّم أو أخر))<sup>(٣)</sup> ومعنى الإلغاء بناء الكلام على اليقين، ويُعنّش ذلك من قوله: ((...لأنه إنما يجي بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين))<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني النحو: ٢٩/٢.

(٢) المصدر نسخة والصفحة.

(٣) الكتاب: ١٢٠/١.

(٤) الكتاب: ١٢٠/١.

#### ١١- الاختصار في مفعولي ظن وأخواتها:

يعد المتكلم أحياناً إلى ضرب من الأسلوب في أجزاء الجملة العربية، فقد يذكر أجزاء الجملة جميعاً في نمط من التعبير شعوراً منه بأن ذلك يحقق لإيصال رسالته إلى سامعه، وقد يعمد إلى حذف بعض أجزاء الجملة وصولاً إلى تأكيد المعنى بأيسر السبل، وهذا الحذف يقسم تبعاً للاستعمال على نوعين: أحدهما، الاختصار: وهو الذي يتم لدلالة على المحذوف، والآخر الاختصار: وهو ما لا دلالة فيه على المحذوف، ولا إرادة له. فمثال الاختصار أن يقول المتكلم: ضربت، في جواب من قال: أ ضربت زيداً؟ فيحذف زيداً لفهم المُخاطَب المعنى. ومثال حذف الاختصار أن يقول المتكلم: ضربت، وأكلت، يريد أن هذين الفعلين قد وقعا منه. ولا يخبر بأي شيء وقع.<sup>(١)</sup>

فالكلام في وثاق المتكلم يعبر عنه كيفما شاء، وعلى وفق ما يقتضيه المعنى وتوجيه الدلالة، لا أنه في وثاق الضوابط النحوية الصارمة وعلى وفق ما يقتضيه الشكل والصورة كما رسم هذا الأمر بموجب الدراسة النحوية المنطقية الجدلية.<sup>(٢)</sup> والاختصار في مفعولي ظن يقع على ضربين: أحدهما أن يقتصر المتكلم على الفعل والفاعل من دونهما أي يقتصر على المفعولين كليهما، فيقول: ظننت، أو علمت، وما أشبه ذلك. وهذا مختلف فيه عند النحويين وفيه مذاهب عدة بين المنع والجواز والتفصيل.<sup>(٣)</sup>

والآخر أن يقتصر المتكلم على أحد المفعولين من دون الآخر، وهو أمر غير جائز عند النحاة أصلاً، ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين، فلا يجوز أن يقول: ظننتُ زيداً، يريد وقع منه ظن يزيد.<sup>(٤)</sup>

وقد فسّر سيبويه هذا الأمر مستنبطاً إياه من خلال قصد المتكلم ونيتة في الاستعمال، فعدم جواز الاختصار يفسره المعنى الذي يحتم على المتكلم أن يحقق الفائدة لمخاطبه، فلما كانت هذه الأفعال داخلة على جمل هي أسماء وأخبار قد كانت قائمة بنفسها فيحدث الشك أو اليقين في أخبارها، فلذلك لم يجوز الاختصار على أحد المفعولين دون الآخر، إذ يقول سيبويه: ((وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا، أنك إنما أردت أن تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول، وتبيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو. فإلما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين)).<sup>(٥)</sup>

فسيبويه ينفذ إلى نفس المتكلم فيفسّر له ما لا يجوز من التركيب معتمداً على المعادلة المتحققة من قصد المتكلم والمعنى والفائدة، فلا يجوز الاختصار على أحد المفعولين لأن الثاني معتمد الفائدة والأول معتمد البيان، إذ إن هذه الأفعال إنما هي أفعال من القلب تدخل على مبتدأ وخبر لتبين اليقين في الخبر أو الشك، والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني لأن المتكلم إذا قال: زيدٌ منطلقٌ، فإنما يفيد المُخاطَب انطلاقه الذي لم يكن يعرفه، لا ذاته التي قد عرفها، فكذلك إذا قال: حسبت زيداً منطلقاً، فالشك في انطلاقه لا في ذاته، ولا بد من ذكر الأول ليعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة. ولا بد من ذكر الثاني، لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك.<sup>(٦)</sup>

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٤٤٤، مع الهوامع: ١/٤٨٧.

(٢) الكتاب: ١/٤٠.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيراني: ١/٤٥٠، شرح كتاب سيبويه للرماني: ١/١٩٧، التكت: ٥٧.

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/١٤٤، مع الهوامع: ١/٤٨٧.

(٢) يُنظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، علي عبد الفتاح الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ٢٠٠٦. ص: ٧٠.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/١٤٥، مع الهوامع: ١/٤٨٧.

وقد تابع قسم من النحاة سيبويه في ذلك منهم المبرد، فقد قال: ((واعلم انك إذا قلت: ظننت زيداً أخاك، أو علمتُ زيداً ذا مال، انه لا يجوز الاختصار على المفعول الأول، لان الشك والعلم إيماءاً وقعاً في الثاني، ولم يكن بُدٌّ من ذكر الأول ليُعلم من الذي علم هذا منه أو شك فيه من أمره))<sup>(١)</sup> وقد سلك ذلك أبو بكر بن السراج، والسيرافي، والأعلم، وابن يعيش، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وجعل الدكتور فاضل السامرائي الحذف هنا معلقاً بفرض المتكلم فلذلك يرى أن الاختصار جائز لأنه عائد إلى غرض المتكلم لا إلى ضابط نحوي أو تركيبية يُحكم على المتكلم نوعاً من الأسلوب في الكلام.<sup>(٣)</sup> ولعل في هذا الرأي صواباً وهو اقرب إلى الحقيقة ما دام قصد المتكلم ما يُسرُّ القاعدة، لا ما تملّيه القاعدة على المتكلم.

#### ١٢- عدم إجراء قول المتكلم والغائب مجرى الظن:

المعروف في كلام العرب أنَّ الجمل بعد فعل القول تُحكى كقولنا: قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، وقد ذكر ذلك سيبويه بقوله: ((واعلم أنَّ قلتُ إيماءً وقعت في كلام العرب على أن تُحكى بها وإيماء تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو قلتُ زيدٌ منطلقٌ لأنه يحسن أن تقول زيدٌ منطلقٌ ولا تدخل قلتُ))<sup>(٤)</sup>. لكن العرب قد يُجْزَوْنَ القول مجزى الظن فيقولون: أ تقول: زيداً منطلقاً، على إجراء قول بمعنى ظنن، فينتصب ما بعدها على الظن، وهم في ذلك على

مذهبين: أحدهما يجري القول مجزى الظن مطلقاً، وهذا يمثل لهجة عربية قديمة تنسب إلى بني سليم، إذ يجعلون باب (قلتُ) اجمع مثلاً (ظننتُ)<sup>(١)</sup>.

والمذهب الآخر يُجْزَوْنَ القول مجزى الظن عند تحقق شروط أربعة فيه، نظراً إلى المعنى المشترك بين القول والظن، إذ إن هذه الشروط يقوى فيها معنى الظن لمناسبتها لها<sup>(٢)</sup>، وهذا المذهب يمثل عامة العرب<sup>(٣)</sup>. والشروط هي<sup>(٤)</sup>:

١. أن يكون الفعل مضارعاً.
٢. أن يكون الفعل للمخاطب.
٣. أن يكون مسبوقةً باستفهام.
٤. ألا يوصل بين الاستفهام والفعل بغير الظرف والمجرور ولا معمول الفعل، فإن فصل أحدهما لا يضر.

والملاحظ في هذه الشروط أنها متى ما توافرت في فعل القول حققت فيه معنى الظن وأبعثته عن معنى القول إذ إن اشتراط المضارعة في الفعل منطلق من دلالاته على الاستقبال وأنه لم يقع فلا يكون في الغالب إلا منظوناً خلاف الماضي، والاستفهام متوافق في معناه مع الظن لان المستفهم يبدأ إيماء يستفهم عما لا يتحقق كالظن. والفصل يبعد الفعل عن أداة الاستفهام فيصير الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام أما اشتراط إسناد الفعل إلى المُخاطَب فإنه منطلق من العلاقة التواصلية بين المتكلم والمُخاطَب المبنية على قاعدة الفهم والإفهام في العملية الخطابية من خلال مراعاة المعنى<sup>(٥)</sup>.

- (١) يُنظر: الكتاب: ١٢٤/١، ويُنظر: لهجة قبيلة سليم، د. علي ناصر غالب، بحث منشور في مجلة العرب، ج ٧، ص ٢٣، ص: ٧٣.
- (٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٥/١.
- (٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٤-٢٤٥، شرح ابن عقيل: ٥٨/٢.
- (٤) يُنظر: المصدران لنفسهما.
- (٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٥/١.

(١) المقتضب: ٣٤٠/٢، ٩٥/٣.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو: ١٨٠/١-١٨١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٠/١، النكت: ٥٧، شرح المفصل: ٣٤١/٧-٣٤٢، ويُنظر: المقتصد، الجرجاني: ٤٩٩/١، لُمرر العربية: ٩٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٤٦/١، شرح التصريح، الأزهري: ٣٦٨/١.

(٣) يُنظر: معاني النحو: ٣٧/٢-٣٨.

(٤) الكتاب: ١٢٢/١.

وبناءً على ذلك فإنَّ العرب لا يُجْزَوْنَ القول المسند إلى متكلم أو غائب مجرى الظن في نحو: أ قلت: زيدٌ منطلقٌ. وأ يقول: زيدٌ منطلقٌ، وقد بحث هذه المسألة سيبيويه متخذاً سياق الحال وعناصره آلة تحليلية بيفاً لتلك الظواهر اللغوية إذ قال: ((وذلك جميع ما تصرف من فعله إلا تقول في الاستفهام، شئبها بـ(تظن) ولم يجعلوها كـ(يظن) و(أظن) في الاستفهام، لأنه لا يكاد يُستفهم المُخاطَب عن ظنِّ غيره ولا يُستفهم هو إلا عن ظنه))<sup>(١)</sup>.

فجدد سيبيويه في هذا النص يصف أدق حالات المُخاطَب، وهو يتوغل في ما يفكر فيه السامع ويظنه، لذا يقتصر الحكم على ظن المُخاطَب لأنه لا يسأل عن ظنِّ غيره لأن الظن الكامن في نفوس الناس لا يسأل عنه إلا من يبطنه. وكأنما يصنف سيبيويه موضوعات الاستفهام إلى معانٍ فردية خاصة لا يعلمها إلا الفرد، وهي الخفي المستكن من خواطره وهواجسه ونواياه وظنونه<sup>(٢)</sup>.

يتضح أن سيبيويه اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المُخاطَب أحد عناصر الحال عند المتحدثين؛ لأن المُخاطَب يُقرَّب معنى فعل القول من الظن، فبإذا سأل المتكلم مخاطبه عن قوله فإن ذلك بمنزلة السؤال عن الظن ((وذلك أن القول والظن يدخلان على جملة، فتصورها في القلب وهو الظن أو العلم، والعبارة عنها باللسان وهو القول))<sup>(٣)</sup> لذلك بالغ بنو سليم في ذلك حتى جعلوا القول بمعنى الظن علامة، وهذا نابع من فهمهم لمعنى القول بمعنى الظن والاعتقاد<sup>(٤)</sup>.

وقد سار بعض النحاة على هذا المنهج السياقي الذي انتهجه سيبيويه في التحليل اللغوي إذ يقول أبو سعيد السيرافي: ((... وإنما يفعل في المُخاطَب إذا

استفهم عن ظنه؛ لأن أكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه: أ تقول كذا وكذا في كذا، أو ما تقول في كذا؟ إما يريد ما يعتقد إلى أي شيء يذهب... فإذا قالوا للمخاطب أ يقول زيد عمرو منطلق، حكوا؛ لأنه لم يكن أن يستفهم المُخاطَب عن ظنِّ غيره))<sup>(٥)</sup>.

ويقول ابن يعيش: ((ولما اشترط الخطاب فلان الإنسان لا يسأل عن ظنِّ غيره، إنما يسأل عن ظنِّ نفسه))<sup>(٦)</sup>.

وهذا ما سار عليه ابن عصفور أيضاً تبعاً لسيبيويه في منهجه، إذ قال: ((أشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب؛ لأن المُخاطَب قد يُستفهم عن ظنه ولا يكاد أن يُستفهم الإنسان عن ظنِّ غيره، لأنه لا يتوصل إلى حقيقة ذلك))<sup>(٧)</sup>.

وهذا يجعلنا نقول إن التحليل اللغوي للنصوص والظواهر النحوية واللغوية في ضوء محيطها وملايساتها الخارجية وعناصر ذلك المحيط، منهج عُرِفَ سيبيويه وأتبعه وشرَّعه للتحاة بعده.

(١) الكتاب: ١٢٢/١.

(٢) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٥، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبيويه (البحث): ٢٤.

(٣) شرح كتاب سيبيويه للسيرافي: ٤٥٨/١.

(٤) يُنظر: لهجة قبيلة سليم: ٧٣.

(١) شرح كتاب سيبيويه للسيرافي: ٤٥٩/١.

(٢) شرح المفصل: ٣٣٦/٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٥/١.

رَفَعُ  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّفِيعِيُّ  
أَسْلَمَ النَّبِيُّ الْغُرُورِيُّ

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

## سياق الحال في المنصوبات

#### ١. حذف عامل المفعول به جوازاً:

قد يؤدي المتكلم عبارته بأقل عدد من الألفاظ مستغنياً عما لا يحتاجه مؤدياً  
 المعنى الذي يقصده، وفي ذلك إيجاز بالقول ورشاقة بالمعيار، ولا يتأتى ذلك إلا  
 بقرائن حالية أو مقالية مغنية عن النطق باللفظ، قال ابن يعيش: ((إن قرائن الأحوال  
 قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى  
 بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز  
 وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فلاستغناء عنه))<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك الاستغناء عن فعل المفعول به جوازاً لدلالة الحال، وقد بحث  
 سيبويه هذه المسألة، إذ قال: ((وأما الموضع الذي يضم فيه وإظهاره مستعمل،  
 فحرف قولك: زيداً، لرجل في ذكر (ضرب) تريد: اضرب زيداً))<sup>(٢)</sup> وقد درس  
 مواضع حذف الفعل مبيّناً التقديرات التي يتطلبها الموقف، مفسراً أمثلتها اعتماداً  
 على قصد المتكلم واستغنائه عن الألفاظ لدلالة أحوالها عليها وعلم مخاطبه  
 بضمونها، ومن ذلك قوله: ((هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار  
 الفعل المستعمل لإظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل، وذلك قولك  
 زيداً وعزاً ورأسه، وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو تشتم أو يقتل فاكفيت بما هو  
 فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً أي أوقع صلك بزيد، أو رأيت رجلاً  
 يقول اضرب شر الناس فقلت زيداً، أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقلت فقلت:  
 حديثك، أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخير

(١) شرح المفصل: ٢٤٥/١.

(٢) الكتاب: ٢٩٧/١.



فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه<sup>(١)</sup> فسيبويه يجعل حذف الفعل جائزاً للمتكلم عند علم مخاطبه بمضمونه عن طريق الحال الدالة عليه التي يعيها كل من المستكلم والمُخاطَب فيكتفي المتكلم بها عن اللفظ بالفعل لأنها تقوم مقام العامل للناصب، قال الرماني: ((الذي يجوز في اضممار الفعل المأمور به أو المنهي عنه حذفه إذا كانت الحال دالة على المعنى، تقوم مقام اللفظ به، وصارت خلفاً منه في إحضار المعنى للنفس، والإفهام به كالإفهام باللفظ المحذوف... ولهذا جاز أن يغيروا الكلام عن حذو في الموضوع للاستغناء عنه بدلالة الحال، فلا يحتاج إلى التكلم به على هذه الشريطة ويكون الحذف أولى من الذكر، لأنه اقرب في إقحام المعنى واقل كلفة فيما يُعمل من النطق به))<sup>(٢)</sup>.

فغناصر سياق الحال هنا هي التي أغنت عن الفعل وجوزت اضمماره، وهي المتكلم ودلالة الحال والمُخاطَب، فالمتكلم تغنيه الحال المشاهدة التي تُحَقِّقُ علماً للمخاطب بالمحذوف، قال الرماني: ((إذا كانت الدلالة بهذه المنزلة فليس على المتكلم إلا أن يفهم المُخاطَب كما ليس عليه لو أُمِّ الكلام))<sup>(٣)</sup>.

وكذلك اعتمد سيبويه على تلك القرائن الحالية في تفسير اضممار الفعل في غير الأمر والنهي، بقوله: ((هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وجهة الحاج قاصداً في حياة الحاج قُلت: مَكَّةَ وَرَبَّ الكعبة، حيث زُكِّتَ أنه يريد مَكَّةَ كُتِبَ قُلت: يريد مَكَّةَ والله، ويجوز أن تقول مَكَّةَ والله على قولك أَرَأَيْتَ مَكَّةَ والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها لمس قُلت مَكَّةَ والله أي أراد مَكَّةَ إذ ذاك))<sup>(٤)</sup>.

(١) للكتاب: ٢٥٣/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٤٥/٢-٥٤٦.

(٣) المصدر نفسه: ٥٤٦/٢.

(٤) للكتاب: ٢٥٧/١.

فبدل نص سيبويه على أن اختيار المتكلم لنظام ما أو لترتيب دون سواء يكون بمراعاة الظروف والأحوال التي يكون عليها المُخاطَب فالروية العينية للمخاطب كانت مسوّغاً للمتكلم لصياغة نسق تعبيري يوائم تلك الحالة فمثلاً رؤية رجل يحمل متاع السفر في موسم الحج قاصداً مكة فهذا التّشديد يوحي للمتكلم بأن هذا الرجل يريد أداء مناسك الحج لأنّ هيئته تدل على ذلك، فحذف المتكلم ما كان مُشاهداً<sup>(١)</sup>.

واعتمد على ذلك أيضاً في قوله: ((أو رأيت رجلاً يسدّ سَهْمًا قَبْلَ القرطاس قُلت: القرطاس والله، أي يُصِيبُ القرطاس، وإذا سمعت رَقَعَ السهم في القرطاس قُلت: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، ولو رأيت ناساً يُنظرون الهلال وأنست منهم نَعْمَةً فَكَيَّرُوا قُلت الهلال وربّ الكعبة أي أَمْسَرُوا الهلال، أو رأيت منسرباً قُلت على وجه التّفاؤُل عَيْدَ الله أي يَقَعُ بعيد الله أو بعيد الله يَكُونُ، ومثّل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقّع فعلاً أو رأيته في حال رجل قد أَوْقَعَ فعلاً أو أخبرت عنه بفعل فتقول زيذاً، تريد اضرب زيذاً أو اُنْضَرْبِ زيذاً))<sup>(٢)</sup>.

فكان سيبويه هنا يقدم مشهداً مسرحياً يظهر فيه جماعة يترقبون الهلال وبعيداً عنهم يقف المتكلم وهو عارف بخبرهم، فإذا كَيَّرُوا عرف المتكلم أنهم قد أَمْسَرُوا الهلال لأنّ التكبير عندهم وعنده في مثل هذا المقام علامة رؤية الهلال، ويُخَذُ المُخاطَب موقفاً قريباً من المتكلم ناظراً إلى الجماعة غير عالم بخبرهم فإذا قال المتكلم: الهلال، فهم منه المُخاطَب أن الجماعة قد أبصرت الهلال<sup>(٣)</sup>.

فالنص الذي قدمه سيبويه نجده يتضمن عناصر سياق الحال ومتعلقاتها وهي:

(١) الجماعة المراقبون لولادة الهلال، وهؤلاء عند فيرث (المشتركون في

الحديث ممّن لهم علاقة بالحدث اللغوي).

(٢) المتكلم وموقعه البعيد عن الجماعة، وهو احد عناصر نظرية فيرث.

(١) يُنظر: مراعاة المُخاطَب في النحو العربي: ٩١.

(٢) للكتاب: ٢٥٧/١.

(٣) يُنظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٠٦.

(٣) معرفة المتكلم الضمنية بما اجتماعوا لأجله.

(٤) العادات الاجتماعية تفرض سيطرتها على السلوك اللغوي المتمثلة بتلائم التكبير وروية الهلال.

(٥) المُخاطَب وموقعه من المتكلم وهو أحد عناصر نظرية فيرث أيضاً.

(٦) رؤية المُخاطَب أو معرفته بوجود الجماعة.

(٧) عدم معرفة المُخاطَب لسبب اجتماعهم.

(٨) سماع المُخاطَب تكبير الجماعة<sup>(١)</sup>.

والملاحظ في كل هذه المواقف التي عرضناها أن سيبيويه أجاز أن يكتفي المتكلم بنطق كلمة واحدة في سياقات مختلفة وعدها كلاماً مقبولاً نظراً لكونها مفهومة من السامع لها، لأن الموقف التي قيلت فيه هذه الكلمة كفيل بإيضاح المقصود، وهذا دليل على اهتمام سيبيويه بدراسة اللغة الحية المنطوقة داخل سياقها الاجتماعي بعيداً عن الافتراضات.

فهذا منهج سيبيويه في تحليل النصوص وبيان المحذوف وتقديره، وهو منهج سيافي اجتماعي مستنبط من واقع اللغة كونها ظاهرة اجتماعية تعبر عن أفكار وتؤدي وظائف اجتماعية، لذلك كان الأولى أن يتمسك النحويون بهذه المنهج مستعينين بدلالة الحال على اغناء الألفاظ المذكورة بالمعنى المقصود من غير حاجة إلى التقديرات المستنبطة من معادلات العوامل والمعاملات التي تتأى باللغة عن وظائفها وغايتها الأصلية.

(١) يُنظر: مفهوم الجملة عند سيبيويه: ٢٠٦-٢٠٧. ١٤٤

## ٢. حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل:

إن النسق التعبيري في الجملة الفعلية يتكون في أغلب الأحيان من فعل وفاعل ومفعول به، إلا أن هذا النظام قد يُعدل عنه أحياناً فيحذف المتكلم ركناً من أركان الجملة مستنداً في ذلك إلى مبدأ الاقتصاد والاختزال في الحديث، ولم يكن ذلك اعتباطاً من المتكلم، فقد يستغني المتكلم عن ذكر فعل في الجملة بما يجده محققاً لقصد ومبتغاه لاطمئنائه أن مخاطبه يعلم ما اضمر.

وحذف الفعل ظاهرة واسعة في النحو العربي وقد اهتم بها النحاة لأمرين: أحدهما أن الفعل ركن أساسي فلا بُد من تقديره. والآخر: كونه عاملاً يحتاجه صنعة النحو من تعليل وقياس، ويمكن القول أن للمعنى حكماً في ذلك، وهذا يتساقى من ارتباط اللغة بمحيط استعمالها وعناصر الخطاب فيها كالمتكلم والمخاطب<sup>(١)</sup>.

وقد ألقى سيبيويه هذه الظاهرة بالبحث والدراسة، فقد درسها في أبواب عدة من كتابه ويؤن متى تُحذف الأفعال ويُستغنى عنها وما يصح من تقدير لها<sup>(٢)</sup>. ولعل هذا مبني على أساس معرفة سيبيويه للجملة حدودها واستقلالها، وإدراكه أن الجملة جزء من سياق كلام موصول، ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها ويعد بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي كالأحاد فيغتر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه<sup>(٣)</sup>.

وقد قسّم سيبيويه لفعل تبعاً للإضمار والإظهار على ثلاثة مجاز: ((فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمّر مستعمل إظهاره، وفعل مضمّر متروك إظهاره))<sup>(٤)</sup>. ولم يغيب عن ذهن سيبيويه في ذلك أن هذا الإضمار متوقف على ما تفرقه طبيعة اللغة واستعمالها من قرائن حالية أو مقالية تجعل الإضمار حسناً

(١) يُنظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله العلي، أطروحة دكتوراه: ٨٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢٩٦/١-٢٩٧.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٩.

(٤) الكتاب: ٢٩٦/١.

مقبولاً لتوقف المعنى على ذلك. وهذا راجع إلى قدرة المتكلم على الإجابة في بلاغة عبارته ووجازتها ليشهد أثرها في مخاطبه، وكذلك قدرة المخاطب على فهم المراد إذ يقول سيبويه: ((فلما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر (ضرب) ولم يخطر بباله، فنقول: زيداً، فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيداً، وتقول له: قد ضربت زيداً. أو يكون موضعاً يقبح أن يُعزى من الفعل نحو أن وقد وما أشبه ذلك))<sup>(١)</sup>.

فللمبايق الحالي الحكم الأخير في إضمار الأفعال، فما فيه دليل حالي اضمر وما لم يكن فيه ذلك الدليل وجب إظهاره، لأن المتكلم يضع في حسبانته الموقف وملابساته وحيثه، وقليلة مخاطبه كي يتصرف في بناء جملة وعبارته فتنسى ما توافر ذلك جاز له الأمران إذ يقول سيبويه: ((وأما الموضع الذي يضم فيه وإظهاره مستعمل فنحو قولك: زيداً، لرجل في ذكر ضرب، تريد اضرب زيداً))<sup>(٢)</sup>.

ومن المواضع التي تتارلها سيبويه في حذف الأفعال، حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل من أقوال العرب نحو: هذا ولا زعمائك، وكل شيء ولا شئمة حر، وكل شيء ولا هذا وما أشبهه، وقد عزا ذلك سيبويه إلى كثرة الاستعمال ودلالة الحال بما يبيئ للمتكلم الظروف المناسبة للاستغناء عن الفعل في هذه المواضع إذ يقول سيبويه: ((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وذلك قولك: هذا ولا زعمائك. أي: ولا أتوهم زعمائك، ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرمة، ونكر الديار والمنازل:

ديار مئة إذ مئى مسافة ولا يرى مثلاً عجم ولا عرب<sup>(٣)</sup>

كأنه قال: لنكر ديار مئة. ولكنه لا ينكر (النكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهم زعمائك لكثرة استعمالهم إياه، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهيه عن زعمه))<sup>(١)</sup>.  
فالمتكلم في مثل هذه العبارات يستغني بكثرة استعمال الألفاظ التي جعلتها معلومة لدى المخاطب ومفهومة ولا داعي إلى ذكرها، واستدلال مخاطبه أيضاً بالموقف الذي يجمع كلاً من المتكلم والمخاطب وحال الحديث المتمثلة بالنهاي إذ يقول الرماني: ((الذي يجوز في حذف الفعل الذي جرى الكلام به كالمثل، أنه إذا كثر إلى حد يبلغ به كثرة المثل في ظهور المعنى جاز حذفه للاستغناء عنه بظهور المعنى بما أبقى من الكلام، ولا يجوز إظهاره؛ لأنه يصير بمنزلة استعمال ما لا يحتاج إليه المعنى للآثار عنه وذلك نحو قولهم: هذا ولا زعمائك، فالمعنى فيه: هذا عظيم ولا أتوهم زعمائك معه. استعظماً لها في القبح وفيه معنى النهي عن الزعم))<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما ذكر سيبويه في قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ (النساء: ١٧١) فقد فسّر الحذف فيها تبعاً لمبايق الحال مراعيّاً اهتمام المتكلم بمخاطبه إذ قال سيبويه: ((وإنما نصبت خيراً لك... لأنك حين قلت: انتبه فانت تريد أن تخرجه من أمر ويتخله في آخر. وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انتبه وادخل فيما هو خير لك، فصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انتبه، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذروا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انتبه، قصار بدلاً من قوله: انت خيراً لك وادخل فيما هو خير لك))<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب: ٢٨٠/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٩١/٢. وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٨/٢.

(٣) الكتاب: ٢٨٣/١-٢٨٤.

(١) الكتاب: ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٢) الكتاب: ٢٩٧/١.

(٣) ينظر: ديوانه: ٣ والخزفة ٣٧٨/١.

ونجد الخليل وسيبويه يفسران الحذف في هذه الآية الكريمة مراعيين عناصر سياق الحال من متكلم ومخاطبه وما يلابس الحديث من أمر ونهي، فهما يقدران فعلاً لدلالة سياق الحال عليه وقد حذف هذا الفعل لكثرة الاستعمال ولعلم المخاطب بحال الحديث ((وهكذا فإن إضمار الفعل من حيث الوجوب والجواز عند سيبويه مظهر لغوي متاح في الاستعمال بشرط أن تدل عليه قرينة لفظية أو قرينة حالية، أما إذا أدّى الإضمار إلى لبس أو غموض في الدلالة نظراً للاختلاف إلى ما يدل عليه من السياق بشقيه فإنه يصبح أمراً مرفوضاً وغير جائز<sup>(١)</sup>)) لكن غير سيبويه لم يراع ذلك في تفسير الحذف في هذه الآية وتقديره، فقد ذهب الكمالي إلى تقدير المحذوف بـ ((يكن الانتهاء خيراً لكم)) وقد حُذِفَتْ ((كان)) واسمها وبقي الخبر، وذهب الفراء إلى التقدير بـ ((انتهوا انتهاء خيراً)) أي أن المحذوف مصدر لفعل الأمر وخبراً نعت له. وقد ركّز هذان القولان<sup>(٢)</sup>.

## ٢. عدم جواز إضمار فعل الغائب:

الإضمار هو الحذف ومرادف له، يدلنا على ذلك استعمال سيبويه لهذين المصطلحين، فقد وجدناه يستعمل المصطلحين للدلالة على مفهوم واحد، ويساوب بينهما في الموضع نفسه، ففي حديثه عن حذف الخبر بعد لولا نجد أن عنوان الباب هو ((باب من الابتداء يُضمر فيه ما يبنى على المبتدأ))<sup>(٣)</sup> فيستعمل مصطلح الإضمار، ولكنه عندما يعال لهذه الظاهرة يقول: ((ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام))<sup>(٤)</sup> فيستعمل مصطلح الحذف وهذا يدل على أن هذين

(١) لَر السباق، في مبني التركيب ودلالته، فتحى ثلث علم الدين، اطروحة دكتوراه: ١٦.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسمراني: ١٨١/٢.

(٣) للكتاب: ١٢٩/٢.

(٤) للكتاب: ١٢٩/٢.

المصطلحين بمعنى واحد<sup>(١)</sup>. خلافاً لما ذهب إليه بعض النحويين في التفارقة بين الحذف والإضمار، بأن الحذف يكون للمتروك إظهاره والإضمار للمستعمل إظهاره، إذ يقول ابن مضاء (ت٥٩٢هـ): ((النحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون - اعني حذافهم - إن الفاعل يضر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لا بد منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فمفهم من يقول هذا انتصيب بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به وهو الناصب فلا يوجد منصوب إلا بالناصب))<sup>(٢)</sup> فليس شرطاً أن يكون المحذوف للمتروك إظهاره، والمضمر للمستعمل إظهاره، واستعمال سيبويه يدل على ذلك أيضاً إذ يقول: ((هذا باب ما يُنْتَصَب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه))<sup>(٣)</sup> فقد استعمل الإضمار للمتروك إظهاره، وقال أيضاً في موضع آخر: ((فعل مضمر متروك إظهاره))<sup>(٤)</sup> فلذلك نجد أن ما توصل إليه أحد الباحثين من نتيجة مفادها: ((الإضمار يكون لما يستعمل إظهاره، والحذف لما يترك إظهاره، وعلى هذا فإن الإضمار ليس مرادفاً للحذف))<sup>(٥)</sup>.

إما هو أمر غير موفق ونتيجة غير دقيقة، مفتقرة إلى الاستقراء في كتاب سيبويه، فضلاً عن ذلك نجد هذا الباحث يناقض نفسه فيقول في موضع آخر: ((هذا يحملنا على الاستنتاج أن الحذف ليس مغايراً للإضمار ولكنه ليس مرادفاً له، فالإضمار يشمل الحذف إذ يكون لما استعمل إظهاره، في حين أن الحذف يختص

(١) يُنظر: للكتاب: ٢٢٤/١.

(٢) الرد على النحاة: ١٠٥-١٠٦.

(٣) للكتاب: ٢٧٣/١.

(٤) للكتاب: ٢٩٦/١.

(٥) الباحثة هنادي رشيد نية، في رسائلها للماجستير: العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، المقدمة إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأمريكية في بيروت ١٩٩٨، ص: ٥٠.

بما ترك إظهاره، فالحذف إذن نوع خاص من الإضممار يكون لما يستعمل إظهاره<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا لا نرى فرقاً بين الحذف والإضممار فكلاهما يعطي معنى واحداً والإضممار يوضع موضع الحذف وكذا القول عن الحذف فإنه يوضع موضع الإضممار<sup>(٢)</sup> والإضممار عند سيبويه يقع على ثلاثة أضرب هي<sup>(٣)</sup>: الأول: فعل مظهر لا يحسن إضمماره، نحو: أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر (ضرب) ولم يخطر بباله، فنقول زيداً، فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيداً.<sup>(٤)</sup> والثاني فعل مضمر متروك إظهاره نحو: إليك كائنك نبح، وإليك باعد، وإليك اتق<sup>(٥)</sup>. والثالث: فعل مضمر مستعمل إظهاره، نحو قولك: زيداً لرجل في ذكر (ضرب) تريد اضرب زيداً.<sup>(٦)</sup>

ومن خلال اطلاعنا على مواضع الإضممار أو الحذف في كتاب سيبويه ولاسيما الإضممار المستعمل إظهاره أي الجائز، أضح أن المحدد لذلك الإضممار أو الحذف للمتكلم إنما هو المخاطب، فكأنما كان المخاطب على علم بغصوى الرسالة كان المتكلم على سعة في إخراج النمط التركيبي للجملة.

فهذا كتائب عكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجب ذلك تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً على مضمونها الخيري<sup>(٧)</sup>.

(١) العلاقة بين الكثرة والحذف في كتب سيبويه: ٥٠-٥١.

(٢) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز: ١/١٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٧-٢٩٦/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٩٧/١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٩٧/١.

(٧) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٣٣٢.

وما يدل على ذلك في مسألة الإضممار، أنه لا يجوز إضممار أي فعل مالم يكن مسنداً لمخاطب، فلذلك لا يجوز إضممار فعل الغائب عند سيبويه كي لا يؤدي إلى اللبس على المخاطب، لأن المحدد لإضممار الفعل المخاطب، فإذا اضممر فعل الغائب جر ذلك إلى اللبس في الكلام إذ قال سيبويه: ((واعلم أنه لا يجوز أن تقول زيداً وأنت تريد أن تقول ليضرب زيداً أو ليضرب زيداً إذا كان فاعلاً ولا زيداً وأنت تريد ليضرب عمرو زيداً، ولا يجوز زيداً عمراً إذا كنت لا مخاطباً زيداً إذا أردت ليضرب زيداً عمراً وأنت مخاطبتي فإنما تريد أن أبلغه أنا أنك قد أمرته أن يضرب زيداً عمراً وزيداً وعمرو غائبان فلا يكون أن تضمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز زيداً وأنت تريد أن أبلغه أنا أنك أن يضرب زيداً لأنك إذا اضممرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت زيداً أنك تأمره هو بزيد فكهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك عليك، أن يقولوا عليه زيداً لتلا بشيئة ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل وكهوا هذا في الالتباس وضغف حيث لم يخاطب العامور كما كره وضغف أن يشيئة عليك ورؤيت بالفعل<sup>(١)</sup>)).

نجد سيبويه في هذا النص يتخذ دور الموجه اللغوي لمتكلم اللغة في ضرورة مراعاة مخاطبه من خلال أمن اللبس عن طريق الابتعاد عما يؤد هذا اللبس، لأن المتكلم لا يضممر ولا يحذف إلا إذا كان لدى مخاطبه علم بما اضممر، فكيف إذا اضممر كلام موجه لغيره فإن ذلك يجعل المخاطب يظن أن الكلام موجه له فيتولد اللبس عنده، ونجد في هذا النص السيبويي تعامل مع اللغة من خلال أفرادها وملامساتها، ومما يدل على ذلك عبارات الخطاب الواردة في هذا النص نحو: (تخاطب) و(تخاطبني) و(السامع)، إذ يقول كارتير (Carter) في هذا المقام: ((إنه من الصعب في أن نجادل أن اللغة بالنسبة لسبويه كانت دائماً تعمل أو تتواجد في

(١) الكتاب: ٢٥٤-٢٥٥/١.

سياق حقيقي بين المتكلم والمستمع، وإن الحذف ممكن فقط عندما يجعل السياق الحقيقي العناصر المحذوفة بيّنة<sup>(١)</sup>.

#### ٤. حذف الفعل في التحذير:

التحذير في اللغة مصدر الفعل حَذَرَ بتشديد الذال، التخويف أو هو تخويف شيء من شيء وتبعيده منه<sup>(٢)</sup>.

لما في الاصطلاح فهو: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه<sup>(٣)</sup>، ويقول ابن الناطم ((التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه))<sup>(٤)</sup> والأصل في التحذير أن يكون موجهاً إلى المخاطب<sup>(٥)</sup>.

والتحذير أسلوب يلجأ إليه المتكلم تنبيهاً للمخاطب لاجتناب مخوف قد يقع به، فهو أسلوب خاص بالمتكلم موجه إلى المخاطب ويتم هذا الأسلوب بطرائق عدة:

أولها: ضمير الخطاب (يا) مسنداً إلى مخاطب معين ويتركز معه المحذر منه الذي يكون معطوفاً نحو: إياك والأمد، أو مجروراً نحو: إياك من الأمد<sup>(٦)</sup>. وثانيها: المحذر منه مضافاً إلى ضمير المحذر ومعطوفاً عليه محذر منه آخر، نحو: رأيتك والسيف، ونفسك والأمد. وثالثها: ذكر المحذر منه فقط، إيساً مكرراً نحو: الأمد الأمد، أو مفرداً نحو: الأمد<sup>(٧)</sup>.

(١) M.G. Carter, Elision in the proceedings of the colloquim on Arabic grammar, p. ١٢٦.

(٢) نقلاً عن التقدير النحوي في كتاب سيبيويه، رسالة ماجستير، سعد حسن ضاروب، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦، ص: ٨٧.

(٣) يُنظر: لسان العرب: ٩٢/٣ (حذر)، كشف اصطلاحات الفنون: ٣٩٧/١.

(٤) يُنظر: شرح الحدود النحوية: ١٠١.

(٥) شرح ابن الناطم: ٤٣٢.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٣٢، ارتشاف الضرب، أبو حيان: ١٤٧٧/٣.

(٧) يُنظر: شرح ابن الناطم: ٤٣٢، شرح الكافية للرضي: ٨-٥/٢.

(٨) يُنظر: المصدران أنفسهم.

وأيّاً ما كانت الطريقة التي يتم بها أسلوب التحذير، سواءً بهـ (إيساً) لم يلزم مكرر أم مفرد، فإنّه يكون فيه الاسم نصباً، وقد أثار هذا النصب من دون عامل أحدثه النحاة، وكما دلتهم في البحث عن العوامل فلا يثمة من أن يكون - في نظرهم - فعل قد أحدث النصب. فاتفقوا على أن هذا الأسلوب لا يخلو من فعل نصب للاسم، واختلّفوا في تقدير الفعل المحذوف، وكان ممّا قدروه: أحذر، وأتق، وابعذر، ونح، وخل، ودع، وبعذر، وما أشبه ذلك. وكان لسيبيويه السبق في تقرير ذلك بقوله: ((هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذر: إياك، كذا قلت: إياك نح، وإياك باعد، وإياك أتق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي: اتق نفسك))<sup>(١)</sup> وعلى نهج سيبيويه سار الميرك، وابن السراج<sup>(٢)</sup>. وقدّر الابناري الفعل (أحذر) إذ يقول: ((فإن قيل: فلم انتصب قولهم: إياك والشرا؟ قيل لأن التقدير فيه: إياك أحذر))<sup>(٣)</sup> وذكر ابن يعيش أن تقدير هذا الفعل: أتق، أو جانب<sup>(٤)</sup>. وقدّره ابن عصفور بهـ (باعذر) ولحذر<sup>(٥)</sup>.

ويبدو أن هذا الأسلوب لا يتوقف على تقدير معين دون آخر بل كل ما يؤدي المعنى يصحّ تقديره، إذ إن سيبيويه لم يقدّر فعلاً محدداً بعينه، وإنما ذكر تقديرات عدة ثم قال وما أشبه ذا<sup>(٦)</sup>. فقد جاء في حاشية الصبان: ((والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد، ولا على تقدير: احذر، بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض، إذ المقرّر ليس أمراً متعبداً به لا يعمل عنه))<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب: ٢٧٣/١.

(٢) يُنظر: المختضب: ٢١٣/٣، الأصول: ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) أسرار العربية: ١٠٢.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٣١٧/٢.

(٥) يُنظر: شرح الجمل: ٢٥٢/٢.

(٦) يُنظر: الكتاب: ٢٧٣/١، معاني النحو: ٩٣/٢.

(٧) حاشية الصبان: ١٨٩/٣.

لما حكم هذا الفعل من حيث الإضمار والإظهار ففيه حكمان عند النحاة: أحدهما عدم جواز إظهاره، وذلك إذا كان التحذير بـ(إِـ) مفرداً أو مكرراً أو معطوفاً عليه، وكذلك إن كان التحذير بغير (إِـ) وكان المحذر منه مكرراً أو معطوفاً<sup>(١)</sup>، غير أن من النحويين من قال بجواز إظهاره نظراً إلى أن تكرير المعول للتأكيد لا يوجب حذف العامل<sup>(٢)</sup>.

والحكم الآخر: جواز ذكر فعل التحذير وذلك إن كان التحذير بغير (إِـ) والمحذر منه مفرداً غير مكرر، إذ قال سيبويه: ((فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو اللجدار، كان إظهار الفعل جائزاً، نحو قولك: اتقى رأسك، وأحفظ نفسك واتق اللجدار))<sup>(٣)</sup>.

وقد أوجب النحويون إضمار الفعل في التحذير بـ(إِـ) أو المكرر أو المعطوف وشذّبوا على ذلك حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة ففي قولهم: إياك والأسد، إياك اسم مضمّر منصوب للموضع، والناصب له فعل مضمّر وتقديره إياك باعد وإياك نحّ وما أشبه ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقد فسّر سيبويه هذا الحذف في أسلوب التحذير في ضوء عناصر سياق الحال إذ إن هذا الفعل المقرّر يحذف لكثرة استعماله من قبل المتكلمين ممّا أدّى ذلك إلى فهمه من قبل المخاطب، ولدلالة الموقف التحذيري عليه ما أدّى إلى الاستغناء عنه إذ يقول سيبويه: ((وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من للفعل))<sup>(٥)</sup> وقال في موضع آخر مفسّراً الحذف في المحذر المكرر والمعطوف: ((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثبوتها لكثرتها في

(١) يُنظر: الكتاب: ٢٧٣/١، المقضب: ٢١٥/٣، أسرار العربية: ١٠٢، شرح المفصل: ٣١٢/٢-٣١٣.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٧/٢.

(٣) الكتاب: ٢٧٥/١.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٣١٢/٢.

(٥) الكتاب: ٢٧٤/١.

كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المعقول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل))<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن سيبويه قد استعان بالسياقين اللغوي والحالي في تفسير هذه الظاهرة، فهو هنا يستعين بدلالة حال المتكلم الدالة على أنه يحذر المخاطب من أن يذكر الفعل، كما يستغني بدلالة إياك نفسها على التحذير عن ذكر الفعل، وذلك أن العرب اكتفت بإياك عن الفعل، فصارت إياك بمنزلة اللفظ بالفعل، وكذلك نجد المخاطب في هذا الأسلوب قد اكتفى بدلالة سياق الحال على التحذير عن ذكر الفعل وبذكر إياك الدالة على التحذير كذلك<sup>(٢)</sup>.

ونجد سيبويه في النص الثاني يستعين بالسياقين أيضاً للدلالة على المحذوف من الجملة، إذ إنّ حال التحذير تدل على هذا الفعل فلا داعي إلى ذكره، كما أن التكرار - وهو من السياق اللغوي - سوّغ لأحد الاسمين أن يقوم مقام الفعل، وذلك لأن التكرار هنا يُفهم التحذير، فإذا ذكرتها مفردة لم تدل على معنى الفعل لذا يحسن إظهاره<sup>(٣)</sup>.

والظاهر أن للقصود والمقام وما يقتضيه الحال أثراً في صياغة الكلام وأسلوبه، إذ إن هذه الأمور هي التي تتحكم في حذف الفعل وذكره لا لشيء آخر مرتبط باللفظ وما شابهه، فلما كان غرض المتكلم تحذير المخاطب بأقصر الطريق وبما يحفظ المخاطب من الوقوع في المحذور، إذ إنّ التطويل قد يؤدي إلى تفويت هذا الغرض. تطلب منه ذلك إيجاز كلامه واختصاره بطريق الحذف، ولا سيما كون الحال أو المقام دالاً على الفعل المحذوف وقد علم المخاطب به.

وهذا أمر قد تنبّه إليه حدّاق النحويين مراعين المحيط الذي تولّد فيه الأساليب الخطابية وصياغتها وفقاً له، فقد قال الرماني: ((لأنّ التحذير ممّا يخاف منه وقوع

(١) الكتاب: ٢٧٥/١.

(٢) يُنظر: الدلالة والتعميد للنحوي: ٤٢٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٢٣.

المخوف فهو موضع افعال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام<sup>(١)</sup> ووجد الرضي الاسترلابي أن الحذف إنما وجب ((لان القصص... أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذرَه من ذلك المخنور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شرف المكره أن يرهق<sup>(٢)</sup>)) وهذا ما صرح به الجلي<sup>(٣)</sup>.

##### ٥. حذف عامل المفعول المطلق وجوباً:

قد يحذف العامل في المفعول المطلق وجوباً في مواضع منها: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: قياماً لا قعوداً، أي: فَمَ قياماً ولا تقعد قعوداً، والدعاء نحو: سقياً لك، أي سقاك الله، وبعد الاستفهام التوبيخي، نحو: أقياماً وقد قعد الناس، وكذلك يحذف وجوباً إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين وكان المصدر مكرراً أو محصوراً، نحو: زيد سيراً سيراً، وما زيد إلا سيراً، ويحذف أيضاً إذا قصد به التثنية بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو: لزيد صوت صوت حمار<sup>(٤)</sup>.

وقد بحث سيبويه حذف العامل في هذه الأنواع وفسر ذلك الحذف لكل نوع وبين تقديره مراعاة سياق الحال وعناصره من متكلم ومخاطب ودلالة حال فقد قال في حذف العامل بعد الاستفهام: ((ولما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فتوكل: أقياماً يا فلان والناس قعوداً وأجوساً والناس يعثون، لا يريد أن يُخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ولكنه يُخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام))<sup>(٥)</sup> فسيبويه يعتمد على المتكلم والمخاطب والحال في تفسير معنى هذه

(١) الأشباه والنظائر، السيوطي: ٣٠٧/١.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٨/٢.

(٣) يُنظر: الفوائد الضيائية، الجلي: ٣٧٧/١.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٢٢٢/١-٢٢٣، شرح الكافية للرضي: ٢٧٤-٢٨٩، شرح ابن عقيل: ٥٦٣/١-٥٧١.

(٥) الكتاب: ٣٣٨/١.

الجملة، فدلالة حال المخاطب من القيام والجلوس أغنت المتكلم عن ذكر فعل القيام أو الجلوس، وهذا ما نجده في حذف عامل المكرر إذ قال: ((وكتلك إن أخبرت ولم تستفهم تقول: سيراً سيراً عنيت نفسك أو غيرك وذلك أنك رأيت رجلاً في حال سير أو كنت في حال سير أو ذكر رجل يسير أو ذكرت أنت يسير وجري كلام يحسن بناءً هذا عليه كما حسن في الاستفهام))<sup>(١)</sup>.

وكذلك يتضح اعتماد سيبويه على سياق الحال في تقدير حذف عامل المصدر التثنيبي في قولهم: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، بقوله: ((هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المثنى به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صراخ صراخ الكلى... فإِذَا انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لما قلت: له صوت علم أنه قد كان ثم فصل قولك له صوت بمنزلة قولك فإذا هو بصوت فحملت الثاني على المعنى))<sup>(٢)</sup> فالفعل هنا مضمر وما يدل عليه الحال الذي يمر به المتكلم فينقله بقوله: ((له صوت)) الذي فيه دلالة على العمل الذي يقوم مقام الفعل فينتصب (صوت) الثانية إذ إن الحال المشاهدة من المتكلم بمنزلة العامل الذي ينصب لأنه عمل.

وهذا دليل على اعتماد سيبويه على حواس المتكلم ويعمل بها حذفه لألفاظ اقتضى القياس اللغوي أن تذكر في الكلام، وكأنما أحسن بأن الأفكار لا تتفاضل بالألفاظ فحجب فقد يدرك السمع ما يريد اللسان التعبير عنه لذا لا يسكن المتكلم الألفاظ التي عرقها المخاطب<sup>(٣)</sup>.

هذا إذا كان الاسم بعد الفعل المضمر منصوباً، إذ أنه يدل على موقف قائماً في حال مرور المتكلم به، أما إذا ارتفع الفاعل معني مختلف، لذلك نجد سيبويه يفرق

(١) الكتاب: ٣٣٩/١.

(٢) الكتاب: ٣٥٥/١-٣٥٦.

(٣) مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٩٥.



بين وجهي الرفع والنصب في هذه التركيب تبعاً لسياق حالها، ومن الأمثلة على ذلك قول القائل: له علمُ الفقهاء، قال سيبويه: ((لم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم ولكنك أردت تذكر الرجل بفضل فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها كقولك له خُصِبَ خُصِبَ الصالحين لأن هذه الأنبياء وما يُشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات؛ وعلى هذا الوجه رُقع الصوت، وإن شئت نصبت فقلت له علمُ الفقهاء كأنك مررت به في حال تعلم وتفهّم وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالمٌ))<sup>(١)</sup>.

فالنصب بين موقفاً يمر به المتكلم على المعنى وهو يتعلم ويتفهم ولما يصبح عالماً لما الرفع فالموقف يتغير إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فأصبح عالماً. فهذا هو الفرق بين النصب والرفع في هذا الباب، قال سيبويه: ((وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت علاج وأن العلم صار عندهم بمنزلة الليز والرجل... وإذا قال له صوت صوت حمار فإيما أخبر أنه مر به وهو يصوت صوت حمار، وإذا قال له علم علم الفقهاء فهو يُخبر عما قد استقرّ فيه قبل رؤيته وقبل سَمْعِهِ منه أو رآه يتعلم فاستدلّ بحسن تعلمه على ما عنده من العلم ولم يرد أن يُخبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال لُغِيه إياه))<sup>(٢)</sup>. فزرى المتكلم والمُخاطَب هما الأساس الذي يبني عليه سيبويه أغلب تفسيراته للظواهر اللغوية والتركيبية ويفرق به بين الأوجه الإعرابية المتعاقبة على مفردات الجملة الواحدة.

(١) الكتاب: ٣٦١/١ - ٣٦٢.

(٢) الكتاب: ٣٦٦/١.

## ٦. المصدر النائب عن فعله في الدعاء:

يحذف عامل المصدر عند النحويين وجوباً، وذلك إذا قصد به المتكلم دعاءً لإنسان أو عليه وذلك نحو: سقياً ورعياً، ونحو: خيبة ودفراً، وجدعاً، وعقراً ويوساً، وغيرها مما يُقصد به الدعاء.<sup>(١)</sup>

في هذه المصادر جاءت منصوبة على هذا المعنى وقد فُسِّر النحاة النصب فيها على إضمار فعل إضماراً لازماً والتقدير في (سقياً): سقاك الله سقياً، ورعياً: رعاك الله رعياً. والمصدر هنا نائب عن الفعل المحذوف<sup>(٢)</sup>.

وقد بحث سيبويه هذه المسألة في ضوء سياق الحال جاعلاً قصد المتكلم المسوغ لنصبها وحذف أفعالها، إذ إن هناك علاقة كبيرة في مثل هذه الأمشاط اللغوية بين هيأتها التركيبية وحالاتها الإعرابية وقصد بآئها، ومن ثم نستطيع الوقوف على معانيها، إذ قال سيبويه مفسراً نصب هذه المصادر: ((وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكرَ مذكور فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وخيك الله خيبةً، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب وإنما اختزل الفعل ها هنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل... ومما يدلّك أيضاً على أنه على الفعل نصب، أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً كما يبني على عبد الله إذا ليتكته، وإنك لم تجعله مبنياً على اسم مضمّر في نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه.))<sup>(٣)</sup>.

فما يُحدّد نصب هذه المصادر وحذف عواملها المعنى الذي يقصده المتكلم عند سيبويه، إذ إن المتكلم إذا قصد بهذه المصادر الدعاء فإنها منصوبة على فعل دعائي من لفظ المصدر وقد ناب هذا المصدر مناب الفعل لأنه يؤدي معناه ويساق توكيداً له. وكذلك فإن هذه المصادر لم يذكرها المتكلم لخير عنها بشيء كما يخبر

(١) يُنظر: الكتاب: ٣١٢-٣١٣، شرح المفصل: ٢٢٢/١.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣١٢/١ شرح المفصل: ٢٢٢/١.

(٣) الكتاب: ٣١٢/١.

عن زيد إذا قال: زيد قائمٌ، وإنما هي تركيب يعمد إليها المتكلم عندما يدعو لإنسان أو عليه، وقد لجأ المتكلم في هذا التركيب إلى إيجاز العبارة ليكون القصد واضحاً مؤثراً في مخاطبه وتؤدي معناها المراد عنده لذلك يأتي بالمصدر مجرداً من فعله مضمرأ في نيته لعلم مخاطبه بقصده وربما يأتي به تركيداً فيقول: سقاك الله سقياً<sup>(١)</sup>. فنجد المتكلم في كثير من الظواهر النحوية عند سيبويه يلجأ إلى ما يزيد عبارته وضوحاً، وتلك هي غاية سيبويه ومشوده، لذلك إن من الأشياء التي تزيد في إيانة الدعاء بالمصدر هنا، الإتيان بالمصدر المنصوب مشفوعاً بجوار لضمير المخاطب المعني بالدعاء، فيقول: سقياً لك، ورعياً لك، ولك هنا للتبيين عند سيبويه إذ يقول: ((ولمّا ذكرهم (لك) بعد سقياً، فلمّا ليبينوا المعني بالدعاء، ورعياً تركوه استثناء، إذا عرف الداعي أنه قد علم من معني. ورعياً جاء به على العلم تركيداً))<sup>(٢)</sup>.

ونجد سيبويه في هذا النص يتخذ عنصر المتكلم الأساس الذي يتكأ عليه في تفسير مكونات هذا التركيب الدعائي، إذ إن الدعاء معني راجع إلى قصد المتكلم لذا كان منحي سيبويه في تفسير الظواهر النحوية مرتبطاً بالمعني الذي يؤديه التركيب والذي يرتبط بالقصد والفائدة وهذا لا يتحقق إلا من خلال تفسير للتصويع في ضوء ملائمتها ومستعملها.

ويضع سيبويه هنا قاعدة تعد في العلم الحديث من المعايير التداولية، وهي قاعدة تمييزية بين الخبر والإنشاء يكون أساسها قصد المتكلم، فقصد المتكلم هو ما يفرق بين كون الكلام خيراً أو إنشاءً، فإذا كان قصد المتكلم الدعاء فإن المصدر ينتصب، وإذا كان قصده الإخبار فإنه يرتفع<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للمبراني: ٢/٢٠٥، شرح المفصل: ١/٢٢٢.

(٢) الكتاب: ١/٣١٢-٣١٣.

(٣) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب: ٧٨.

## ٧. حذف المستثنى:

قد يُحذف المستثنى في الكلام وذلك بعد (إلا) و(غير) المبتوتين بـ(ليس) ولا يستعمل هذا الحذف إلا بعد (ليس) ولو كان مكان (ليس) غيرهما من ألفاظ الجحد لم يجر الحذف، وذلك نحو: ليس إلا وليس غير، والمراد ليس إلا ذلك، وليس غير ذلك<sup>(١)</sup>.

فالمتكلم هنا لجأ إلى الاختزال في الهياة التركيبية لجملة الاستثناء وأورد ذلك على جهة الاختصار، لغرض دلالي قد يؤديه هذا التركيب ما لا يؤديه غيره، وقد فسر سيبويه هذا الاختزال بقوله: ((هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفاً وذلك قولك ليس غير وليس إلا كأنه قال ليس إلا ذلك وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني))<sup>(٢)</sup>.

فسيبويه كي يُكَلِّل هذه العبارة التي جعلها الحذف على تلك الهياة ينفذ إلى سياق حالها ومحيطها الخارجي الذي قيلت فيه، فيتخيل قائلها عارفاً مقصده وهذا واضح من قول سيبويه (كأنه قال ليس إلا ذلك وليس غير ذلك) وبعد ذلك يُعَلِّق قول هذا المتكلم بالعلاقة التواصلية بينه وبين مخاطبه فالمتكلم يروم الخفة كي يؤدي رسالته ببسر وسهولة اكتفاءً بعلم مخاطبه ما يعني وفي ذلك قال ابن يعيش: ((قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغير، وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يُستثنى به من ألفاظ الجحد؛ لعلم المخاطب بمراد المتكلم، وذلك قولك ليس غير وليس إلا والمراد ليس إلا ذلك وليس غير ذلك))<sup>(٣)</sup>.

فالذي يبدو أن المتكلم هنا يروم الاختصار والإيجاز لتوافر الأسباب التي يمكن أن تُعني عن المحذوف لفترة الألفاظ على الدلالة على ما حذف من الكلام فضلاً عما يمتلكه المخاطب من معرفة بقصد المتكلم كل ذلك جعل المتكلم يعميل إلى

(١) يُنظر: الكتاب: ٢/٣٤٤-٣٤٥، المقنضب: ٤/٤٢٩، الأصول في النحو: ١/٢٨٣.

(٢) الكتاب: ٢/٣٤٤-٣٤٥.

(٣) شرح المفصل: ٢/٤٤٧، وينظر: المقنضب: ٤/٤٢٩، الأصول في النحو: ١/٢٨٣.

الإيجاز . ويترك ما يمكن أن يستغني عن ذكره فضلاً عما يؤديه هذا الإيجاز من حلاوة التأمّل والاستنباط من لدن المخاطب<sup>(١)</sup>.

وهذا يتكرّر بما يسمى بالافتراض المسبق (presupposition) في التداولية إذ يوجه المتكلّم حديثه إلى المخاطب على أساس ما يفترض سلفاً أنه معلوم له، فإذا قال شخص لآخر: أغلق النافذة، فالمفترض سلفاً أنّ النافذة مفتوحة، وإن هناك مسوغاً يدعو إلى إغلاقها، وإن المخاطب قادر على الحركة، وكل هذا موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلّم بالمخاطب<sup>(٢)</sup>.

#### ٨. الاستثناء بـ (ليس) و (لا يكون):

قد يستثني المتكلّم العربي بـ (ليس) و (لا يكون)، نحو: لقبل الرجال ليس محمداً، وأقبلت النساء لا يكون هناءً، وفي الحديث: ((ما انهر الدم فكلوا ليس المسن والظفر))<sup>(٣)</sup> وقول النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم: ((يطيع المؤمن على كل خلق ليس الكذب والخيانة))<sup>(٤)</sup> وهذان الفعلان إذا استعملتا في الاستثناء كانا بمعنى واحد، هو الإفراد والتذكير.<sup>(٥)</sup>

وقد وقف النحاة أمام هذا النوع من الاستثناء بعد ما وجدوا أنّ هذا التركيب يستوجب تفسيراً نحويّاً ملائمة لما أثبتوه من قواعد، وقد لفت انتباههم الاسم المنصوب بعد ليس ولا يكون، ولا مرفوع ظاهر في سياق جملتهما فقرروا أنّ في ذلك إضماراً على أنه اسمها وخبرها ما يُستثنى، والتقدير: قام القوم ليس أو لا يكون بعضهم زيداً، إذ قال سيبويه: ((هذا باب لا يكون وليس وما أثبتتهما فإذا

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٦٧-٦٨.

(٢) يُنظر: أفق جديدة في البحث اللغوي للمعاصر: ٢٦.

(٣) صحيح البخاري: ٢٢٦/٦، صحيح مسلم: ٧٨/٦.

(٤) الجامع الصغير، للسيوطي: ٧٦٢/٢.

(٥) يُنظر: للكتاب: ٣٤٧/٢، الفلّ في النحو: ٢٥٠-٢٥١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٦١/٢، معاني النحو: ٢٣٣/٢.

جامعاً وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيهما إضماراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء<sup>(١)</sup> وسيبويه كعادته يربط أساليب العرب في كلامها بصحيط الاستعمال اللغوي أخذاً بحسبائه العلاقة التواصلية بين المتكلّم والمُخاطب، نافذاً على هدي ذلك إلى تفسير أغراض المتكلّمين تجاه المخاطب للوصول إلى قاعدة نحوية واضحة خالية من الغموض، إذ قال سيبويه مُفسّراً ذلك الإضمار في قول المتكلّم: ما أتاني القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً ((كأنّه حين قال أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلدّه أنّ بعض الأئتين زيد حتى كأنّه قال: بعضهم زيد، فكأنّه قال: ليس بعضهم زيداً، وترك إظهار (بعض) استثناءً))<sup>(٢)</sup>.

والتأمّل في هذا النصّ يجد أنّ سيبويه يصف ما في نفس المُخاطب كما يدركها المتكلّم، وكأنّه يسبر غور تلك النفس، ويعلم ما فيها من أحاسيس ومشاعر، وعبارة (قد وقع في خلدّه إن بعض الأئتين زيد) وصف لباطن المُخاطب، واستجلاء لما يدور في عقله، لذا قُتر الكلام بما يدل على التبعيض.<sup>(٣)</sup>

فالمُتكلّم في هذا الأسلوب عندما يذكر الفعل ويسند إليه فاعله فقد يكون وقع في نفس المُخاطب أنّ هذا الإنسان تضمن كل الفاعل من دون استثناء، لذا يبادر المتكلّم إلى استثناء من خرج من هذا الحكم لينبّه السامع، إذ يقول ابن عصفور: ((ألا ترى أنك إذا قلت أو عنيت بذلك قولاً من جملتهم زيد، حصل في خلد المُخاطب أنّ بعض القائلين زيد، فتقول: ليس زيداً، تريد ليس بعضهم زيداً، أيها المُخاطب كما توهمت من قلبي: قام القوم))<sup>(٤)</sup>.

وربما يكون هذا النوع من الاستثناء أؤكد من الاستثناء بـ (لا) وغيرها، لأنّه أسلوب متضمن معنى النفي فضلاً عن معنى الاستثناء لأن علاقة الاستثناء بالنفي

(١) للكتاب: ٣٤٧/٢.

(٢) للكتاب: ٣٤٧/٢.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٦١/٢.

أنشبه ما تكون علاقة الجزء بالكل، ومن هنا استعملت أكثر أدوات الاستثناء لتأكيد نفي المراد ومنها ليس ولا يكون.<sup>(١)</sup> ففي قولنا: حضر الطلاب ليس زيداً، كأنْ المُخاطَب تصور أن زيدا هو الذي حضر، ففتينا ذلك عنه، وفي قوله (صلى الله عليه واله وسلم): ((يُطِيع المؤمن على كل خلق)) كأن المُخاطَب تصور أيضاً أنه يُطِيع على الكذب والخيانة ففي ذلك عنه فقال: ((ليس الكذب والخيانة)) أي ليس من خلق المؤمن الكذب والخيانة.<sup>(٢)</sup>

وما دام معنى الاستثناء يفهمه المُخاطَب فاغلب الظن أنه لا حاجة بنا إلى تقدير المرفوع بعد (ليس) و(لا يكون) إذ المعنى تام ولا يحتاج إلى هذا التقدير، اللهم إلا إذا كانت الغاية منه تعليمية لإيضاح القاعدة النحوية، وعلى ذلك فإنَّ الأولى أن يكون المنصوب بهما مستثنى لأنه كما يقول الخليل: ((مخرج مما أدخلت فيه غيره))<sup>(٣)</sup> لأن جملة خبراً يستتبع تقدير اسم له ولو أظهرَ هذا الاسم لجرَّه للكلام من كل سمات الاستثناء، فضلاً عن ذلك فإنَّ الضمير المستتر هنا عائِد لغائب وهذا خلاف ما قرره النحويون من أن الضمير الواجب الاستمرار إنما هو ضمير المتكلم وضمير المُخاطَب.<sup>(٤)</sup>

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء الأصل فيهما رد على كلام سابق، كأنْ قللاً قال: حضر خالد لا الطلاب، فقيل له: حضر الطلاب ليس خالداً، وهما يحملان معهما معنى النفي.<sup>(٥)</sup>

واغلب الظن أن ما ذهب إليه ربما يصدق على نوع من الكلام ولا يصدق على نوع آخر فقد لا يكون لهما علاقة أو اتصال بأي كلام سابق لأن المتكلم قد يقصد أن يخبر المُخاطَب عن شيء لم يكن في خلد مخاطبه منه علم.

#### ٩. حذف عامل الحال:

الحال لا يُلْزَمُ لها من عامل إذا كانت معربة ولا يكون العامل فيها إلا فعلاً، نحو: جاء زيد ضاحكاً، فـ(ضاحكاً) حال والعامل فيها الفعل المذكور (جاء) أو يكون العامل فيها جاريماً مجرى الفعل من الأسماء كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة، نحو: زيد ضارب صرّاً، قائماً، فالعامل اسم الفاعل (ضارب). أو يكون العامل فيها معنى فعل كقولنا: زيد في الدار قائماً، فـ(قائماً) حال من المضمَر في الجار والمجرور وهو العامل فيها لتبليته عن الاستقرار.<sup>(١)</sup> وهذا العامل قد يُحذف من جملة الحال، جوازاً أو وجوباً، ولا يَتِمُّ ذلك إلا بقرينة دلالة عليه، إما حالية وهي دلالة الحال المشاهدة، أو مقالية وهي تقدم ذكره.<sup>(٢)</sup>

وقد عرض سيبويه هذه المسألة ودرسها في ((باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال فتصاحب الفعل، استقيمت أو لم تستقم)) نحو: قائماً وقد قعد الناس أو قاعداً علم الله وقد سار الراكب<sup>(٣)</sup>، وكذلك في ((باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل)) نحو: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: التكميلات، أبو البقاء: ٦٧، التراكيب اللغوية في العربية، د. هادي نهر: ٣٥٤.

(٢) يُنظر: معاني النحو: ٢/٢٣٤.

(٣) الكتاب: ٢/٣٣٠.

(٤) يُنظر: في النحو العربي، نقد وترجيح: ٢٥٩.

(٥) يُنظر: معاني النحو: ٢/٢٣٤.

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٢/٣٧٥-٣٧٦، شرح الكافية للرضي: ٢/٥٤.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٢/٤٠٠، شرح الكافية للرضي: ٢/٨٤.

(٣) يُنظر: الكتاب: ١/٣٤٠.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١/٣٤٢.

وحل أمثلة هذه المسألة في ضوء سياق الحال جاعلاً للقرائن الحالية أساساً في تقدير عامل الحال المحذوف، فقد قال في قولهم: أقاتماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، في الاستفهام. أو أقاعداً علم الله وقد سار الركب من دون استفهام: ((وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبّهه فكأنه لفظ بقوله أقرؤ قائماً ولقعد قاعداً ولكنه حذف استثناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل فجري مجرى المصدر في هذا الموضع))<sup>(١)</sup>.

فسيبويه هنا يسترجع العناصر المحذوفة في تركيب العبارة اللغوية لأنه يدرك أن هذه العبارات قيلت بألفاظ أقل مما تدل عليه من معان، ويجعل المسوّغ لذلك اطمئنان المتكلم إلى مخاطبه بدلالة الحال التي تغني عن ذكر ألفاظ في عبارته، قال المبرد: ((ولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الاضمار؛ لأن الفعل إنما يضمّر إذا دل عليه دال))<sup>(٢)</sup> إذ إن جملة الحال تدل على معناها بحال مشاهدتها وإن اختزلت بعض ألفاظها فساعد ذلك على اضممار العامل فيها، أما خلاف ذلك فلا يجوز الاضمار فقد قال السيرافي: ((لا يجوز اضممار الفعل الدال على الحال إلا أن تكون الحال المشاهدة تدل عليه، ولا يجوز أن يقول إنسان — مبتكناً من غير حال تدل — قائماً يا زيد... وإلما جاز أن يقول: أقاتماً وقد قعد الناس لما شُهد منه من القيام والتعمّل له))<sup>(٣)</sup>. وقال سيبويه في موضع آخر: ((ومثل ذلك: عائداً بالله من شرّها كأنه رأى شيئاً يُقَى فصار عند نفسه في حال استعلاء حتى صار بمنزلة السذي رآه في حال قيام وقعود لأنه يرى نفسه في تلك الحال))<sup>(٤)</sup> فهذا أيضاً يتّضح اعتماده على عناصر سياق الحال في تحليل هذا التركيب المختزل (عائداً بالله من شرّها) عندما يردّه إلى ملائمته الخارجية جاعلاً دلالة الحال التي كان المتكلم يراها

مسوّغاً في حذف العامل في الحال مبتعداً عن تفسير هذه الظاهرة بمعطيات نظرية العامل، بل يتّسع في تحليل التركيب إلى وصف المواقف الخارجية التي تستعمل فيها وما يلائس هذا الاستعمال من حال المُخاطَب وحال المتكلم وموضوع الكلام<sup>(٥)</sup>. وكذلك سار سيبويه على المنهج نفسه في تقدير عامل الحال الجامدة المحذوف في قولهم: أتميمياً مرّةً وقيسياً أخرى. فقد قال: ((وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلوّن وتنقّل فقلت: أتميمياً مرّةً وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحول تميمياً مرّةً وقيسياً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويُخبره عنه ولكنه ويخيه بذلك))<sup>(٦)</sup>.

فدلالة الحال هي التي سوّغت للمتكلم الإيجاز في عبارته مع المُخاطَب وإلا لم يجز ذلك، ودلالة الحال هنا هي كما عرّف عنها سيبويه التلوّن والتنقّل لأنه لم يثبت لأمم المتكلم من المُخاطَب، كقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

أفي الملمّ أغيّراً جفّاءً وغفّظاً  
أي تنتقلون وتتلوّنون مرّةً كذا ومرّةً كذا<sup>(٨)</sup>.

فالأسماء المنصوبة في هذه العبارات وأمثالها التي تدل على التلوّن والتنقّل، أحوال والعامل فيها فعل محذوف تقديره: أتحول أو تنقّل، كان المتكلم رأى مخاطبه في حال تحول من حال إلى حال لا يثبت على شيء، كأنه يثبت له هذه الحال ويوتّخه عليها وليس يسترشده عما يجبهه وإن كان بلفظ الاستفهام<sup>(٩)</sup>.

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٨.

(٢) الكتاب: ٣٤٣/١.

(٣) هذ بنت عتبة، يُنظر: الكتاب: ٢٤٤/١، الخفاعة: ٥٥٦/١.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٣٤٤/١.

(٥) يُنظر: شرح المفصل: ٤٠١/٢.

(١) الكتاب: ٣٤٠/١-٣٤١.

(٢) المقتضب: ٢٢٨/٣، ويُنظر: ٢٦٤/٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٣٠/٢.

(٤) الكتاب: ٣٤١/١.

فنجذ سيبويه وهو بصدد أداء مهمته في إيضاح هذه الأقسام التعبيرية المسموعة عن العرب وتحليل الظواهر الإعرابية لها تعبيراً عن وظائف كلامية معروفة، يستعيد السياق الذي ولدت فيه والجو الاجتماعي أو النفسي الذي رافق ولادتها مما سماه (الحال) أي المقام الذي قيلت فيه<sup>(١)</sup>.

#### ١٠. الحال الجامعة؛

الأصل في الحال عند النحويين الاشتقاق<sup>(٢)</sup>، لأنها في المعنى صفة والصفة مشتقة أو في معنى المشتق<sup>(٣)</sup>. وهذا الغالب عليها لكن ليس باللائم، فقد جاءت في بعض المواضع جامدة والدلالة فيها على حياة واضحة، وشرط ذلك صحة تأويله بمشتق<sup>(٤)</sup>. والحق أنه لا حاجة إلى ذلك للتأويل؛ لأن كل ما دل على حياة صَحَّ أن يقع حالاً، إذ إنَّ الحال هو المبين للحياة، وكلُّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتكلّف تأويله بمشتق<sup>(٥)</sup>.

والمواضع التي قد تأتي فيها الحال جامدة محددة عند النحويين، وهي الدلالة على السعر في نحو: بعه مدّاً بدرهم، إذ المعنى بعه مستقراً كل مدٍّ بدرهم، والدلالة على التفاعل نحو: بعه مدّاً بيد، أي مناجزة، أو كلمته فاء إلى في، أي مشافهة، والدلالة على التشبيه نحو: كَرَّ زيدٌ أسداً، أي مشبهاً الأسد، والدلالة على الترتيب نحو: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناح: ٢١٥.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٧٠/٢، شرح ابن عقيل: ٦٢٨/١، معاني النحو: ٢٤٤/٢.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٦٩/٢.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٦٢٨/١.

(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٦٩/٢.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٦٢٨/١.

وأغلب الظن أن هذه المواضع التي حدّدها النحاة لوقوع الحال جامدة، ما هي إلا معانٍ معيّنة عن هيآت مهمّا كان نوع الحال فيها بصرف النظر عن شرط الاشتقاق والجمود، فالسعر فيه تعبير عن حياة النبي، والتفاعل فيه تعبير عن حياة أيضاً، وفي التشبيه والترتيب كذلك.

وقد بحث سيبويه هذا الموضوع في ضوء الجانب الاجتماعي للغة، إذ إنَّ هذه الهيآت تنمُّ في ضمن أعراف اجتماعية لا تخلو من التفاعل بين متكلم ومخاطب ولا يتضح المعنى فيها إلا في ضوء سياق حالها الذي جرت فيه.

وقد بحث سيبويه هذه المواضع، فعرض لأقسام متعارفة في الاستعمال مثل قولهم: كلمته فاء إلى في، ويأبى يدأ بيد، فلا يكفي بأن يخرج لها معانيها النحوية، بل يمضي بفسر التلازم التركيبي بين عناصره، ويحتكم في ذلك إلى مدلولات هذه الأقسام عند أبناء اللغة، فيلاحظ أن هذه المدلولات في مقتضياتها الخارجية مركبة، وأنها تستلزم في التعبير عنها مركباً من العناصر اللغوية<sup>(١)</sup>.

إذ إنَّها جرت في محيط استعمالها بين متكلم ومخاطب وفهمت في ضمن سياق حالها فيجب أن تستعمل في ضوئها ((وذلك أنه لا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى في، لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنين فإنما يصح المعنى إذا قلت: إلى في، ولا يجوز أن تقول يأبى يدأ، لأنك إنما تريد أن تقول لخذ مني وأعطاني فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد، لأنهما غلّان))<sup>(٢)</sup>.

والملاحظ في ذلك أن هذه الجمل يتضافر في تحقيق معناها السياقي اللغوي والحالي، فاللغوي لأن المعنى لا يتم باقتطاعها، إذ إنَّ المشافهة والأخذ والعطاء ينتج من خلال التركيب. كما يسهم السياق الحالي في ذلك لأن المعاني لا تتم إلا بين اثنين، قال ابن يعيش: ((هذه الأسماء... لا ينفرد منها شيء، ولا بد من إتياعه بما بعده فلا يجوز (كلمته فاه) حتى تقول: إلى في، لأنك إنما تريد المشافهة، والمشافهة

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩١.

(٢) الكتاب: ٣٩٢/١.

لا تكون إلا من اثنين، وكذلك لا يجوز: (باعتها بدأ) حتى تقول: بيده، لأن المراد اخذ مني وأعطاني فهما من اثنين أيضاً<sup>(١)</sup>)).

فالاقطاع في هذه التركيب لا يجوز لأنه يخل بالمعنى المراد، ويؤدي إلى إيهام المخاطب باللبس الحاصل من ذلك، لذلك نجد سيبويه لا يجوز لمتكلم اللغة إذا أراد التعبير عن معنى الهيئات من خلال هذه التركيب اقطاعها أو الحذف فيها مراعاة للمخاطب كي يصل إليه ما في ذهن المتكلم واضحاً لا لبس فيه ولا إيهام، إذ قال: ((ولا يجوز أن تقول بعثُ داري ذراعاً وأنت تريد ب درهم فيُرَى المخاطبُ أن الدار كلها ذراع، ولا يجوز أن تقول بعثُ ثائي شاة شاة وأنت تريد ب درهم فيُرَى المخاطبُ أنك بعثتها الأول فالأول على الولاء، ولا يجوز أن تقول بيئتُ له جسيماً بلباً فيُرَى المخاطبُ أنك إنما جعلت له حساباً بلباً واحداً غير مفسر، ولا يجوز تصدقتُ بمالي درهماً فيُرَى المخاطبُ أنك تصدقت ب درهم واحد، وكذلك هذا وما أشبهه))<sup>(٢)</sup>.

فتوالي كلمة المخاطب في هذا النص السيبويهي يمكننا أن نقول: إن غاية النحو عند سيبويه الوقوف على المعنى من خلال التواؤم بين التركيب ومعناه الذي يؤديه مفسراً في ضوء تداوله في محيط استعماله اللغوي لأن اللغة عند سيبويه ظاهرة اجتماعية، وسلطة المتلقي في هذا النص واضحة وهو فصل في تقرير التركيب النحوية عند سيبويه ومراعاته هي الغاية التي لأجلها وضع للنحو وأحكمت قواعده.

وعلى الرغم من ذلك فإن المخاطب وعلمه قد يكون مسوغاً في اختزال تركيب نحوية أخرى مشابهة في الدلالة على الهيئات في نحو: كان البرُ قفيزين، وكان السمن منوين، والبرُ يستين، فهذه تركيب معبرة عن هيئة بيع أو سعر، وقد جاءت مختزلة لعلم اللُصْطَاطِب، إذ قال سيبويه: ((ولمَّا قُولُ الناسِ كانَ البرُّ قَفِيزَيْنِ

(١) شرح المفصل: ٣٥٨/٢.

(٢) الكتاب: ٣٩٢/١.

وكان السُّنُّنُ مَنَوَيْنِ فإِذَا اسْتَعْنُوا هَا هُنَا عَنْ ذِكْرِ الدَّرْهِمْ لِمَا فِي صَدُورِهِمْ مِنْ عِلْمِهِ وَلِأَنَّ الدَّرْهَمَ هُوَ الَّذِي يَسَعُّ عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْأَلُونَ عَنْ ثَمَنِ الدَّرْهِمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا يَقُولُونَ الْبُرُّ بَسْتَيْنِ وَتَرَكُوا ذِكْرَ الْكُرِّ اسْتِغْنَاءً بِمَا فِي صَدُورِهِمْ مِنْ عِلْمِهِ وَيَعْلَمُ الْمَخَاطَبُ أَنَّ الْمَخَاطَبَ قَدْ عَلِمَ مَا يُعْنِي<sup>(١)</sup>)).

فلاحظ سيبويه يرجع هذه التركيب إلى واقع استعمالها بين متكلميها ليكشف على معانيها، لذلك يفسر الألفاظ المختزلة فيها في ضوء معانيها والمسوغ لذلك علم المخاطب لا غير، فلما سبق ذكر الثمن أو العملة بين المتكلم والمخاطب استغنى المتكلم عن ذكر ذلك لما في صدر مخاطبه من علمه فأصبح السؤال كأنما عن ثمن الدرهم بهذه الأشياء لثبوت السعر عندهما، إذ يقول المبرد: ((وقولهم: أرخص ما يكون البر بستين، تأويله: البر بستين، ولكنهم حذفوا البر لعلهم بأن التسعير يقع عليه، فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب))<sup>(٢)</sup>.

#### ١١. الحال المؤسسة والحال المؤكدة:

مما تقسم عليه الحال عند النحويين بحسب التأسيس والتأكيد: حال مؤسسة وحال مؤكدة. فالمؤسسة تسمى المبينة هي التي تفيد معنى جيداً لا يُستفاد من الكلام إلا بذكرها، نحو: أقبل أخوك ضاحكاً، فكلمة (ضاحكاً) حال مؤسسة لأنها أفادت الجملة معنى جيداً لا يُفهم عند حذفها. والمؤكدة هي التي لا تفيد معنى جيداً وإنما تقوي معنى موجوداً في الجملة قبل مجيئها، ولو حذفت الحال لفهم معناها ممّا بقي من الجملة، نحو: هو الحق بيّناً<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب: ٣٩٣/١.

(٢) المكتسب: ٢٥٤/٣، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني: ٢٨٥-٢٨٤/٢، الحال في النحو: ٢٣٠-٢٣١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣٩١-٣٩٢/٢، شرح ابن عقيل: ٦٥٣/١، ٦٥٤، النحو السواني: ٣٦٥/٢.

والحال المؤكدة قد تؤكد مضمون جملة وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها نحو: هو الممتنبي شاعرًا، فالمتنبي مشهور بالشعر، معروف به، فقولك (شاعرًا) يؤكد مضمون الجملة قبله، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة، ويشترط في هذه الجملة التي قبلها أن تكون اسمية، وإن يكون طرفاها - وهما المبتدأ والخبر - معرفتين جامدتين، ولا بُدَّ من أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن عاملها، وإن يحذف عاملها وصاحبها وجوباً<sup>(١)</sup>.

وقد تناول سيبويه هذين القسمين من الحال، وفرق بين معنى كل جملة في القسمين من خلال العلاقة بين المتكلم والمُخاطَب وملاحظات الحديث بينهما فلكل نوع من الحال معنى يؤديه اعتماداً على عناصر العملية الخطابية، فمعنى جملة الحال المؤسسة في نحو قولنا: هذا عبدُ الله منطلقاً، كما يقول سيبويه: ((والمعنى أنك تريد أن تنبيهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجعله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله))<sup>(٢)</sup>.

أي أن المتكلم عندما يطلق هذه الجملة الحالية لا يريد أن يُعرّف مخاطبه بشخص يظن أنه يجعله، لأن هذا الشخص معروف من الطرفين، وإنما يكون قصد المتكلم أن يثبت للمخاطب الانطلاق وينبئه إليه.

ولذلك إنَّ العامل في هذه الحال هو التنبيه أو الإشارة عند سيبويه أي أن التقدير: انظر إليه منطلقاً، والمقصود أنك أردت أن تنبيه المُخاطَب للخبر في حال الانطلاق، ولم ترد أن تعرفه إياه وأنت تقدر أنه يجعله<sup>(٣)</sup>.

لما معنى جملة الحال المؤكدة لمضمون الجملة عند سيبويه فقد استنبطه أيضاً من التحليل المعتمد على عنصرَي الخطاب والموقف، فمعنى جملة: هو زيد معروفًا، يفسره وفقاً لقصد المتكلم وفائدة المُخاطَب، إذ قال: ((وذلك أنك ذكرت

للمخاطب إنساناً كان يجعله، أو ظننت أنه يجعله، فكأنك قلت أثبتته أو الزمه معروفًا، فصار المعروف حالاً كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا زيد منطلقاً، والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفًا ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف لأنه يُعرف ويؤكد...))<sup>(٤)</sup>.

فكلتا الجملتين حالتان لكن على معنى مختلف تبعاً لملاحظات الحديث، وغاية المتكلم مع المُخاطَب، ففي الحال المؤسسة يكون المُخاطَب عالماً بالخبر عارفاً به ويريد المتكلم أن ينبيه على الحال المتممة لمعنى الجملة، أما في الحال المؤكدة فلا يكون المُخاطَب عارفاً بالخبر بل يجعله، لذلك يعمد المتكلم إلى تعريفه به وتوكيده بالحال، وتظهر هنا قدرة سيبويه على دمج منهجين في تحليل اللغة والتعميد لها، المنهج الأول نحوي، يقسم فيه للكلام على عنصرَي الأساسيين: هما المسند والمُسند إليه، والمنهج الآخر دلالي يلتفت فيه إلى المعنى الذي تفيد العبارة مشيراً إلى نية المتكلم في تنبيه المُخاطَب إلى مراده من الكلام.

وجملة الحال المؤكدة لمضمون الجملة قد تكون غير جائزة تبعاً لقصد المتكلم وذلك إذا قصد الإخبار عن عمل أو صفة ولم يقصد فيها تعريف المُخاطَب ما يجعله نحو: هو زيد معروفًا، أو الفخر، نحو: أنا عبدُ الله كريماً، وهو عبدُ الله شجاعاً، أو التصغير، نحو: إني عبدُ الله أكلاً كما تأكل العبيد، لأنه لا يحسن أن يخبر المتكلم مخاطبه عن خبر يعرفه، قال سيبويه: ((وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر، فإليه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو، وكذلك إذا لم توعده ولم تفخر أو تُصغِر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تُعرف ما تُرى أنه قد جُهل أو تُتزل المُخاطَب منزلة من يجهل فخرًا أو تهديداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه))<sup>(٥)</sup> فالاعتماد في هذا النص على المتكلم والمُخاطَب واضح يشير إلى اهتمام سيبويه

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٣٩١/٢-٣٩٢، للنحو الرازي: ٣٤١/٢، معاني النحو: ٦٦٦/٢.

(٢) الكتاب: ٧٨/٢.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني: ٤٠٦/٢.

١٧٢

(٤) الكتاب: ٧٨-٧٩/٢.

(٥) الكتاب: ٨٠/٢.



بسياق الحال وعناصره في تفسير الجائز من الجمل وغير الجائز، فلبسياق الحال دور بارز في جعل الجملة الواحدة صحيحة مرة وخاطئة أخرى، اعتماداً على دلالة الموقف، فجملة أنا عبد الله منطقاً، قد تحسن في موقف وتبيح في آخر قال سيبويه: ((وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطقاً، وهو زيدٌ منطقاً، كان محالاً لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغثت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمضمّر، وإنما يضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطقاً في حاجتك، كان حسناً))<sup>(١)</sup>.

فسيبويه يحكم على التركيب (أنا عبد الله منطقاً) بالاستحالة على الرغم من أنه من وجهة النظر النحوية صحيح، استناداً إلى ما أراده المتكلم من معنى، لأنه إنما أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بالانطلاق فكان حقه أن يقول: أنا منطق، ولأنك لا تضمن فتقول (أنا) أو (هو) حتى تكون معروفاً، فتستغني عن قولك عبد الله أو زيد، في حين حكم على التركيب نفسه بالحصن استناداً إلى ملابس المسرح اللغوي المصاحبة للتركيب، لأن المتكلم ينادي رجلاً خلف حائط فهو تجهله أو يجهل مكانه فمن ثم أفاد قوله (أنا عبد الله) ثم بيّن حاله<sup>(٢)</sup>.

وهكذا نجد سيبويه ينظر إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها في موقف من الاستعمال بأنها خطأ، وفي موقف آخر بأنها صواب، وهذه الجملة لو اكتفى بالنظرة الشكلية الذاتية، جملة نحوية جائزة، ولكن اللغة عنده لم تكن تنفك عن ملابس استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي،

(١) للكتاب: ٨٠/٢-٨١.

(٢) يُنظر: الدلالة والتعديد للنحوي: ٤١٢.

كما تستمد أيضاً من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي، فالتعبير واحد ولكن الذي يختلف هو السياق الملابس للكلام<sup>(١)</sup>.

## ١٧. استعمال أحرف النداء:

النداء في اللغة الدعاء بأي لفظ كان، والنداء الصوت، مثل الدعاء والرُغاء، وقد ناداه ونادى به، أي: صاح به. والندى: بُعْدُ الصوت، ورجل ندي الصوت بعيد، وفلان أُنْدَى صوتاً من فلان، أي: بعد مذهباً وارتفاع صوتاً<sup>(٢)</sup>. وفي الاصطلاح: هو تنبيه المدعو ليقبل عليك<sup>(٣)</sup>، أو هو تنبيه المدعو ودعاؤه ليجيب ويمتع<sup>(٤)</sup>. وقد وصفه الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) بأنه: ((إحضار الغائب وتنبيهه الحاضر، وتوجيه المعروض، وتفريغ المشغول، وتبييض الفارغ، وهو في الصناعة: تصويته بمن تريد إقباله عليك لمخاطبه))<sup>(٥)</sup>.

والأصل في النداء أن يكون للبعد فضلاً عن استعماله للتقريب، إذ يقول الزركشي: ((النداء إنما يكون للبعد حقيقة أو حكماً، وفي قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾<sup>(٦)</sup> فإنه تعالى بيّن أنه كما ناداه ناجاه أيضاً، والنداء مخاطبة الأبعد، والمنجاة مخاطبة الأقرب...))<sup>(٧)</sup> وقد جاء في المفردات

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٢-٩٣، النحو والدلالة: ١١٦-١١٧، الدلالة والتعديد للنحوي: ٤١٢.

(٢) يُنظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: ٩٨٤، اللسان: ٩٧/١٤ (ندي)، المصباح المنير، الفيومي: ٨٢٢/٥.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ٣٢٩/١.

(٤) يُنظر: شفاء العليل، السهيلي: ٨٠١/٢.

(٥) الكلّيات، الكفوي: ٩٠٦.

(٦) سورة مريم: ٥٢.

(٧) البرهان: ٣٣٦/٢-٣٣٧.

قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ يُتَادُّونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾<sup>(١)</sup> فاستعمال النداء فـيهم تنبيهاً على بعدهم عن الحق<sup>(٢)</sup>.

والنداء أسلوب خاص بالمتكلم موجه إلى المخاطب، يسمّ بحروف خاصة يهتف بها المتكلم لتنبيه المنادى، ويستعملها ليجذب من خلالها انتباه المنادى وإقباله عليه، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: ((إن أول الكلام يبدأ النداء، إلا أن ندعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تحطف الكلام عليك))<sup>(٣)</sup>.

ولتحقيق هذا الغرض يستعين المتكلم بأدوات النداء التي لكل منها استعمال خاص يحقق بها المتكلم نداءه وإقبال مخاطبه عليه، وقد أدرج سيبويه هذه المسألة ودرسها في ضوء سياق استعمال المتكلم لكل أداة من هذه الأدوات، فالتفريق الدلالي بين هذه الأدوات وتباين استعمالها يكون على وفق المنادى أو ما في حكمه، ودرجة قربه من المتكلم، فقد خصصت مجموعة منها للنداء للقریب، وأخرى للمتوسط، وثالثة للبعيد. وما خالف هذا الاستعمال يكون لعل ما ويبحث له عن تفسير بوجهه، وهذا ما قرّره سيبويه إذ قال: ((هذا باب الحروف التي يُنْبِئُ بها المدعو، فأما الاسم غير المندوب فينبئ بخمسة أشياء بيا وأيا وهيا وأي وبالألف، نحو قولك: أحرار بن عمرو. إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترلخي عنهم، والإنسان للمعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد أو النائم المستقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك سقياً عليك توكيداً))<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة فصلت: من الآية ٤٤.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٤٨٦.

(٣) الكتاب: ٢٠٨/٢.

(٤) الكتاب: ٢٢٩/٢-٢٣٠.

ويُضَيِّحُ في هذا النص إدراك سيبويه للعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب، فالمتملّ في هذه الحروف يجد لها دلالات مختلفة على وفق استعمال المتكلم وتنبيه المُخاطَب تختلف عن دلالة غيرها من الحروف فالأدوات (يا وهيا وأيا وأي) لها استعمال يختلف عن استعمال الهمزة إذ ينادى بها البعيد المعرض عن المتكلم، إذ يقول ابن السراج: ((الحروف التي ينادى بها خمسة: يا وأيا وهيا وأي وبالألف، وهذه ينبئ بها المدعو، إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترلخي عنه أو للإنسان المعرض أو النائم المستقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً))<sup>(١)</sup>.

فهذه الحروف المنتهية بالألف لها القدرة على مد الصوت، لأن صوت الألف ذو قوة إسماع عالية يمنح المتكلم القابلية على مد الصوت به طويلاً، وصوت الألف يناسب الحياة البدوية، لأن الأشخاص فيها يكونون على مسافات بعيدة يحتاج المتكلم فيها إلى أن يمد صوته بهذه الأحرف<sup>(٢)</sup>. وفي ذلك يقول ابن يعيش: ((الفرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فإذا كان المنادى مترلخياً عن المنادى أو معرضاً عنه لا يقبل إلا بعد اجتهاد، أو نائماً قد استنقل في نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة، وهي يا وأيا وهيا وأي، يمتد الصوت بها ويرتفع، فإن كان قريباً نادوه بالهمزة.. لأنها تقيد تنبيه المدعو، ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو، ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها، ويجوز نداء للتقريب بسائر حروف النداء توكيداً))<sup>(٣)</sup>.

فيتضح فيما يبدو أن هناك علاقة وثيقة ما بين استعمال أدوات النداء وقصد المتكلم وتنبيه المُخاطَب والمطابقة الصوتية التي تمتلكها كل أداة ما يُمكننا من القول

(١) الأصول في النحو: ١/ ٣٢٩.

(٢) يُنظر: مراعاة المخلط (البحث): ٢٠، مراعاة المخلط في النحو العربي: ٨٥.

(٣) شرح المفصل: ٢٩٠/٢.

لِيُسيبويه قد أدرك أنَّ الظاهرة اللغوية يفسرُها محيط استعمالها ولا يمكن عزلها عنه ممَّا جعل النحويين بعده يسلكون هذا الطريق.

فالتتاغم ما بين نوع الأداة والحالة التي يكون عليها المُخاطَب جاء منسجماً مع الوظيفة التي يؤديها أسلوب النداء في العربية، إذ يُركّز منه عطف المُخاطَب على المتكلم وجلب انتباهه إليه ليأمره أو ينهيه أو يخبره إذ يقول المبرد: ((إنما حقَّ النداء أن تعطف به المُخاطَب عليك، ثم تخبره، أو تأمره، أو تنسأه، أو غير ذلك مما توقعه إليه))<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من كون هذه الحروف أداة يستعين بها المتكلم لجلب انتباه مخاطبه وإيقاله عليه، لكنه إذا تحقّق له ذلك الغرض قد يستغني عن أداة النداء بالقرائن الحالية المتأثية من الموقف الخطابي، وقد أدرك ذلك سيبويه قائلًا: ((وإن شئت حذفتهنّ كلهن استغناء، كقولك: حار بن كعب، وذلك أنه جعله بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته بخاطبه))<sup>(٢)</sup> فالقرينة الحالية هنا التي ساعدت المتكلم على حذف حرف النداء، هي قرب المُخاطَب منه وإيقاله عليه وإسغائه له، فوجود القرائن التي من شأنها أن تكون بديلاً عن ذكر أداة النداء في الجملة هو المسوِّغ للاستغناء عنها، وفقدان تلك القرائن لا يسوِّغ الاستغناء في بعض المواطن حرصاً من المتكلم على عدم الإخلال بالنظام اللغوي وفقدان النص الخطابي ملامحه المرسومة له، لذلك حظر سيبويه على المتكلم ذلك الاستغناء الذي يسير خلاف الاستعمال السليم لهذه الأدوات، إذ لا يجوز حذف هذه الأدوات مع المستغفك والمندوب كونهما متمايزين إذ قال سيبويه: ((ولما المستغفك به فإيا) لازمة له لأنه يجتهد، فكذا المستغفك منه وذلك يا للناس ويا للماء، وإنما اجتهد لأن المستغفك عندهم متراخ أو غافل والمتعجب كذلك، والندبة يلزمها يا ووا لأنهم يحتلطون

(١) المقتضب: ٢٩٨/٣، ويُنظر: اللامات للزجاجي: ١٠٩.

(٢) الكتاب: ٢٣٠/٢.

ويدعون ما قد فات ويعد عنهم، ومع ذلك أن الندبة كلُّهم يترنمون فيها فمن ثم أُلزموها المد والحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترتم))<sup>(١)</sup>.

فسيبويه في هذا النص يراعي استعمال المتكلم لحروف النداء مع نوع المنادى والحالة التي يكون عليها التي تستدعي استعمال حرف النداء وكان يتخيل حالة المُخاطَب الغافل والمتراخي المشغل بأعماله وشؤونه، ويتخيل كذلك حالة المتكلم الذي يرفع صوته ويمده ويبالغ في مده ثم يصحب ذلك ترنم يتجهّد به النادب، ليثير مشاعر الحزن والألم والتخجّع في نفوس المخاطبين<sup>(٢)</sup>.

### ١٣. ما لا يُتخف:

أحد مدلولات الفعل (نَدَبَ) اليكاف على الميت، إذ يقال: نَدَبَ الميت: أي بكى عليه وعدد محاسنه، ويندبُه ندباً، وبابه (نَصَرَ) والاسم منه (النَّدْبَةُ) بالضم.<sup>(٣)</sup> والنَّدْبَةُ - بضم النون - لغة: مصدر ندب الميت إذا ناح عليه، وعدّ خصاله واصطلاحاً: نداء المتجعّج عليه نحو: وازيداه، والمتوجّع منه نحو: وأظهراه<sup>(٤)</sup>.

والمندوب في أصله منادى، إلا أنه يختلف عنه من حيث الغرض أو القصد، فالغرض من النداء الدعوة، والغرض من الندبة التّجعّج، إذ قال سيبويه: ((اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متّجعّج عليه))<sup>(٥)</sup> فالمندوب مدعو ولذلك ذكر مع

(١) الكتاب: ٢٣١/٢.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٠٠.

(٣) يُنظر: لسان العرب: ١/٧٥٤.

(٤) يُنظر: حاشية الخضري: ١٩٠/٢.

(٥) الكتاب: ٣٢١/٣.

فصول النداء، إلا أنه على سبيل التفتيح، فالمتكلم يدعو المندوب وإن كان يعلم أنه لا يستجيب، وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن.<sup>(١)</sup>

فالندبة أسلوب يلجأ إليه المتكلم للتعبير عما يُلِمُّ به من شدة الحزن والألم، فيجعله متفجعاً أو متوجعاً، فيبين للمخاطب بوساطة هذا الأسلوب شدة الألم والمرارة التي لحقت به، وينقل أحاسيسه له مبيناً له تفعُّله على من يتدبَّره، إذ قال المبرد: ((إنَّ الندبة عذر المتفجع، وبها يخبر المتكلم أنه قد ناله أمر عظيم، ووقع في خطب جسيم))<sup>(٢)</sup>.

وقد التفت النحاة إلى أن توظيف أدوات النداء في الندبة أمر يلجأ إليه المتكلم، لما وجده من خصائص في هذه الأدوات تمكنه من التعبير عما في نفسه من لوعة ومثمة عناية بالمندوب، فكان اختيار المتكلم لأسلوب النداء معيّراً به عن الندبة نابحاً من وجود ترابط بين المعاني التي تحملها أدوات النداء، وبين ما يمكن في نفسه ويبتغي اليوح به<sup>(٣)</sup>.

ويتم أسلوب الندبة بأحد حرفي النداء (وا) أو (يا) في أوله وألف وهاء في آخره يتوسطه اسم مندوب، وهذا التركيب مناسب لطبيعة هذا الأسلوب، فهو يوفر للمتكلم مدّاً للصوت بكون الاسم المندوب واقعاً بين صوتين مديدين<sup>(٤)</sup>.

لذلك قال سيبويه: ((فإن شئت لحقت في آخر الاسم الألف، لأنَّ الندبة كأنهم يترنمون فيها))<sup>(٥)</sup> فهذا يتوافق مع طبيعة الندبة اللاحقة للتأدب، وما يلزمها من تصويت للدلالة على ما عند التأدب من حزن وتَفَجُّع وذلك يلزمه مد الصوت بالألف إظهاراً لشدة التَفَجُّع وإخباراً بأنَّ المدعو في غاية البعد.<sup>(٦)</sup> فكل ذلك يظهر لنا ما بين

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٢٨٧/٢.

(٢) المقترض: ٢٦٨/٤.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٤٥.

(٤) يُنظر: أسرار العربية: ١٣٥.

(٥) للكتاب: ٢٢٠/٢.

(٦) يُنظر: الملل النحوية في كتاب سيبويه: ٢٢٠.

بين هذا الأسلوب ومحيط استعماله من ارتباط شديد إلى الحد الذي لا يمكن فيه التفسير في حال عزل هذا الأسلوب عن سياق حاله، لأنه يُلِمُّ بين متكلم ومخاطب وهو راجع إلى المتكلم يلجأ فيه إلى كل ما يساعده في التعبير عما في داخله، لذلك كان على المتكلم التزاماً أن يبتعد عن كل ما يسيب الإبهام واللبس ويكون في غاية التبيين ((وكان التبيين في الندبة عذر للتَفَجُّع))<sup>(١)</sup> فذلك لا يجوز ندبة للكرة أو الميهم فلا يقال: وإرجلاه وإرجلاه قال سيبويه: ((زعم — الخليل رحمه الله — ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال))<sup>(٢)</sup> فكان على المتكلم أن يسلك أسير السبيل التي تكفل له العذر في تَفَجُّعه وحزنه من السامعين، وانطلاقاً من منهج الخليل وتلميذه في التحليل اللغوي لظواهر النحو المختلفة في ربط الظاهرة بمحيطها وتحديد عناصرها الكلامية نجد الخليل يفسر ذلك في ضوء سياق الحال معتمداً على المتكلم إذ قال سيبويه: ((وقال الخليل — رحمه الله — إنما قَبِيحٌ لَأَنَّك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت: وإهذه كان قبيحاً، لأنك إذا نديت فأنتما يبتغي لك أن تَفَجُّع بأعرف الأسماء، وإن تَخَصَّن ولا تبهم؛ لأن الندبة على البيان... وإما كرهوا ذلك أنه تفاخض عندهم أن يحتلطوا وإن يتفجعوا على غير معروف، فذلك تفاخض عندهم في السبهم لإبهامه؛ لأنك إذا نديت تخبر لك قد وقعت في عظيم، وأصابتك جسيم من الأمر، فلا يبتغي لك أن تبهم))<sup>(٣)</sup>.

يُضِيح من خلال هذا النص أن الأمر يقع على عاتق المتكلم في الندبة، فلما كانت غاية المتكلم في هذا الأسلوب وصول رسالة حزنه وألمه إلى السامعين بوضوح لتكون سبباً في عذر تَفَجُّعه وقد يشاركه من سمعه في ذلك، كان على التأدب أن يتفجع بأعرف أسماء المندوب ولا ينكر ولا يبههم فلا يفهمه سامعه، إذ

(١) للكتاب: ٢٢٨/٢.

(٢) للكتاب: ٢٢٧/٢.

(٣) للكتاب: ٢٢٧/٢.

يقول المبرد: ((واعلم انك لا تندب نكرة ولا مبهماً ولا نعتاً... لان الندبة عذر للتعجب، وبها يخبر المتكلم انه قد ناله امر عظيم ووقع في خطب جسيم))<sup>(١)</sup>.

وقد تناول هذه المسألة الاباري بحوار طريف سالكا منهج الخليل وسيبويه في تفسير الظاهرة سياقاً إذ قال: ((فإن قيل فلم وجب ألا يندب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها؟ قيل ليكون ذلك عزراً للنادب عند المسلمين لأنهم إذا عذروه شاركوه في التعجب، فإذا شاركوه في التعجب هانت عليه المصيبة))<sup>(٢)</sup>.

وقد أخذ البصريون ما أثبتته الخليل وتلميذه منهجاً، فكان مذهبيهم عدم جواز ندبة النكرة والمبهم على الرغم من مخالفة الكوفيين إياهم في ذلك لأن مذهبيهم جواز ندبة النكرة والمبهم، لأن النكرة تقرب من المعرفة بالإشارة<sup>(٣)</sup>.

#### ١٤. الاختصاص:

الاختصاص لغة هو ((مصدر اختصته بكذا قصرته عليه، واصطلاحاً: قصر حكم اسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لأخص محدثاً وجوباً))<sup>(٤)</sup> والنحاة يخصصون هذا المصطلح بما يقع بعد ضمير المتكلم، أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة موضحاً لذلك الضمير ومبيناً له نحو: نحن المسلمين نفي بالعهود<sup>(٥)</sup>. والاختصاص في أصله كالنداء ويشترك معه في الحياة والمعنى ويختلف عنه في القصد والغرض، إذ يقول ابن مالك:

(١) المتنصب: ٢٦٨/٤.

(٢) أسرار العربية: ١٣٥، وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ٣٥٨/١، شرح المفصل: ٢٨٧/٢، الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: ٢٨٦/١، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور: ٧٦/٢، شرح الكافية للرضي: ٣٨٥/٢.

(٣) ينظر: الأوصاف: ٣٦٢-٣٦٣.

(٤) حاشية الخضري: ٢٠٢/٢.

(٥) ينظر: معاني النحو: ١٠١/٢.

#### الاختصاص كنداء دون نداء كأيها الفتي يا بني أرحمني<sup>(١)</sup>

فالاختصاص يشترك مع النداء في المعنى، إذ لما كان كل منادى مختصاً تختصه فتداه من بين من بحضرتك لأمرك ونهيك أو خبرك، ومعنى اختصاصك إياه أن قصده وتخصه بذلك دون غيره، وقد أجرت العرب أشياء اختصاصها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص<sup>(٢)</sup>.

وهذا الأسلوب يعمد إليه المتكلم والغرض منه البيان والتوضيح للمخاطب، لا النداء ويتم باسم معرفة يُساق توضيحاً وبياناً لضمير سابق له لذلك لا تجوز في هذا الباب النكرة والمبهم، إذ قال سيبويه: ((ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً لأن الأسماء إما تذكرها تأكيداً وتوضيحاً هذا للضمير وتذكيراً وإذا أبهت فقد جنت بما هو أشكل من المضمير))<sup>(٣)</sup> إذ إن الغرض الأساسي من الاختصاص توضيح الضمير المتقدم وتبيينه فلا يصح أن تأتي بما فيه الغموض والإبهام فيصير أشكل من الضمير.

وحكم الاسم المختص للنصب كقولنا: إنا معشر العرب أقرى الناس للضيف، إذ يقول سيبويه: ((هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً... وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأيها قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتنوا بعلم المخاطب وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ولكن مسا بعده محمول على أوله))<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٩٧/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٩٥/٢.

(٣) للكتاب: ٢٣٦/٢.

(٤) للكتاب: ٢٣٣/٢.

فهذا منهج سيوييه يربط الظواهر النحوية بعناصر العملية الكلامية فيفسر ما يطرأ على تركيب الكلام وعلامات الإعراب في ضوء مستعملي اللغة ومقاصدهم، لأن غاية سيوييه الوصول إلى المعنى الحقيقي، فلما كان قصد المتكلم في هذا الأسلوب هو الاختصاص بهذا الاسم المعرفة لتبيين ما قبله لا الإخبار به عما قبله جاء هذا الاسم منصوباً لأنه لو رفع لتغير القصد إلى الإخبار، وفي حقيقة الأمر أنه ليس هناك فعل مضمر ولا يظهر، ينتصب به الاسم، لكن سيوييه شبه النصب هاهنا كأنه يفعل إلا أن المتكلم قد اكتفى بعلم المخاطب ما يعني من معنى الاختصاص لا أنه اكتفى بعلم المخاطب فاضمر الفعل.

#### ١٥. عدم جواز اختصاص المبهم والتكررة:

الاختصاص أسلوب متعلق بالمتكلم أيضاً يجري على طريقة النداء فيشابهه في الهيئة ويفارقه في المعنى والغرض، يعتمد إليه المتكلم لغرض الإيضاح والتبيين والابتعاد عن الإبهام فليس الغرض منه نداء المخاطب، أو طلب إقباله، بل يريد المتكلم أن يخص شيئاً من بين سائر أمته، أما في النداء فالاختصاص يقع على واحد من جماعة ليعطف أو يقبل عند تروم الغفلة.<sup>(١)</sup>

وقد بين ذلك سيوييه إذ قال: ((وذلك قولك أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل ونفعل نحن كذا وكذا أيها القوم وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع واللهم اغفر لنا أيها العصابة، وأردت أن تختص ولا تبهم حين قلت: أيها العصابة وأيها الرجل أراد أن يؤكد لأنه قد اختص حين قال: أنا، ولكنه أكد كما تقول الذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أيها فلان، تؤكدوا ولا تدخل (يا) ها هنا لأنك لست تتبهم غيرك))<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٢٩٧/٢: ٢٩٥.

(٢) الكتاب: ٢/٢٣٢.

فغرض المتكلم في الاختصاص واضح من خلال نص سيوييه وهو التبيين والإيضاح بعد أن يختص، فعندما يسوق المتكلم ضميراً فإنه يختص ثم يأتي بعده بما يزيل عنه الإبهام والالتباس فيتبعه بما هو أوضح منه وهو الاسم الظاهر المعروف بالألف واللام وهذا يشبه إثبات حرف النداء في حال الإقبال وعدم الغفلة لغرض التوكيد كما بين سيوييه، فالغرض من الاختصاص هو التخصص وإزالة الإبهام من نفس المخاطب بضمير يسوقه للمتكلم في الكلام وتقريبه من ذهن المخاطب بوساطة ما هو اعرف منه.<sup>(١)</sup>

فلما كان قصد المتكلم تحقيق الإيضاح فراراً من الإبهام لذلك كان من شرط الاختصاص عدم وقوع المبهم والتكررة فيه بعد المضمر، وقد درس ذلك سيوييه في ضوء قصد المتكلم وتوجيهه له كي لا يأتي بما فيه إبهام على مخاطبه، إذ قال: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول إني هذا أفعل كذا وكذا ولكن تقول إني زيدا أفعل ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً لأن الأسماء إنما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتذكيراً وإذا أبهت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر ولو جاز هذا لجازت التكررة فقلت: إنا قوماً، فليس هذا من مواضع التكررة والمبهم ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندية موضع بيان))<sup>(٢)</sup>.

فهذا النص يؤكد أن التفكير النحوي عند سيوييه يقوم على أن اللغة أداة لإيصال الأفكار بأيسر السبل وغرض النحو الوصول إلى غاية الإبهام والإيضاح لأن النحو في نظر سيوييه إنما وضع لتسهيل العملية الخطائية بين المتكلم والمخاطب فالتكرير والإبهام، على المتكلم الابتعاد عنه في مواضع البيان كالاختصاص الذي شبهه سيوييه بالنديّة لأن الغرض منها أيضاً البيان، فكما لا يجوز أن يندب المبهم والتكررة كذلك لا يجوز اختصاصهما هنا، إذ إن الإبهام والريان دائماً في تكرير سيوييه يتعاقبان في الكلام. وهذا ما جعل النحويين يؤمنون

(١) يُنظر: المختضب: ٢٩٨/٣: ٢٩٩.

(٢) الكتاب: ٢/٢٣٦.

رَفَعُ  
عَنْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ الْفَوْزَ بِسِرِّهِ

الْفَضْلُ الْبَرَّاءُ

## سياق الحال في المجزورات وموضوعات آخر

بأن النظر إلى مفردات اللغة معزولة عن واقعها اللغوي والسياق الذي ترد فيه لا يعطي فكرة واضحة عن الأسس التي اعتمدت في الخطاب اللغوي ولا يسمح باستنباط قواعد دقيقة لذا برز في تعليقاتهم عنائهم بهذه الظروف واستطاعوا عرض الحال الذي يرافق التراكيب اللغوية وعناصره كالمتكلم والمخاطب.<sup>(١)</sup>

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٤٨.  
١٨٦

رَفَعُ  
 مِنَ الرَّحْمَةِ الرَّحْمَةُ  
 (سُورَةُ الرَّحْمَةِ)

الْفَتْحُ الْفَتْحُ  
 سِيَاقُ الْحَالِ فِي الْمَجْرُورَاتِ وَمَوْضُوعَاتِ أُخْرَى

١. حَذْفُ الْمُضَافِ:

قد يستغني المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام، إذ تميل العربية إلى الإيجاز والاختصار، فيعمد المتكلم إلى الاقتصاد في القول حين يجد أن الكلام وإن لم يحقق الفائدة المرجوة، من ذلك حذف المضاف، ويتم بطريقتين في العربية: إحداهما أن يُحذف ويبقى المضاف إليه دالاً عليه قائماً مقامه في إعرابه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: من الآية ٨٢) إنما المراد أهل القرية، لكن اختصر، فعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل<sup>(١)</sup>. ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ (البقرة: من الآية ٩٣) أي: حُب العجل، وكقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْكَ﴾ (الفجر: من الآية ٢٢) أي أمر ريك، فحذف المضاف وهو حب وأمر، وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، لدلالته عليه<sup>(٢)</sup>. ولأن إسناد الفعل هنا إلى الفاعل لا يستقيم في المعنى فيُعتبر المضاف لذلك.

والطريقة الأخرى حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جزمه بشرط أن يعطى المضاف المحذوف على مضاف مماثل له، ليكون قرينة دالة مسوغة لحذفه وإبقاء المضاف إليه على جزمه، كقول أبي ذؤاد<sup>(٣)</sup>:

أَكَلُ أَمْرِي تَضْمِينُ أَمْرًا      وَنَارُ نَوَافِدٍ بِاللَّيْلِ نَارًا

والتقدير: وكل نار، فحذف كل وبقي المضاف إليه مجروراً<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: التكتب: ٢١٢/١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٥٥٨/٣، ٥٦٣، شرح ابن عقيل: ٧٩-٧٨/٣.

(٣) يُنظر: ٣٥٣، خزنة الألب: ٥٩٢.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٧٩/٣.



ونجد سيبويه يُفسّر هذه الظاهرة في ضوء سياق الحال، جاعلاً المُخاطَب أهم مسوغ لحذف المضاف، إذ إنّ المتكلم إذا اطمانُ بأمن اللبس على المُخاطَب أوجز واختصر، يقول سيبويه في تفسير الحذف في البيت السابق: ((فاستغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام، ولقّة التباسه على المُخاطَب))<sup>(١)</sup>.

ونلاحظ في قول سيبويه تصافير السياقين اللغوي والحالي في تفسير هذه الظاهرة، فالسياق اللغوي المتمثل بتكلم ذكر (كل) في أول البيت، فكان قرينة دلالة للمخاطب تؤمن لللبس، فإدراك المتكلم بأنّ المخاطب متواصل معه في فهم الفكرة والإحاطة بتفاصيلها أصبح مسوغاً لهذا الحذف، فالمخاطب يستعين بهذه القرائن ولا يكلف نفسه عناء للتخمين لفهم المعنى، إذ يقول ابن يعيش: ((اعلم أنّ المضاف قد حُذِفَ كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذ لم يشكل، وإيما سوّغ ذلك الثقة بعلم المُخاطَب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزالة اختصاراً))<sup>(٢)</sup>.

فهدف المتكلم في حذف المضاف هو الاختصار لعدم اللبس على المُخاطَب إذ قال سيبويه في موضع آخر: ((ومياً جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup> إيما يريد أهل القرية فاختصراً وصلّ للفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا، ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾<sup>(٤)</sup> وإيما المعنى بل مكرّم في الليل والنهار، وقيل عزّ

وجل: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> وإيما هو ولكن البرُّ برٌّ من آمن بالله واليوم... ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى))<sup>(٦)</sup>.

## ٢. امتناع نعت العرف بـ(ال) بالمبهم:

هناك علاقة وثيقة بين التعريف والنعت عند سيبويه، فبعض الأشياء يستنع أن ينعت وبعضها يستنع أن ينعت بها، إذ يكون ذلك على وفق مرتبتها في التعريف ولذلك كانت المعارف عند سيبويه خمسة أشياء مرتبة تبعاً لدرجتها في التعريف<sup>(٧)</sup>. وقد جعل النعت مرتبطاً بالتعريف ووضع قاعدة عامة لذلك وهي النعت لا يكون اخصّ من المنعوت وإيما يجب أن ينعت الشيء بما دونه في التعريف<sup>(٨)</sup>.

والمعرف بالألف واللام عند سيبويه: ((إيما صار معرفة لألك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته لألك إذا قلت: مررت برجل فإلك إيما زصت أنّك إيما مررت بواحد ممّن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب وإذا أدخلت الألف واللام فإيما تذكّر رجلاً قد عرفه))<sup>(٩)</sup> أما الأسماء المبهمة نحصر هذا وهذه وهذان وهاتان وغيرها، إيما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته<sup>(١٠)</sup>.

فالأمر الأساس في تعريف هذين الشئيين التعيين والتخصيص، فالألف واللام تعين الشيء دون غيره وتميزه، والمبهم يعين الأشياء بالإشارة فتتميز عن غيرها، لأكهما غير متساويين في درجة التعريف. لذلك إنّ ما فيه الألف واللام لا ينعت

(١) سورة البقرة: من الآية ٧٧.

(٢) الكتاب: ٢١٢/١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٢-٥/٢.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٦/٢.

(٥) الكتاب: ٥/٢.

(٦) يُنظر: الكتاب: ٥/٢.

(١) الكتاب: ٦٦/١.

(٢) شرح المفصل: ٥٥٨/٣.

(٣) سورة يوسف: من الآية ٨٢.

(٤) سورة سبأ: من الآية ٢٣.

بالمبهم، لأن درجة التعريف في المبهم أعلى مما فيه الألف واللام، وعلى وفق ذلك نجد سيبويه يعرض هذه المسألة بين المتكلم والمُخاطَب ليبين علة امتناع نعت المعرفة بالألف واللام بالمبهم بقوله: ((وإنما منع (هذا) أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخير أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء، وإذا قال الطويل فليما يريد أن يعرف شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفه بعينك فلذلك صار (هذا) ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بـ(هذا) لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب، وإذا قال الطويل فليما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص<sup>(١)</sup>)).

فيكون ذلك انطلاقاً من القاعدة التي وضعها سيبويه التي تحكم النعت والمنعوت يكون المنعوت أخص من النعت، إذ هما جزءان مترابطان يكمل أحدهما الآخر. والنعت يضم المنعوت ويوضحه لدى السامع فكان أساس ذلك منسجماً مع مقدار الإلهام الذي يتحقق من التركيب اللغوية للمخاطب وتسلسلها مرتبة على وفق هذه الغاية، إذ يذكر المتكلم الأسماء للمخاطب، فإذا أوضحت لديه اكتفى بذكرها دون الوصف، وإن لم تكن كذلك أتى بما يوضحها ويبينها، فالمحدد الأساس في امتناع النعت في هذه المسألة للتواصل بين المتكلم والمُخاطَب<sup>(٢)</sup>.

فالاسم المبهم عندما يذكره المتكلم يكون قد عرف مخاطبه الشيء بعينه وبقلبه أما الألف واللام فتعرف الشيء بالقلب فقط، فلذلك كان ما يعرف بشيئين أخص مما يعرف بشيء واحد، قال الرضي: ((وإنما كان اسم الإشارة لأخص وأعرف من المعرفة باللام، لأن المُخاطَب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً، ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين أخص مما يعرف بأحدهما<sup>(٣)</sup>)) وهذا الأمر مثلاً قرأه سيبويه أن حق النعت

(١) فكتاب: ٧/٢.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسراي: ٢٠٤-٣٤١.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٣٣٣/٢.

أن يكون تعريفه انقاص تعريفاً من المنعوت، ولا يجوز أن ينعت الاسم بالأخص، لأن المتكلم إذا كان قصده تعريف مخاطبه وجب أن يذكر له أخص الأسماء التي يعرفها المخاطب في الشخص حتى يستغني بها عن التطويل بالنعت وإذا ذكر أخصها لم يخلُ المخاطب من أن يعرفه أو لا يعرفه فإن عرفه لم يحتج إلى زيادة بيان وإن أنكر عليه بين بأخص صفة فيه حتى يعرفه المخاطب<sup>(١)</sup>.

ولعل سيبويه في تحليله هذه المسألة قد سبق ما توصل إليه اللسانيون المحدثون من القواعد التداولية في علم الخطاب بما يسمى بالإشارات التي منها أسماء الإشارة وأداة التعريف الألف واللام وهي من العلامات اللغوية التي لا يتحدث مرجعها إلا في سياق الخطاب؛ لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، لذلك أطلق عليها المبهيمات<sup>(٢)</sup>. إلا أنها عامل مهم في تكوين بنية الخطاب، فلها دور مهم في الإحالة إلى المعلومات<sup>(٣)</sup>. فالإشارات ((هي تلك الأشكال الاحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع التقريب الأساس بين التعبيرات الإشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشارية البعيدة عنه<sup>(٤)</sup>)).

ويمكن أن نفهم من كلام سيبويه أن الاقتصاد اللغوي مؤثر في صياغة المعاني في السياقات الجميلة إذ تنتقي الحاجة إلى ذكر المزيد من المعاني الموضحة إذا اكتملت الصورة في ذهن المُخاطَب حينما يذكر له نعتاً مخصصاً جامعاً، يحقق المراد ويؤدي وظيفة إعلام المُخاطَب، وهذا الكلام ينم عن أن فكرة مراعاة مقتضى الحال في الدرس البلاغي قد كان لسيبويه فضل السبق فيها في بناء الأحكام التحوية

(١) يُنظر: العمال في النحر: ٢٣٥.

(٢) يُنظر: التداولية، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، عبد بايع، مجلة فصول ٦٦٤ سنة ٢٠٠٥، ص ٢٠٤.

(٣) يُنظر: المقاربة التداولية، فرانسواز لرمينكو: ٤١.

(٤) استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي الشهري: ٨١.

فقد انسجمت مع الواقع اللغوي وبيئت أن المتكلم يطلق ألفاظاً على قدر الحاجة المقتضية إليها ويسلسلها مرتبة على وفق ذلك<sup>(١)</sup>.

#### ٣. النعت الجامد (كل):

الأصل في النعت أن يكون مشتقاً نحو: مررت برجل ضاحك، ومررت برجل طويل، وقد ينعت بالجامد كالممنسوب، نحو: مررت برجل مصري، والموصول نحو: مررت بالشخص الذي فاز، ومن ذلك النعت بـ(كل) و(جد) و(حق) مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً، ومعنى نحو: مررت برجل كل الرجل، وجد الرجل<sup>(٢)</sup>. وهنا تخرج الصفة عن دلالتها الأصلية وهي التخصيص والتوضيح إلى غرض آخر، عندما يطمئن المتكلم إلى أن المخاطب على علم بالشخص الذي يتحدث عنه، يأتي بصفة يكون القصد فيها تعظيم المذکور أمام المخاطب. وقد أدرك سيبويه ذلك في بعض التراكيب اللغوية التي لا يفهم معناها إلا في مواقفها وملايساتها التي تولد فيها إذ إن التراكيب لا يمكن أن تنسر في بنيتها السطحية لذا يلجأ سيبويه إلى البنية العميقة، ومن ذلك تحليله لجملة النعت الجامد بـ(كل) في نحو: مررت برجل كل الرجل، فإنه قال: ((ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل ومررت بالرجل كل الرجل، فإن قلت: هذا عيب الله كل الرجل أو هذا أخوك كل الرجل فليس في الحسن كالألف واللام، لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال. ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئاً تعرف به ما قبله وتبينه للمخاطب كقولك: هذا زيد، فإذا خفت أن يكون لم يعرف قلت: الطويل، ولكنك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته ثم أخبرت أنه مستكمل للخصال))<sup>(٣)</sup>.

فسبويه هنا يمتد على ما يجري بين المتكلم والمخاطب لتحليل هذا النوع من جمل النعت فينفذ إلى بنيتها العميقة محدداً طرفي الخطاب ليقف على معانيها المرادة، فالمتكلم قد يذكر اسماً ويطمئن إلى معرفته من مخاطبه لكنه يسوق له صفة ليثير إلى أنه وصل بهذه الصفة نحو درجت الكمال والراقي، فالغاية من ذلك المبالغة في مدح الموصوف وتعظيمه.

فمعرفة المخاطب أعطت النعت دلالة جديدة غير الوصف، هي التعبير عن معنى المبالغة في الوصف، لأن المتكلم يعلم أنه رجل وإن يفيد قوله: أنت الرجل معنى أو فائدة ما لم يكن يعرفها، لذا يأتي الوصف للمبالغة في تلك الصفة وهي الرجولة<sup>(٤)</sup>.

فكلام سيبويه في هذا النص يشير إلى أنه تجاوز حدود المادة اللغوية وتتبع بعمق ما يكتنفها من ظروف خارجية في موقف المتكلم وحال المخاطب والمتغيرات الخارجية التي يجري فيها المقال، وهذا ما يجب أن يقع في ضمن اهتمام الدرس النحوي.

#### ٤. كون الإضمار معرفة ولا يقع موصوفاً:

نتيجة للعلاقة القائمة بين النعت والتعريف امتنع وصف بعض المعارف وجاز وصف بعضها الآخر، أو امتنع الوصف بها وجاز ببعضها الآخر، إلا الضمائر فإنها حرمت الأمرين فلا تنعت ولا ينعت بها<sup>(٥)</sup>. والضمير أحد المعارف الخمسة عند سيبويه، وربما يفوقها في درجة تعريفه؛ لذلك عُدّ أعراف المعارف<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٧٣.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١/٢، شرح الكافية للرضي: ٣٣١/٢.

(٣) في هذه المسألة خلاف بين النحويين، فقد نُسب إلى سيبويه أن الضمير أعراف المعارف وأخصها، وذهب الكوفيون والسيرافي إلى أن العلم أعرافها، وعد ابن السراج المبهمة أعرافها.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٧-٥، شرح المفصل: ١١٦/٣، شرح الكافية للرضي: ٣٣٣/٢.

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٥٤.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٦٠٢/٢، شرح الكافية للرضي: ٣١٤-٣١٥، معاني النحو:

١٠٩/٣-١٦٠.

(٣) الكتاب: ١٢/٢.

وقد علل سيبويه كون الإضمار معرفة مستعيناً بما يجري بين المتكلم والمُخاطَب في العملية الخطابية فقال: ((وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمراً اسماً بعد ما تعلم أن من يُخْتَلَفُ قد عرف من تعني، وإنك تريد شيئاً يعلمه))<sup>(١)</sup>. فالضمائر إنما اكتسبت تعريفها من طرفي الكلام، ولولا ذلك لكنت تكررت مبهمة لا يفهم المراد منها، وهذا يعني أن المضمرات لا يتم فهمها إلا بمقاماتها وعناصر تلك المقامات، ولذلك لا يُكتفى بالدلالة بها من دون قرينة دالة على ذلك ((فتقدم اسم الغائب قرينة، وحضور المتكلم والمُخاطَب قرينة، والذي عرف الضمير غاية التعريف هو حضورهما والمشاهدة لهما وتقدم ذكر الغائب هو الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم))<sup>(٢)</sup> فالمتكلم والمُخاطَب هما من يكسب الضمائر تعريفها، إذ إن المُخاطَب يُدرك معناه ويفهمه ويعلم الاسم الذي يعود عليه فلا يكون به حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلاً من أن يذكر الاسم يُكتفى بالمتكلم عن هذا الاسم بالضمير، وعند ذكر الضمير يفهم المُخاطَب الاسم الذي استغنى عنه قال السبيلي (ت ٥٨١هـ): ((...إذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره، أو ما إليه المتكلم بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره، فإذا أضمره في نفسه — أي أخفاه — ودل المُخاطَب عليه بلفظة مصطلح عليها، سميت تلك اللفظة اسماً مضمرًا، لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمره استغناءً عن لفظه الظاهر))<sup>(٣)</sup> ولعل ذلك يدل على أن سيبويه لا ينفك عن تفسير ظواهر اللغة وأحكامها وبيان عليها في سياقاتها الحالية وطرورها المقالية، مما يدل أيضاً على أنه كان يتعامل مع لغة حية يشافه متكلميها ويقف عند استعمالهم إياها.

ولو درج الضمير في التعريف المكتسب من طرفي الكلام - المتكلم والمُخاطَب - أغناه عن النعت ونحاه عن الموصوفية، فالكسب ميزة لم يرق إليها

أي من المعارف الأخرى وهي خروجه من محيط الإتيان والمثبوعة، وقد أوضح سيبويه هذه المسألة وقهرها بقوله: ((اعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً، من قبل أنك إنما تضمراً حين تُرى أن المُخْتَلَفُ قد عرف من تعني))<sup>(٤)</sup>.

ويمكن أن نفهم من ذلك أن الصفة لما كانت تساق توضيحاً أو تخصيصاً للاسم وزيادة في بيانه استغنى عنها الضمير بقرائنه الدالة عليه والموضحة له كونه معهوداً بين المتكلم والمُخاطَب، فهو لا ينكر في الكلام إلا وقد سبق ذكر الاسم الذي يعود عليه فلذلك لا يلتبس هذا المضمر بغيره فقد قال ابن يعيش: ((فلما المضمرات فلا تُوصف وذلك لوضوح معناها ومعرفة المُخاطَب بالمقصود بها إذ كنت لا تضمراً الاسم إلا وقد عرف المُخاطَب إلى من يعود ومن تعني، فاستغنى لذلك الوصف))<sup>(٥)</sup> وقال الرضي: ((اعلم أن المضمر لا يُوصف... لأن المتكلم والمُخاطَب منه اعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل...))<sup>(٦)</sup>.

##### ٥. قطع النعت على المدح والتعظيم:

قد يسوق المتكلم النعت ولا يقصد به توضيحاً أو تخصيصاً وإنما يكون لغرض آخر يؤديه، وهو المدح والتعظيم أو الذم، فلا يريد به إزالة اشتراك، ولا تخصيص نكرة بل لمجرد التثاء والمدح أو ضدهما من ذم وتحقير، وتعريف المُخاطَب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، وذلك نحو: جاني زينت العاقل الكريم الفاضل، يريد بذلك تنويه الموصوف والتثاء عليه بما فيه من الخصال

(١) الكتيب: ١١/٢.

(٢) شرح المفصل: ٦١٧/٣.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٣٣١/٢.

(١) الكتيب: ١/٢.

(٢) شرح للمع، ابن برهان: ٣٠٣/١.

(٣) نتائج الفكر في النحو: ١٧٠.

الحميدة، أو يقول في الذم: رأيت زيدا للجاهل للخبث، قاصداً أنه لا فصله من شريك له في اسمه ليس منتصفاً بهذه الأوصاف<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الأمر ينتهي إتيان الصفة موصوفها في الإعراب، فيكون الفارق بينه وبين التعت المساق لغرضه الأصلي، لمخالفة الإعرابية بين التعت والمنعوت، ويسمى ذلك (القطع) وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوباً ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجزوراً فيقع نعته مرفوعاً، أو منصوباً<sup>(٢)</sup>. وبهذا يُحقّق التعت غرض المدح والتعظيم أو الذم والشتيم فيكون في ذلك على ثلاثة أوجه إعرابية<sup>(٣)</sup>:

**الوجه الأول:** الصفة وإتيان الثاني الأول، والقصد فيه المدح والثناء كنحو ما يذكر من صفات الله تعالى على جهة المدح والثناء. **الوجه الثاني:** للنصب بإضمار فعل يُقرّر (الذكر) أو (اعني). **الوجه الثالث:** الرفع على الاستئناف بإضمار الابتداء.

وبذلك تحصل مخالفة إعرابية بين الصفة وموصوفها فلا تجري عليه عن طريق القطع، وقد كان لسببويه السبق في تبين هذه المسألة وكشف غوامضها وتحليل شواهدا باسترجاع عنصري الخطاب والملاقة التي تربطهما أخذاً في حساباته العادات الاجتماعية التي تولد في أجوائها هذه النصوص اللغوية مستلهماً ذلك من شيخه الخليل إذ قال: ((هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة جري على الأول وإن شئت قطعته فليدلكه، وذلك قوله: الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهل الحمد والملك لله أهل الملك، ولو ابتدأه فرفعه كان حسناً... وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعله ثناءً وتعظيماً

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٦٠١/٣.

(٢) يُنظر: معاني النحو: ١٦٥/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٦٢/٢، شرح كتاب سيبويه للسرياني: ٣٩٥/٢.

ونصبه على الفعل كأنه قال أنكر أهل ذلك وأنكر المقيمين ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره<sup>(١)</sup>.

فالخليل هنا يجعل قصد المتكلم فيما يريد إيصاله إلى مخاطبه أساساً في تحديد معنى المدح والتعظيم، إذ المتكلم لم يرد أن يخبر المُخاطَب بأمر قد جهله، ولكنه ومخاطبه يستويان بمعرفة الموصوف الذي يعظمه المتكلم وفي ذلك قال السيرافي: ((الذي يصيره مدحاً وثناءً، أو شتماً وتقبيحاً، قصد المتكلم به إلى ذلك، ورثماً قصد الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهزء به، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره، وهذا معروف في عادات كلام الناس<sup>(٢)</sup>)).

فيُتضح من ذلك أن سيبويه قد وضع العلاقة بين المتكلم والمُخاطَب أساساً لتحديد المعاني لأن اعتقاد المتكلم بغني المُخاطَب عن إخباره بما عرضه القادة، ويجعله يسوق عبارته وهو يقصد معاني أخرى يعينها السياق والقرائن الحالية<sup>(٣)</sup>.

فالقطع الإعرابي يبين قصد المتكلم مدحاً وتعظيماً، ويلفت نظر السامع إلى التعت المقطوع ويثير انتباهه، وذلك لأن الأصل في التعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نهبت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كالعلامة أو المصباح الأحمر في الطريق يثير الانتباه<sup>(٤)</sup>. فقد جاء في حاشية يس على التصريح: ((فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترخم؟ قلت: في الاقتتان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فانه دليل على الاهتمام<sup>(٥)</sup>)).

(١) الكتاب: ٦٢/٢، ٦٥-٦٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسرياني: ٣٩٥/٢.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٦.

(٤) يُنظر: معاني النحو: ١٦٧/٣.

(٥) حاشية يس على التصريح: ١١٧/٢.

وكذلك فإن القطع يعني أن المُخاطَب يعلم من لتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم، إذ إن القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم بها عند السامع كما عند المتكلم ولمست تريد أن تعلمه بها، فإذا قلت: مررت بمحمد الكريم، بالنصب، كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكريم المشتهر به بخلاف قولك: مررت بمحمد الكريم، بالجر، فانك قد تريد بذلك أن تميزه عن غيره وتبينه به<sup>(١)</sup>.

والمدح والتعظيم غرض يؤدى بالنعته ولكن ليس كل موصوف ينعت بكون تعظيماً له، وليس كل صفة تحقق هذا الغرض بل لذلك شروط يحددها سياق الحال الذي تولد فيه جملة التعظيم، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب وعلمه، وقد عرض سيبويه ذلك وأوضحه قائلا: ((واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل صفة بحسن أن يُعَظَّم بها. ولو قلت مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البركار لم يكن هذا مما يُعَظَّم به الرجل عند الناس ولا يُفخم به، ولما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فإن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه، وذلك قولك مررت بعبد الله الصالح))<sup>(٢)</sup> وهذا يجري أيضاً على الشتم أو الذم قال سيبويه: ((تقول: أتاني زيد الفاسق الخبيث، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تذكره، ولكنه شتمه... قال عروة الصعاليك العبيسي:

سَقُونِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكْتَفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين))<sup>(٣)</sup>

(١) يُنظر: معاني النحو: ١٦٨/٣-١٦٩.

(٢) الكتاب: ٦٩/٢.

(٣) الكتاب: ٧٠/٢.

وهذا يعني أن الأعراف الاجتماعية لها أثر مهم في تحليل النصوص اللغوية والجميل وتحديد العلاقات الإعرابية وهذا منهج سيبويه منذ القدم، وهو ما ينادي به أصحاب المناهج الحديثة بضرورة ربط اللغة بالمجتمع وكونها ظاهرة اجتماعية. فهذا النص يشير إلى مسألتين<sup>(١)</sup>: أحدها تتعلق بضمون الرسالة، إذ لا بُدَّ من أن تكون الصفة التي يُعَظَّم بها صفة مدح وثناء ورفعة، أو تكون هذه الصفة مما يليق وقرعها على المدوح. والآخرى: أن يكون المعظم قد عرفه المُخاطَب وعلم فضله، وذلك إما أن يشتهر عنده ما عَظَّم به نحو: مررت بعبد الله الصالح، إذا كان عبد الله مشتهراً بالصالح عند المُخاطَب قبل التعظيم والمدح، فقد قال السيرافي: ((يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم: أحدهما: أن يكون المعنى الذي عَظَّم به فيه مدح وثناء ورفعة. والآخر: أن يكون المُعَظَّم قد عرفه المُخاطَب وشهر عنده ما عَظَّم به أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المُخاطَب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم))<sup>(٢)</sup>.

#### ٦. تضريق النعت:

إذا تعدد المنعوتون قد يأتي النعت مجموعاً أو مفروقاً وكل حالة حكمها

الإعرابي الخاص، قال ابن مالك:

وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَالِيقاً فَرَقَةً، لَا إِذَا اتَّكَفَ

أي أنه إذا نعت غير الواحد، فإما أن يختلف النعت أو يتفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف، نحو: مررت بالزبدان الكريم والبخيل وبرجال قبيح وكاتب وشاعر<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: الدلالة والتفديد للنحوي: ٤٠٥-٤٠٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٩/٢، ويُنظر: شرح الكافية للرضي: ٣٤٢/٢.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢٠١/٢-٢٠٢.

وقد بحث سيبويه هذه المسألة وأغناها بالدرس والأمثلة التي يلجأ في بعضها إلى التحليل على وفق مقتضيات سياق حالها وعناصره وكان ذلك واضحاً في حديثه عن مسألة جمع المنعوت وتفريق النعت المختلف وبيان أوجه الإعرابية في نحو: مررت برجلين مسلم وكافر، إذ إن حالة النعت الإعرابية تأتي تبعاً لما يقصده المتكلم، أو ما يعتقد أنه مخاطبه يريد معرفته، فيفسر سيبويه الأوجه الإعرابية تبعاً لذلك، فقد قال: ((ومنه أيضاً مررت برجلين مسلم وكافر جمعت الاسم وفركت النعت، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً، كأنه أجاب من قال: بأيّ ضرب مررت؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسائله عنده لو سألته))<sup>(١)</sup>.

ففي هذا النص تتضح براعة سيبويه في إيضاح المسائل الإعرابية اعتماداً على الأمثلة المستنبطة من الأجواء التي تتم فيها، مؤمناً بأن الظواهر اللغوية لا يمكن الوصول إلى معانيها التي يقصدها المتكلم من دون تحليلها سياقياً في محيطها ومقامها، فالجملة واحدة وتتغير حركتها الإعرابية بما يقصده المتكلم وبحسب بلنّ المخاطب ويحتاجه، ونجد سيبويه يجعل النص وكأنه مقطوع من حوار واقعي يجري بين رجلين أو أكثر، إلا أنه قام بتفكيك ما نطق به المتكلم فقسمه على جزأين: الجزء الأول هو الكلام الأصلي للمتكلم (مررت برجلين) لَمَّا الجزء الآخر فهو بمنزلة إجابة عن سؤال أو استفسار طرحه أحد المستمعين وإن لم يكن مطروحاً بالفعل، وهو (بأي ضرب مررت؟) فيقول المتكلم: مسلم وكافر، وكان سيبويه قد شعر بأن في العبارة زيادة وتقصيلاً سببه استفسار المخاطب واستزادته لتوضيح المعنى، وقد جاء النعت الموقر هنا مجروراً ليوافق صيغة سؤال المخاطب المفترض: بأي ضرب مررت؟ حيث تحل عبارة (مسلم وكافر) محل أي: أي ضرب؟ وقد تأخذ هذه الجملة نفسها حكماً نحوياً آخر بالرفع، أي رفع النعتين إذا اختلف السؤال الملقى على المتكلم فأضحى: ما هما؟ وعلى هذا نجد سيبويه لم يقف

(١) الكتاب: ٤٣١/١.

في هذه المسألة عند الحكم الإعرابي فحسب، بل يجعل سياق الحال، من قصد المتكلم وتساولات المخاطب المفترضة، المحدد لبناء جملة النعت، فيسترجع عناصر الموقف لينفذ من خلالها إلى تحليل المعاني فيتخيل المتكلم وتساولات المخاطب، وكان المتكلم يدرك من تلقاء نفسه أنه سيُسأل إن لم يفصل القول بذليل أن هذا المتحدث هو نفسه سيتبادر إلى ذهنه هذا التساؤل إن قيل في حضرته هذا الكلام<sup>(٢)</sup>.

#### ٧. البديل:

البديل من الموضوعات النحوية التي يُعتمد في تحليلها وفهم المعنى المراد منها على قصد المتكلم وغايته من كلامه، ولا يتم ذلك إلا من خلال فهم الجملة في ضوء سياقها الخارجي والحوار التخاطبي بين عناصر ذلك السياق، فلما كانت غاية المتكلم افهام السامع مراده واستجابته له، لذا يحرص على عدم إيقاع اللبس على السامع فكان هذا دافعاً لمجيء البديل في الكلام لكي يكون الوسيلة التي من خلالها يتميز البديل منه من غيره، ورثماً يراعي المتكلم أن ينقل الفكرة نقلاً دقيقاً ويبين قصده الدقيق إذا لم يتبين في البديل منه ويؤدي هذا البيان والإيضاح في البديل.

ولم يغفل عن ذلك النحاة القدماء وكان سيبويه قد رسم لهم منهجاً في تحليل المسائل النحوية في ضوء معانيها المستقاة من إرجاعها إلى مقاصد متكلميها وفائدة سلميتها، فقد عرض سيبويه مسألتين تتعلقان بسياق الحال في البديل، الأولى المعنى الذي يؤدّه تركيب جملة البديل اعتماداً على قصد المتكلم، فقد رأى سيبويه أن معنى البديل في قول المتكلم: رأيت قومك أكثر هم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، يكون على وجهين: أحدهما ((أنه أراد: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك... ولكنّه ثنى الاسم توكيداً))<sup>(٣)</sup> والآخر ((وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم أو نالماً منهم))<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني: ٣٣١/٢-٣٣٢.

(٢) الكتاب: ١٥٠/١.

(٣) الكتاب: ١٥١/١.

فالاعتماد على قصد المتكلم ومراده هو الذي يحدد معنى البديل، فالمتكلم قد يقصد البديل ولكنه يذكر المبدل منه تأكيداً، أو أن يكون قاصداً المبدل منه ولكن يريد أن يزيد في التبيين والإيضاح خوف الالتباس على المُخاطَب فيحتج عليه بذكر البديل تبييناً، فقال ابن يعيش: ((الغرض من ذلك البيان، وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم، وبعضها عند آخرين، فإذا ذكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المُخاطَب ويحذر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم، فإذا قلت: مررت بعبد الله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم أنه زيد، وقد يجوز أن يكون عارفاً بزيد ولا يعلم أنه عبد الله فتأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطَب))<sup>(١)</sup> وقال ابن عصفور: ((البديل إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوي بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ))<sup>(٢)</sup> فالقصد من البديل في الجملة العربية البيان والإيضاح والابتعاد عما يؤدي إلى اللبس وهذا يقع على عائق المتكلم فانه يسعى إلى أن يكون كلامه واضحاً مأموناً من الالتباس مراعاة لمخاطبه، ولكن ليس معنى ذكر البديل اطراح المبدل منه وهذا واضح من خلال كلام سيبويه إذ جعل ذكر المبدل منه تأكيداً، إذ قال السيرافي: ((التحويون يقولون: إن التقدير فيه تحية الأول - وهو المبدل منه - ووضع البديل مكانه، وليس تقديرهم تحية الأول على معنى الإلغاء له، وإزالة الفائدة به، ولكن على أن البديل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت الذي تمام المنعوت، والدليل على أن المبدل منه لا يلغى أنك تقول: زيد رأيت أباه عمراً، وتجعل عمراً بدلاً من (أباه)، فلو كان في تقدير اللغو لكان

(١) شرح المفصل: ٦٣٣/٣.

(٢) شرح الجمل: ١١٢٥/١.

الكلام: زيد رأيت عمراً وهذا فاسد محال، فقد صح أن البديل غير منح للأول حتى يكون بمعنى الملغى))<sup>(٣)</sup>.

والمسألة الثانية التي عرضها سيبويه في البديل في ضوء سياق الحال والاعتماد على قصد المتكلم، مسألة بدل اللفظ أو النسيان، إذ إن المتكلم أيضاً يكون غرضه وقصده هو المحدد لمعنى جملة البديل لا غير، إذ قال: ((ولا يجوز أن تقول: رأيت زيدا أباه، والأب غير زيد، لأنك لا تبينه بغيره ولا يثنيء ليس منه، وكذلك لا تثني الاسم تأكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فإيما تثنيه وتؤكدته مثني بما هو منه أو هو، وإيما يجوز رأيت زيدا أباه، ورأيت زيدا عمراً، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً ورأيت أباً زيد، فلفظ أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد، وإيما أن يكون انشترطاً عن ذلك فنكاه وجعل عمراً مكانه))<sup>(٤)</sup>.

فسيبويه هنا يفسر لنا غلط المتكلم أو نسيانه، وكأنه ينفذ إلى نفس المتكلم من خلال قصده، فهذا أيضاً من باب البديل ولكنه لا ينطبق عليه الوجهان اللذان ذكرهما سيبويه لأن البديل هنا غير المبدل منه فمن غير الممكن أن يُبين الشيء بغيره ولا يؤكد أحدهما بالآخر لأنهما مختلفان، فيحمل سيبويه ذلك على غلط المتكلم أو نسيانه أو إضرابه ليكون جائزاً وهذا مرتبط بقصد المتكلم. إذ قال سيبويه في موضع آخر في جملة: مررت برجل حمار: ((فهو على وجه محال وعلى وجه حسن. فلما المحال فإن تعني أن الرجل حمار، ولما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول: حمار، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإيما أن يبدو لك أن تضرب عن مورك بالرجل وتجعل مكانه مورك بالحمار بعد ما كنت اردت غير ذلك))<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح كتاب سيبويه السيرافي: ١٠/٢، ويظن: المقتضب: ٤/٣٩٩-٤٠٠، شرح المفصل:

٦٣٣/٣.

(٢) الكتاب: ١٠١/١-١٠٢.

(٣) الكتاب: ٤٣٩/١.



وحقيقة هذا النوع من البديل انه لا يكون في الكلام الفصحى إنما يقع في الكلام المنطوق، لان الكلام الفصحى لا يكون فيه غلط أو نسيان، فالقرآن مثلاً منزّه عن ذلك، والشعر يراجع الشاعر ويعاوده فينضج، وإنما يكون ذلك في بداءة كلام وما يجي على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريد فيلغيه حتى كأنه لم يذكره.<sup>(١)</sup>

٨. دلالة (لم):

تقع (لم) على ضربين: متصلة، ومنقطعة، فأما المتصلة فهي التي لا يستغنى بها قبلها أو بما بعدها عن الآخر، وهي إما أن يتقدم عليها همزة للتسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (المالكون: من الآية ٦٦) وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ غَا أَمْ صَبْرُنَا﴾ (ابراهيم: من الآية ٢١)، أو تتقدم عليها همزة بطلب بها وبـ(لم) التعيين، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ وتسمى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية والاستفهام<sup>(٢)</sup>. وتكون حينئذ بمعنى (أيهما أو أيهم) نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ أزيدا لقيت أم بشر؟ إذا معناه: أيهما عندك؟ وأيها لقيت؟<sup>(٣)</sup> أما المنقطعة فهي التي انقطعت مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً، إذ كانت مقدرة بـ(ل) وذلك نحو: إن هذا لأزيد أم عمرو<sup>(٤)</sup>. قال ابن هشام: ((معنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها، الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً))<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني: ١/٢، لسراو المربية: ١٥٨، شرح المفصل: ٦٣١/٣، شرح الكافية للرضي: ٣٩٩/٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٦١٧-٦١٩/٨، شرح الكافية للرضي: ٤١٤/٤، مغني اللبيب: ٦١/١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني: ١/٣، ٤١١.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٦١٩/٨، شرح الكافية للرضي: ٤١٥-٤١٦/٤، مغني اللبيب: ٦٥/١.

(٥) مغني اللبيب: ٦٦/١.

ويفتقر النوعان من أوجه عدة<sup>(١)</sup>، أحدها أن المتصلة تتقدمها الهمزة إما للاستفهام أو للتسوية، أما المنقطعة فلا يتقدمها الاستفهام، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بـ(هل) ولا تقع بعد غيرها من أسماء الاستفهام.

ثانيها: المتصلة يستفهم بها عن شيئين أو أشياء ثابت أحدهما أو أحدها عند المتكلم لطلب التعيين لأنها مع الهمزة بمعنى (أي) أما المنقطعة فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، بل ما قيل أم وما بعدها على كائين، لأنه إضراب عن الكلام الأول، وشروع في استفهام مستأنف لأنها بمعنى (بل).

ثالثها: المتصلة يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة، فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين.

ولم يغفل سيبويه عن ذلك، فقد بحث نوعي (لم) مبحثاً دلالتها، إذ قال: ((أما لم فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين على معنى أيهما وأيهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول))<sup>(٢)</sup> متخذاً من سياق الحال الذي تنشأ فيه (لم) سبيلاً إلى النفاذ إلى دلالة كل نوع، معتمداً في ذلك على كل من المتكلم والمخاطب، فقد قال في (لم) المتصلة: ((وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيدا لقيت أم بشر؟ فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما، لأنك إذا قلت أيهما عندك وأيها لقيت فأنت مدّع أن المسؤول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقي وإنما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيهما هو فبدلت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول فصار الذي لا تسأل عنه بينهما))<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٤١٤/٤ - ٤١٧.

(٢) الكتاب: ١٦٩/٣.

(٣) الكتاب: ١٦٩/٣ - ١٧٠.

فنجِد سيبويه ينفذ إلى دلالة (لم) على التسوية من خلال تحليل جمل (لم) على وفق قصد المتكلم وتواصله مع مخاطبه، فالمتكلم يسأل عن شيئين أو أكثر وهو يعلم أن الفعل أو الخبر واقع بأحدهما إلا أن علمه قد استوى فيهما فلا يدري أيهما هو؟ ولكي تتم هذه الدلالة يجب أن يكون التركيب بتقديم الاسم الأول تسيقه الهمزة، وتأخير الثاني تسيقه (لم) ويتوسط بين ذا وذلك ما لا يسأل عنه ليعادل الاسمين لأنه يسأل عن أحدهما، قال السيرافي: ((كان القائل إذا قال: أزيد عندك أم عمرو؟ قد علم أن عند المُخاطَب أحد هذين، ولا يدري من هو منهما؟ فيستدعي إعلام المُخاطَب إياه عنياً فيلتص علم ذلك منهما، وكذلك كل ما استقيم عنه بالألف... وقد يُعبر عن هذا السؤال بأن فيه تسوية ومعادلة، فأما التسوية فهي أن الاسم المسؤول عن تعيين أحدهما يستويان في علم السائل ما عنده في أحدهما مثل ما عنده الآخر، ولما المعادلة فهي بين الاسمين، جعلت الثاني بديلاً للأول بوقوع الألف على الأول ولم على الثاني ومذهب السائل فيهما))<sup>(١)</sup>.

فلذلك لا يكون جواب (لم) في هذا التركيب الدال على التسوية إلا بالتعيين ولا يكون بـ(نعم) أو (لا) لأن المتكلم مدّح أن أحد الأمرين قد وقع ولا يدري أيهما هو. فالجواب أن يقول: زيد أو عمرو، فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب أن يقول: لم ألق واحدا منهما أو كليهما<sup>(٢)</sup>.

وعرض سيبويه أيضاً (لم) المنقطعة وبحث دلالتها مستنبطاً إياها من المتكلم والمُخاطَب والتصد والفائدة بينهما، فقد قال: ((هذا باب أم منقطعةً وتلك قولك أصرو عندك أم عندك زيد؟ ويدلّك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل إنها لإبل ثم يقول أم شاء يا قوم فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وتلك أنه حين قال أصرو عندك؟ فقد ظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه وكذلك إنها لإبل ثم شاء إما أدركه التثنية حيث

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤١١/٣، وينظر: شرح المفصل: ٦١٨/٨.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٥٨/٢.

مضى كلامه على اليقين... ومن ذلك أيضاً أعندك زيدٌ أم لا كأنه حيث قال أعندك زيدٌ كان يظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا<sup>(١)</sup>).  
ونجد هذا النص يبين أن المتكلم يعبر عن فكرة يستقيم عنها أول الأمر، نحو: أزيد عندك؟ فيتوقع وجود زيد عند المُخاطَب ثم تنتدح له فكرة فيستدرك بوساطة (لم) لينبه المُخاطَب بها، فما دار في ذهن المتكلم نقله بإشارة سيمائية إلى المُخاطَب وهي (لم) التي بمنزلة الوسيط لينقل ما يطرأ على فكر المُخاطَب من انحراف عن الوضع الذي كان عليه في بداية الفكرة وما آل إليه من تغير واختلاف، قال السيرافي: ((قوله: أصرو عندك أم عند زيد؟.. كأنه استقيم عن الأول بقوله: أصرو عندك؟ وفي نيته الاختصار عليه ثم أدركه في زيد من الشك ما أدركه من عمرو فسال عنه))<sup>(٢)</sup>.

وقد شرح الرضي قول سيبويه (أزيد عندك أم لا؟ فقال: ((وقال سيبويه: (لم) في قولك: أزيد عندك أم لا: منقطعة، كان عند السائل أن زيدا عنده، فاستقيم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده، فقال: أم لا، وإبنا عدها منقطعة لأنه لو سكت على قوله: أزيد عندك، لعلم المخاطب أنه يريد: أم عندك أم ليس عندك؟ فلا بد أن يكون لقوله: أم لا فائدة جديدة، وهي تغير ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب))<sup>(٣)</sup>.

فما يجري بين المتكلم والمُخاطَب هو ما يحدد دلالة (لم) لأنها سؤال وجواب يجري بين شخصين فما لم يؤخذ ذلك بالحسبان لا يمكن الوقوف على دلالة التركيب التي ترد فيها (لم).

(١) الكتاب: ١٧٧/٣، ١٧٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤١٧/٣، وينظر: الأصول في النحو: ٥٨/٢، شرح المفصل: ٦١٩/٨.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٤١٩/٤.

#### ٩. مراتب الضمائر:

الضممرات من الموضوعات النحوية التي لها ارتباط وثيق بسياق جملها، وذلك أنها كناية عن أطراف العملية الخطابية المتكلم والمخاطب والغائب، لذلك لا يؤتى بها إلا مع أحوالها المقررة بها وإلا كانت أشباه مبهمه لدى السامع، وتتأتى أهمية الضمائر من وظيفتها الدلالية التي تزديها في الجملة العربية ما لا يوفره غيرها من الأسماء، إذ يؤتى بها لإيجاز واختصاراً، إذ يستغني المتكلم بحرف واحد عن اسم بأكمله، وبها يؤمن اللبس على المخاطب لأنها كناية عن أشخاص مقررة بأحوالها، إذ يقول ابن يعيش: ((إنما أتي بالضممرات كلها لضرب من الإيجاز واحترازاً من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر لأنه تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم. ولما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتهار... وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفرق بها إذا التبتت وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات... والضممرات لا ليس فيها فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقررة بها قد تغني عن الصفات والأحوال المقررة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر للمشاهد في الحكم))<sup>(١)</sup> لذلك نجد سياق الحال لا غنى عنه في التحليل اللغوي للضمائر وصولاً إلى المعنى الدلالي في ذهن المتكلم من خلال اقتران الضمائر بأحوالها ومحيطها الكلامي.

فكان عُنْ الضمير نوعاً من أنواع المعارف عند الحويين أمر مرتبط بالآثر الدلالي والمعنى الذي تنقله هذه اللفظة إلى ذهن المخاطب، وكونه عارفاً الاسم الذي يعود عليه الضمير، فهذا هو المسوغ الذي حمل المتكلم على عدم تكرار الاسم والاستغناء عنه وهذا نابع من طواعية اللغة التي تصاغ حسب ما يريد المتكلم، وتحقق له الإيجاز الذي يبتغيه ويطمئن إلى أن المخاطب قادر على فهم حديثه.<sup>(٢)</sup>

(١) شرح المفصل: ٢١/٣.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٢٢.

وكان سيبويه قد أدرك ذلك كله إذ نجده يعالج مسائل الضمائر في ضوء سياق الحال وعناصره، وينفذ إلى تحليل ظواهر الضممرات في ضوء أطراف العملية الكلامية، ومعارفه الأساس في ذلك المتكلم، لذلك كان ترتيب الضمائر عند سيبويه تبعاً لمبدأ القرب من المتكلم، فضمير المتكلم يحتل المرتبة الأولى في الحديث لأنه الأعراف، ويأتي المخاطب في المرتبة الثانية، ثم يكون الغائب وإضماره.<sup>(١)</sup> إذ قال السيرافي: ((واعرفهم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، وإنما صار المتكلم أعرف لأنه لا يوهك غيره... لأن الذي يسمع كلامه إن لم يكن بينهما حجاب فهو يعاينه ويسمع كلامه، وإن كان بينهما حجاب فقد أحس كلامه بسمعه إياه.. والمخاطب يتلو المتكلم بالحضور والمشاهدة، وأضعفهما تعريفاً كناية الغائب لأنها تكون كناية عن معرفة ونكرة))<sup>(٢)</sup>.

وفي ضوء ذلك عرض سيبويه مسألة اتصال الضميرين المختلفي المرتبة المفعولين لفعل واحد متعدي لهما نحو: أعطاك، وأعطاني، وأعطيك وأعطاكه. فإذا كان الضميران أحدهما متكلم والآخر مخاطب وجب أن يبدأ بالمتكلم قبل المخاطب، ولا يجوز أن يبدأ المتكلم بالمخاطب قبل نفسه وهو قبيح لا تكلم به العرب في نحو: أعطاك، أو أعطاهوني إذا كان الثاني غائباً.<sup>(٣)</sup> وقد فسّر ذلك معتمداً على السياق الحالي الذي جرى في التخاطب، فقال: ((وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب))<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٢/٣-١٠٣، شرح المفصل: ٢١/٣-٢٢.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٦٤-٣٦٣/٢.

(٤) الكتاب: ٣٦٤/٢.

فلما كان المتكلم الأقرب عند سيبويه وجب أن يُبدأ به أولاً قبل المُخاطَب، والعلّة في ذلك أن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه لأنها اعرف وأهم عنده<sup>(١)</sup> ويُفهم من كلام سيبويه أنه عند مراعاة ترتيب الضمائر يتوجب الاتصال، أما خلاف ذلك فيتوجب الانفصال للضميرين ولا يجوز اتصالهما<sup>(٢)</sup>.

أما إذا كان الضميران أحدهما مخاطب والآخر غائب، فيجب عند سيبويه أن يبدأ للمتكلم بالمخاطب قبل الغائب، نحو: اعطيتُكَ، وقد اعطيتُكَ، ولا يجوز اعطاهوك، وهو قبيح أيضاً بمنزلة الغائب والمُخاطَب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم<sup>(٣)</sup> ويفسر ذلك سيبويه في ضوء سياق الحال أيضاً إذ قال: ((وإنما كان المُخاطَب أولى بأن يُبدأ به من قبل أن المُخاطَب اقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يُبدأ بنفسه قبل المُخاطَب، كان المُخاطَب الذي هو اقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ من الغائب))<sup>(٤)</sup>.

فالمتكلم عند سيبويه هو الأساس في ترتيب الضمائر تبعاً لمبدأ القرب، فضمير المتكلم يُعد اخص الضمائر، لأنه لا يشترك فيه اثنان فلا يذهب المُخاطَب إلى تصور غير المتكلم. أما ضمير المُخاطَب فتكون مرتبته بعد مرتبة ضمير المتكلم؛ لأنه حينما يطلق المتكلم يكون معه أكثر من شخص فيتوجه المُخاطَب إلى أكثر من صوب لاحتمال المقصود<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٥١/٣.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٢٦/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٤) الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٥) يُنظر: المختضب: ٢٨١/٤.

#### ١٠. التعريف بالألف واللام:

التعريف حادث على الأسماء؛ لأن الاسم نكرة في أول أمره، مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرده بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه، كقولنا: رجل، فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عهد المُخاطَب لواحد بعينه، فيقول: الرجل، فيكون مقصوراً على واحد بعينه، لذلك إن النكرة سابقة لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته، والتعريف ثانٍ أتى به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس<sup>(١)</sup> فاللتكير هو الشيوخ وعليه فالنكرة هو ما دل على ما هو شائع في جنسه وعام<sup>(٢)</sup> أما التعريف فهو تخصيص الشيء وتعيينه، وعليه تكون المعرفة ما خص واحداً بعينه من جنسه<sup>(٣)</sup>.

ولما كان التعريف طارئاً على الأسماء، فإن الأمور التي تنقل الأسماء من الشيوخ إلى التخصص أو التعيين ما هي إلا قرائن لفظية أو حالية، تقتزن بالاسم فتنتقل من حالة التتكير إلى حالة التعريف، وتبعاً لهذه الأمور كانت المعارف خمسة أشياء كما حدّدها النحويون ابتداءً بسيبويه بقوله: ((المعرفة خمسة لشيء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التتوين والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار))<sup>(٤)</sup>.

فهذا التقسيم مبني على أساس هذه القرائن اللفظية والحالية التي تقتزن بالاسم فتجعله معرفة، والألف واللام قرينة لفظية وظيفتها التعريف وقد أدرك سيبويه أن هذه القرينة لإقادة المُخاطَب التعيين أو التخصص، إذ يستعين بها المتكلم لتعريف مخاطبه ما يعرفه هو، فقال سيبويه: ((وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة لأنك بالألف واللام الشيء بعينه

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٤٩٢/٥.

(٢) يُنظر: التكميلات: ٢٢٩.

(٣) يُنظر: التعريفات، الجرجاني: ٢٢١.

(٤) الكتاب: ٥/٢.

دون سائر أمته لأَنَّك إذا قلت: مررت برجل فإنَّك إمَّا زعمت أنَّك إمَّا مررت بواحد ممَّن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المُخاطَب، وإذا أدخلت الألف واللام فإنَّما تذكره رجلاً قد عرفه فتقول الرجل الذي من أمره كذا وكذا ليتوهم الذي كان عهده ما تذكر من أمره<sup>(١)</sup>.

فتلاحظ سيبويه هنا كعادته يرجع الألفاظ إلى محيط استعمالها مسترجعاً عناصرها الخطابية، لينفذ إلى تفسيرها وإيضاح قاعدتها النحوية. فالألف واللام أداة لفظية يتخذها المتكلم لإفادة المُخاطَب، فالأمر في تقرير التعريف بوساطة هذه الأداة مقفود بالمخاطب لا بغيره، إذ يقول أبو سعيد السيرافي: ((أعلم أن التعريف معلق بمعرفة المُخاطَب دون المتكلم، وقد يذكر المتكلم ما يعرفه هو ولا يعرفه هو فيكون منكوراً كقول الرجل لمخاطبه: في دار الرجل بستان، وعندي صديق لسي، وهو لا يعرف الرجل بعينه والبستان<sup>(٢)</sup>)) وهذا ما صرح به الأعلام، وابن يعيش أيضاً<sup>(٣)</sup>.

فالتعريف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم المُخاطَب، فإذا تحدث المتكلم بكلام معلوم لديه مجهول لدى المُخاطَب، كان كلامه نكرة، لأن الكلام في تعريفه وفي تنكيره يعتمد على معرف المُخاطَب، فإذا قلت: في داري رجل، فقد عرفت المُخاطَب أن في دارك رجلاً، ولكن المُخاطَب لا يعلم من هذا الرجل فمَنْ الكلام نكرة.

لذلك إنَّ النحويين اعتمدوا على معيارين أساسيين في الحكم على الكلمة بتتكير أو تعريف هما: المعيار الشكلي، والمعيار الدلالي، وينطوي تحت باب المعيار الدلالي علم المخاطب إذ يُعد الجانب المهم في هذا المعيار، ولذلك أمثلة كثيرة في مسائل التعريف والتتكير التي بحثها النحويون في كتبهم<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب: ٥/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣٨/٢.

(٣) يُنظر: للكت: ٢١٦، شرح المفصل: ٤٩٢/٥.

(٤) يُنظر: التعريف والتتكير بين الدلالة والشكل، د. أحمد محمود نحلة: ١٧.

#### ١١. كاف (رويد):

(رويد) تصنف عند النحويين في ضمن أسماء الأفعال التي هي ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي أصلها<sup>(١)</sup>. وأصل (رويد) أرؤد زيداً إرؤاداً أي: أمهله إيهالاً، فصغروا الأرواد بحذف زياتيه وهما الهمزة والألف تصغير الترخيم، واستعملوه مصدرأً نائباً عن فعله وهو (أرؤد)<sup>(٢)</sup>. ويُقال: فلان يمشي على رُود، بوزن غود أي: على مهل، وتصغيره (رؤيد)، وتقول: رويدك عمراً، أي: أمهله، وهو مصغر تصغير الترخيم من إرؤاد مصدر أرؤد يُرؤد<sup>(٣)</sup>.

ورؤيد هذه في بعض أحوالها قد تلحقها الكاف في الاستعمال، فيقال: رويدك أو رويدكما أو رويدكم أو رويدكن زيداً، تبعاً لجنس المُخاطَب وعدده، وذلك إذا استعملت للأمر قال سيبويه: ((أعلم أن رويد تلحقها الكاف وهي في موضع (أفعل) وذلك قولك: رويدك زيداً، ورويدكم زيداً<sup>(٤)</sup>)) وهو يُعد هذه الكاف حرفاً مجرداً من معنى الاسم للخطاب خلافاً لمن قال باسميتها وأنها إما أن تكون في موضع رفع أو في موضع نصب، وقد عدَّ سيبويه ذلك خطأً لأن المضمرين هنا فاعلون،

وعلمة المضمرين الفاعلين الواو، وإما جاءت هذه الكاف تأكيداً وتخصيصاً<sup>(٥)</sup>. ونجد سيبويه يبحث مسألة لحاق الكاف رويداً على وفق عنصر المعلية الخطابية المتكلم والمُخاطَب وما يجري بينهما من حديث ودلالة الحال وأثرها في إخراج الكلام على وفق غرض المتكلم وفطنة مُخاطبه، لأن رويد قد يُلحَقها المتكلم الكاف فيقول: رويدك زيداً، وقد لا يُلحَقها فيقول: رويد زيداً، ولا يتغير في المعنى

(١) شرح ابن عقيل: ٣٠٢-٣٠٣/٢.

(٢) يُنظر: حاشية الخضري: ٢١١/٢، النحو الوافي، عباس حسن: ١٤٤/٤.

(٣) يُنظر: اللسان: ١٩٠/٣ (رود)، مختار الصحاح: ٢٦٣.

(٤) الكتاب: ٢٤٤/١.

(٥) يُنظر: الكتاب: ٢٤٤/١-٢٤٥، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤٦/٢-١٤٧، شرح المفصل:

شيء لذا نجد سيبويه يفسر هذه المسألة بقوله: ((وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص لأن رويداً تقع للواحد والجمع والتكرار والأنثى فإمّا أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني وإمّا حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره<sup>(١)</sup>)).

وهذا يعني أن رويداً ما دامت تستعمل استعمالاً مختلفاً حسب جنس المخاطب وعدده، فإن هذا الأمر من شأنه أن يوقع اللبس عند المخاطب، فلا يستطيع المتكلم أن يوصل رسالته بوضوح لمن يخاطبه، فاستدعى ذلك أن يعتمد المتكلم على استعمال أداة تمييزية تميز مخاطبه من غيره وتنفذ اللبس المحتمل وقوعه فكانت الكاف كودي هذا الغرض لذا فإن هذه المسألة متعلقة بما يجري بين المتكلم والمخاطب<sup>(٢)</sup>.

وقد يعتمد المتكلم أيضاً إلى الاستغناء عن هذه الكاف فيخاطب بـ(رويد) مجردة عندما يأمن اللبس بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره، وقد تلحقها مع علم المخاطب فتكون توكيداً، وحال الكاف هنا كحال حرف النداء عند سيبويه قال: ((فلحاق الكاف كقولك: يا فلان للرجل حتى يقبل عليك، وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل إذا كان متقبلاً عليك بوجهه منصّباً لك، فتركت يا فلان حين قلت أنت تفعل استغناء لإقباله عليك، وقد تقول أيضاً: رويدك لمن لا يخاف أن يلتزم بمواه توكيداً كما تقول للمقبل عليك المنصّب لك: أنت تفعل ذلك يا فلان، توكيداً<sup>(٣)</sup>)).

ف نجد سيبويه يبين تأثير حال المخاطب في الزيادة في معنى كلمة أو النقص فيها، فكلما (رويد) تلحقها الكاف تبعاً لما يجري بين المتكلم والمخاطب، فإذا كان المخاطب بينه وبين المتكلم مباشراً، كأن يراه المتكلم يفعل شيئاً حذف الكاف، أمّا إذا كان المخاطب في جماعة وأراد المتكلم أن ينبهه لحق الكاف مخافة الالتباس على

(١) الكتاب: ٢٤٤/١.

(٢) ينظر: العال النحوية في كتاب سيبويه: ٦٢.

(٣) الكتاب: ٢٤٤/١.

أنه يسوغ للمتكلم أن يلحق هذه الكاف وإن يكن شيء ليس قياساً على النداء في إقبال المخاطب، فنلاحظ هنا التفتت سيبويه لعلاقة المتكلم بالمخاطب من حيث القرب أو البعد المكاني وأثرهما في بناء الكلام علاوة على اثر حال المخاطب وتفاعله مع المتكلم في تبين العيارة اللغوية<sup>(١)</sup>.

فعبارة المتكلم هنا يحددها حال المخاطب لا غير، فإقبال المخاطب على المتكلم يجعل دخول الكاف على رويد توكيداً، أمّا إذا كان المخاطب بعيداً منصرفاً عن المتكلم، فلحاق الكاف بـ(رويد) لتحقيق الإقبال من لدن المخاطب، فسيبويه يلاحظ أن الكلام يجري بين متحدث ومخاطب وإن هذا المخاطب ينبغي أن يكون مقبلاً عليه منصّباً له لأنّ الكلام لا جدوى منه إن لم يكن له مسموع يعبه<sup>(٢)</sup>.

لذلك إن النظر إلى هذه الكلمة والحرف اللاحق بها بمعزل عن المتكلم والمخاطب وحالته والسياق الذي وردت فيه لا يوضح دلالتها، وهذا ما أحسن به سيبويه فوجد أنّ المتكلم والمخاطب والحال التي يكونان عليها هو المحدد للمعنى الذي عبرت عنه هذه اللفظة<sup>(٣)</sup>.

## ١٢. الرفع والنصب بعد حتى وإذن:

(حتى) و(إذن) من الأدوات الداخلة على الأفعال المضارعة، وتعمل فيها النصب، وقد يبقى الفعل بعدها على رفعه. ففي قولنا: سرت حتى ادخلها، يكون لهذا الفعل وجهان إعرابيان هما: الرفع والنصب وكذلك إذن، قد نجد الفعل بعدها

(١) ينظر: نظرية النحو العربي: ٩٥، الدلالة والتعديد النحوي: ٤١٥-٤١٦.

(٢) ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية (البحث): ٩١، مراعاة المخاطب في النحو

العربي: ٨٧.

(٣) ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٨٧.

منصوباً في نحو: إذن لظنك صدقاً، وقد يكون مرفوعاً، ولا بُدَّ لكل وجه من هذين الوجهين معنى يُحقِّقه. فمعنى الرفع غير معنى النصب بعد هاتين الأداتين<sup>(١)</sup>. وقد تتناول سيبويه هذه المسألة ويبحثها في ضوء سياق الحال والموقف الذي يجري فيه نطق الجملة، وقد فسّر معنى هذين الوجهين الإعرابين المصاحبين لجملة (حتى) و(إذن)، فجعل لكل وجه معنى يؤدّيه ويكون ذلك متوقفاً على قصد المتكلم إذ إنَّ قصد المتكلم هو الذي يحدّد الوجه الإعرابي الجائز ومن ثمَّ تُفسَّر الجملة في ضوء ذلك للوصول إلى المعنى المراد. ففي جملة حتى، يكون معنى الرفع ومعنى النصب تبعاً لما يقصده المتكلم ولا يمكن تفسير الجملة إلا من خلاله ففي جملة سرت حتى أدخلها يتررّ سيبويه أن في فعلها وجهين: الرفع والنصب ولكل من هذين الوجهين يجعل سيبويه تفسيرين له مراعيًا قصد المتكلم، فالنصب بعد (حتى) على وجهين: (أحدهما أن الدخول غاية لمسبك، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها... أما الوجه الآخر: فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها...<sup>(٢)</sup>).

أي أن معنى النصب بعد حتى أنه إذا قصد المتكلم أن يجعل الدخول غاية لمسيره وأنه لم يقع، أو أنه يقصد أن يجعل الدخول سبباً للسير مثل كي، أما الرفع بعدها فعلى وجهين أيضاً، أحدهما: ((سرت حتى أدخلها تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالقاء إذا قلت: سرت فأدخلها، فأدخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله وان عمله لم ينقطع... أما الوجه الآخر: فإنَّ يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن...))<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: معاني النحو: ٣٢٤/٣ - ٣٢٦ - ويُنظر: ٢٩٩-٣٠٤.

(٢) الكتاب: ١٧/٣.

(٣) الكتاب: ١٨-١٧/٣.

وهذا يعني أن المتكلم إذا قصد أن يجعل الدخول في حال السير متصلاً معه فإنَّ الفعل يأتي بعد حتى مرفوعاً لدلالته على الحال خلافاً لما دلَّ على الاستقبال فإنه يأتي منصوباً. فالرفع والنصب بعد حتى متعلق بقصد المتكلم إذ قال الرضي: ((إذا أردنا أن نبين متى يُرفع المضارع بعد حتى ومتى يُنصب، قلنا: ذلك إلى قصد المتكلم، فإنَّ قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى أما في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية، وجب رفع المضارع... وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الإخبار، وجب النصب، وكذا يجب النصب أن لم يقصد، لا حصوله في أحد الأزمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها، بل يقصد كونه متوقفاً مستقبلاً في وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله))<sup>(١)</sup>.

وجعل سيبويه أيضاً قصد المتكلم للوصل إلى معنى الرفع ومعنى النصب بعد إذن، فقد قال: ((وتقول إذا حككت بالحديث: إذن أطلقه فاعلاً، وإن أخالك كاذباً، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال طرّ وخيل... ولو قلت: إذن أطلقك، تريد أن تخبره أنّ ظنك سيقع لنصبت، وكذلك إذن يضربك، إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع))<sup>(٢)</sup> فنجد سيبويه ينقذ إلى إدراك العلاقة في تفسير كل وجه إعرابي بين قصد المتكلم والمعنى المترتب على الجملة، وواضح بذلك أنه تنبّه إلى أثر المتغيرات الخارجية كالمتكلم وموقفه الخاص في اختيار أحد وجهين جائزين في مقياس النحو، وواضح بذلك أنه يرسم لأبناء اللغة أن يسأروا المتغيرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكافية: ٥٨/٤ - ٥٩ - ويُنظر: معاني النحو: ٢/٣.

(٢) الكتاب: ١٦/٣.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٣.

### ١٣. اضمار (أن) بعد حتى وكى:

لما وجد النحاة للفعل المضارع قد يأتي منصوباً بعد أدوات الأصل فيها عندهم أن تختص بالأسماء فتعمل فيها الجر، استوقفهم هذا الأمر ودعاهم إلى إيجاد العلل لذلك، كي لا يسير خلاف قواعدهم في الأدوات إذ إن الاختصاص يبيئ الأداة للعمل ولا يجوز لعمول الأسماء أن تعمل في الأفعال<sup>(١)</sup>.

فذلك عندما وجدوا الفعل المضارع منصوباً بعد (لأن) و(حتى) وكى) وهذه الأدوات من عوامل الأسماء تعمل فيها الجر لئى ذلك إلى انقسامهم على مذهبين يذهب كل منهما إلى إيجاد ما يبرز هذا النصب ومن ثم التوافق مع ما أثبتوه.

فقد ذهب سيبويه والبصريون إلى أن الفعل المضارع بعد هذه الأحرف لم ينتصب بها إنما هو منصوب بغيرها، وهي (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف. ومن دون هذا الإضمار يكون الكلام محالاً لأن هذه الأحرف إنما تعمل فى الأسماء ويأضمار (أن) يصدق ذلك لأن (أن) والفعل بمنزلة اسم واحد<sup>(٢)</sup>. لما الكوفيون فقد أغناهم مذهبهم عن الولوج في قضية الإضمار والتقدير لأنهم قرروا أن هذه الأحرف هي ناصبة بنفسها وهي بمنزلة أن وليس التي للخفض<sup>(٣)</sup>.

لما كي في أمر دخولها على المضارع تفصيل، فذهب سيبويه أنها تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أن وذلك حين تكون مصدرية، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ (الحديد: من الآية ٢٣) وقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (الأحزاب: من الآية ٣٧) أو تقديرًا نحو: جئتك كي تكرمني، إذا قدرت أن الأصل لكى، فإن لم تقدر السلام

كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت أن المضمرة بعدها إضماراً لازماً<sup>(٤)</sup>.

واعلم الظن أن (أن) هذه التي أزم النحويون إضمارها بعد الأحرف التي أصل عملها الجر إنما لتؤدي وظيفة التهيئة، بين عوامل الأسماء والأفعال تماثياً مع الصنعة اللفظية، أما من ناحية المعنى فلا وجود لها ولذلك قال سيبويه: ((واعلم أن (أن) لا تظهر بعد (حتى) وكى) كما لا يظهر بعد (بأن) الفعل في قولك: إنا أنت منطلقاً انطلقت))<sup>(٥)</sup>.

لذلك نجد سيبويه يرجع علة عدم إظهار (أن) هنا إلى المخاطب لأن علم المخاطب بأن هذه الأحرف لا تدخل على الأفعال يكفى عن إظهار أن بعدها، فهو يُعَلِّم عدم إظهار (أن) بعد (حتى) وكى) بقوله: ((... واكتفوا عن إظهار (أن) بعدها بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل وإن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على أن))<sup>(٦)</sup>.

ونلاحظ أن استناد سيبويه في هذا النص إلى المخاطب مختلف لأن من عادة سيبويه أن يحلل التصوص في ضوء مراعاة المخاطب أو يوجه المتكلم إلى مراعاته كي يصل المعنى إليه بأيسر السبل لأنه غاية المتكلم، أما المخاطب هنا فيجب أن يكون مثالياً من أصحاب السليقة اللغوية كي يكون على معرفة بعوامل الأسماء وعوامل الأفعال ويقواعدها النحوية. وبذلك يجب أن يكون المتكلم والمخاطب مع هذا الأمر على مستوى واحد في السليقة. ويبدو أن ما انتهجه سيبويه في تفسير هذه الظاهرة إنما هو منهج سيبويي قد يكون منفرداً فيه وقد يمثل حجر الأساس لكثير من مناهج التفسير السياقي بعد سيبويه.

(١) يُنظر: الكتاب: ٦/٣، شرح المفصل: ٢٤٤/٧، التسهيل: ٢٢٩، شرح قطر الندى: ٥٨، مغني اللبيب: ٢٤١/١-٢٤٢.

(٢) الكتاب: ٧/٣.

(٣) الكتاب: ٧/٣.

(١) يُنظر: المال في النحو: ٧٤-٧٥.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٥/٣-٦، والمقتضب: ٧/٢، ٣٨، شرح المفصل: ٢٤٧/٧.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٢٤٧/٧، شرح التصريح: ٣٨٧/٢.



#### ١٤. (ها) التنبيه وأسماء الإشارة والضمائر:

(ها) بفخامة الألف، كلمة تنبيه للمخاطب يُنبّه بها على ما يساق إليه من الكلام، وهي (هاء) مركبة مع (الألف) فتكون على حرفين كـ (لا) و (ها) غير أن ألفها قد تسقط في الخط لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظاً، فتقول: (هاولاء) بثبوت الألف، و (هولاء) بحذفها<sup>(١)</sup>.

وكثير ما تستعمل (ها) التنبيه مع أسماء الإشارة لأنّ تعريفها بما يقتضون بها من إشارة المتكلم الحسية، فجاء في أوّلها بحرف ينبّه به المتكلم المُخاطَب، حتّى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة<sup>(٢)</sup>. ودلالة هذا الحرف (ها) تجعله مرتبطاً بمحيطه الذي يؤدّ فيه معتمداً على العلاقة التواصلية بين المتكلم والمُخاطَب، لأن التنبيه ببيان الشيء قصداً بعد سبقه ضمناً على وجه لو توجّه إليه السامع لفطن بكليته لعرفه، لكن لكونه ضمناً رُئِيَما يغفل عنه<sup>(٣)</sup>.

وهذا ما جعل التنبيه مصاحباً للأسماء المبهمة لينتبه إليها المُخاطَب وتصير عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة لإبهارها لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد، فافتقرت إلى تنبيه المُخاطَب لها فلذلك كثّر التنبيه في هذه الأسماء من حيث كانت تصلح لكل حاضر، والمراد واحد بعينه فقوي بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه إذ لم تكن علاقة تعريف في لفظه<sup>(٤)</sup>.

وقد تُشرك (ها) التنبيه المضممرات وأسماء الإشارة جميعاً، فيقال: ها أنا ذا وهذا أنا، وها أنت ذا، وهذا أنت، قال تعالى: ﴿هَآ أَنتُمْ أَوْلاَءُ تُحْيَوْنَهُمْ وَلَا يُحْيَوْنَكُمْ﴾ (آل عمران: من الآية ١١٩) وقد بحث سيبويه هذه المسألة معتمداً فيها على آراء شيوخه، فأصل التركيب (ها أنت ذا) عند الخليل: ((إن (ها) هنا هي التي مع ذا إذا

قلت: هذا، وإيما أرادوا أن يقولوا: هذا أنت، ولكنهم جعلوا أنت بين ها وذا، وأرادوا أن يقولوا: أنا هذا وهذا أنا، فقدموا (ها) وصارت أنا بينهما<sup>(٥)</sup>)) وقد نقل سيبويه عن أبي الخطاب (ت ١٧٧هـ): ((إن العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا))<sup>(٦)</sup> وهذا ما أكّده يونس بن حبيب أيضاً، تصديقاً لقول أبي الخطاب، أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا<sup>(٧)</sup>.

وقد فسّر سيبويه هذا النوع من التركيب اعتماداً على سياقها الحالي وما يجري بين المتكلم والمُخاطَب جاعلاً كل ذلك أساساً في الوصول إلى معناها الحقيقي، إذ قال سيبويه: ((لم يرد بقوله: هذا أنت، أن يعرفه نفسه كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال ولكنه أراد أن ينبّهه كأنه قال: الحاضر عندنا أنت والحاضر القائل كذا وكذا أنت))<sup>(٨)</sup>.

ويمكن أن نفهم من ذلك أن هذا التركيب له دالتان: إحداهما سطحية وهي الإشارة إلى المُخاطَب إلى نفسه، وهي أمر محال، إذ يقول سيبويه في موضع آخر: ((ألك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإيما تشير له إلى غيره))<sup>(٩)</sup> والأخرى عميقة وهي المعنى الذي توصل إليه سيبويه معتمداً على المتكلم وقصده والمُخاطَب ومعرفته. قال الرضي: ((وأعلم أنه ليس المراد بقولك: ها أنا ذا أفعُل: أن تعرّف المخاطب نفسك وأن تعلمه أنك لست غيرك، لأن هذا محال، بل المعنى فيه وفي: ها أنت ذا تقول وها هو ذا يفعل: استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب، كأن معنى: ها أنت ذا تقول، وها أنت ذا يضربك زيد: أنت، هذا الذي أرى لا من كنا نتوقع منه ألا يقع منه أو

(١) الكتاب: ٣٥٤/٢.

(٢) الكتاب: ٣٥٤/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٥٥/٢.

(٤) الكتاب: ٣٥٥/٢.

(٥) الكتاب: ١٤١/١.

(١) يُنظر: شرح اللع، ابن برهان: ٢٩١/١، لسان العرب: ٩/١٥ (١٨).

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٨٠/٣.

(٣) يُنظر: كشف اصطلاحات الفنون: ٢٦٤/٤.

(٤) يُنظر: شرح المنصل: ٢٣/٨.

عليه مثل هذا الغريب<sup>(١)</sup> وهذا أيضاً إما يقوله المتكلم إذا قدر أن المُخاطَب يعتقد غائباً<sup>(٢)</sup>.

وفي الحقيقة أن دلالة الاستغراب لهذا التركيب مستعملة في لهجاتنا الدارجة، إذ إننا قد نستغرب قول المتكلم الذي لا يتوقع منه ذلك أيداً فنقول له: هذا أنت تقول كذا، أو نستغرب فعله فنقول: هذا أنت تفعل كذا.

#### ١٥. حكاية العلم بـ(من):

الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه<sup>(٣)</sup>. وحكاية (من) استقهام، وهو استنباط والغرض به إعلام السامع أنه قد تقدم كلام هذا إعرابه خوفاً من أن يكون قد عرض له غطلة عن استماع الكلام المتقدم<sup>(٤)</sup>. قال الرضي: ((غرضهم في الحكاية أن يَتَبَيَّنَ المُخاطَبُ أن المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا بغيره حتى يكون نصّاً))<sup>(٥)</sup>. و(من) تحكي للكرات والمعارف وكل يجري على طريقة خاصة به ولا تجوز الحكاية بـ(من) إلا بشروط منها: ألا يدخل على (من) حرف من حروف العطف، وألا يكون الاسم المحكي متبوعاً بتابع من التوابع ما عدا العطف، فإن دخل على (من) حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس، لأنه قد علم أن المسؤول عنه إما الأول ولولا ذلك عطف كلامه على الكلام المتقدم، وإما لم تجز الحكاية إذا كان الاسم متبوعاً لأن التابع يبين أن المسؤول عنه هو الاسم المتقدم<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح الكافية للرضي: ٤/٣٢٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٢٣/٨-٢٤.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٠/٢٨٥.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٤/١٥٣.

(٥) شرح الكافية للرضي: ٣/١٥٤.

(٦) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٢٨٨.

وحكاية النكرة تختلف عن المعرفة مع (من) ففي النكرة يحكى بـ(من) وحدها وتُلحق بعلامات دالة على الاسم المحكي في إفراده وتثنيته وجمعته وتأنيثه وتذكيره، فلا يكرر الاسم المحكي بعد (من)، أما في المعرفة فلا بُدَّ من ذكر الاسم المحكي بعد (من) فيكون باسمين، ففرقوا بين حكاية النكرة والمعرفة، لأنَّ مسألة النكرة عن ذاتها لا عن صفتها، فإذا قال القائل: رأيت رجلاً، فقال السائل: مَنْ؟ وجب على المسؤول أن يقول: زيد أو عمرو، لأنه لا يعرف الرجل عيناً، فإذا قال: رأيت عبد الله، والقائل لم يورد ذلك إلا معتدّاً أن المُخاطَب يعرفه، وقد يجوز أن يكون يعرف جماعة، اسم كل واحد عبد الله فيحتاج إلى النعت لأن في المعرفة سؤال عن نعتها<sup>(١)</sup>.

ولما كانت حكاية النكرة بـ(من) من دون إعادة الاسم المحكي؛ لأن النكرة إذا أعيدت عرفت بالآلف واللام التي للمعبد بين المتكلم والمُخاطَب وهو ذكرها قبل أن تعاد، فإذا قال القائل: رأيت رجلاً. كان حق السائل أن يقول: مَنْ الرجلُ. ومع زيادة اللام التي عليها لم تمكن الحكاية، لأن الحكاية إيراد لفظ المتكلم على ما تكلم به بلا زيادة أو نقصان، فلذلك خُذفت قصد التخفيف<sup>(٢)</sup>.

وحكاية التكرات بـ(من) على لغتين: منهم من يلحق بـ(من) علامة على الإعراب خاصة وهي في الرفع والو، وألف في النصب، وياء في الجر، مطلقاً، فإذا قال: قام رجل، قلت: منو؟ وإذا قال: رأيت رجلاً. قلت: مناً؟ وإذا قال: مررت برجل، قلت: مني؟ وكذا في التثنية والجمع والتأنيث. ومنهم من يلحق علامة على الإعراب كما تقدم ويلحق علامة على التثنية والجمع وعلامة على التأنيث، نحو: منين ومنات ومنة ومنين وغيره<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: شرح كتاب سيويه للسرياني: ١٧٢/٣-١٧٣.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيويه للسرياني: ١٧٢/٣-١٧٣، شرح المفصل: ٤/١٥٣، شرح الكافية للرضي: ٣/١٥٤-١٥٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٢٨٩.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٣/١٥٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٢٨٩-٢٩٠.

أما المعرفة<sup>(١)</sup> فلا يجوز في حكايتها ما جاز في النكرة من الاستغناء عن الاسم المحكي بعلامات دالة عليه، فلا يجوز أن يقال: من؟ لمن قال: رأيت عبد الله لكن من العرب من يقال له: ذهينا معهم، فيقول: مع منين؟ وقد رأيت، فيقول: من؟ أو رأيت من؟ كما سمع ذلك سيبويه<sup>(٢)</sup>. وقد فسر هذه المسألة مستنداً فيها إلى المتكلم والمُخاطَب، فهي قد تجوز تبعاً لسياق حالها، قال سيبويه: ((وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيت عبد الله، فنقول من؟ لأنه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر رجلاً تعرفه بعينه أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه، فإنما تسأله على أنك ممن يعرفه بعينه إلا أنك لا تدري الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو... وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهينا معهم فيقول: مع منين؟ وقد رأيت فيقول: من؟ أو رأيت من؟ وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضوع كما سأل حين قال رأيت رجلاً))<sup>(٣)</sup>.

فاعتماد سيبويه في تحليل هذه الظاهرة اللغوية على سياق الحال بين، إذ أنه يدرسها بين ناطقها وسماعها لتكون جائزة أو غير جائزة على وفق ملابساتها، فالحكاية هنا غير جائزة إذا كان المحكي معروفا لدى المتكلم والمُخاطَب فلا يُستفهم عنه إلا إذا سئل عن صفته أو نعته، وقال السيرافي: ((إنما جاز أن يقول: مع منين؟ وهو يستفهم عن الهاء والميم في معهم، وأن يقول: من؟ وهو يستفهم عن الهاء في رأيت؛ لأن المتكلم بني أمر المُخاطَب على أنه عارف بالاسم المكسبي، ولم يكن

(١) مما تجدر الإشارة إليه، أن للعرب في حكاية العلم مذهبين: أحدهما مذهب أهل الحجاز الذين يحكون إعراب الاسم العلم، رفعا ونصبا وجرا، والآخر مذهب بني تميم الذين يرفعون على كل حال. يُنظر: الكتاب: ٤١٣/٢، شرح المفصل: ١٥٩/٤-١٦٠، شرح الكافية للرضي: ١٥٩/٣.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٤١٢/٢.

(٣) الكتاب: ٤١٢/٢.

عارفا به، فأورد مسأله على غير ما ذكره المتكلم، وكان السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به إذا لم يعرف، والذي كان ينبغي للمتكلم أن يقول: ذهبت مع رجال، ورأيت رجلاً، فلما غلط المتكلم في توهمه على المُخاطَب أنه يعرفه، رده المُخاطَب إلى الحق في حال نفسه أنه غير عارف بمن ذكره، وسأله عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به))<sup>(١)</sup>.

#### ١٦. دلالة (كم) الاستفهامية:

تقع (كم) على ضربين: أحدهما (كم) الاستفهامية، والآخر (كم) الخبرية، وقد ذكرهما سيبويه بقوله: ((اعلم أن لـ (كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة (كيف) و(أين). والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رب))<sup>(٢)</sup>.

و(كم) الاستفهامية تستدعي مميّزاً منصوباً بخلاف مميّز الخبرية فانه مجرور، إذ إن (كم) الاستفهامية بمنزلة العدد المنون الذي ينصب ما بعده نحو: عشرون وثلاثون وما أشبههما، وهي بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل لا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت بالاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو احد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو ينصب ما بعده<sup>(٣)</sup>. ولما كانت (كم) الاستفهامية مسألة عن عدد فهي تجري في جملتها بين المتكلم والمُخاطَب وقد عرض سيبويه ذلك فعمد إلى توضيح دلالة (كم) الاستفهامية وجوابها عن طريق سياق الحال وعرضه المتكلم والمُخاطَب إذ قال: ((وإذا قال لك رجل: كم لك؟ فقد سألك عن عدد؛ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد ههنا فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء مما هو أسماء لعدد، فإذا قال لك:

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٧/٣.

(٢) الكتاب: ١٥٦/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب: ١٥٧/٢، المقضب: ٥٩/٣-٦٠، المال في النحو: ٢٥٢، أسرار العربية: ١٢٢، اللب: ٢٥٤/١-٢٥٥.

كم لك درهما أو كم درهم لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهما، فعملت (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك مبنية على (كم)).<sup>(١)</sup>

فوجد سيبويه يدرس هذه المسألة في سياق حالها كما تجري بين المتكلم والمُخاطَب من سؤال وجواب فيحال التراكيب اللغوية على شكل محاورات تجري بين أشخاص ليُقف على قصد المتكلم وإبلاغ المُخاطَب، وهذا يعني أنَّ سيبويه قد أدرك إدراكاً تاماً أنَّ للمتكلم والمُخاطَب على السواء تأثيراً كبيراً في تحديد البنية التركيبية للكلام المنطوق.

وعلى هذا النحو نجده يفسر ما يرد من جمل (كم) الاستفهامية فقد قال في موضع آخر: ((ومثل ذلك قولك للرجل: كم لك عيدا؟ فيقول: عيدان أو ثلاثة أعيد حمل الكلام على ما حمل عليه (كم) ولم يرد السائل من المسؤول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه، إنما على السائل أن يفسر العدد حتى يجيبه المسؤول عن العدد ثم يفسره بعد أن شاء فيعمل في الذي يفسر به العدد كما أصل السائل (كم) في العبد ولو أراد المسؤول عن ذلك أن ينصب عبداً أو عبيدين على (كم) كان قد أحال كأنه يريد أن يجيب السائل بقوله (كم) عبداً فيصير سائلاً)).<sup>(٢)</sup>

فاعتماد سيبويه في هذا النص على المتكلم والمُخاطَب وانضح لا غموض فيه من خلال كلمتي (السائل) و(المسؤول) وكان سيبويه يحول الجملة إلى مقاطع حوارية قصد تفسيرها وتبيان أحكامها النحوية وما يجوز منها وما يمتنع، فـ (كم) الاستفهامية تجري جملتها بين سائل ومجيب فإذا ذكر السائل مميز (كم) استغنى عنه المجيب، لأن السائل قد ذكره فلا اضطرار بالمجيب إلى تكرره، لأنه إذا قال: (كم) عندك من الدراهم فقال: عشرون، فقد عرف ما يعني، فلو لم يبين السائل ويفسر العدد لم يدر المسؤول بأي شيء يجيبه؟ وعلى المسؤول أن يأتي بجوابه

على موقع (كم) وهو الرفع ولو نصبه لخرج عن حد الجواب فصار سائلاً، فأنصا ينصبه بـ (كم) والذي يلتزم بـ (كم) هو سائل.<sup>(١)</sup>

وهذا المنهج الميالي في تفسير التراكيب النحوية قد سلكه النحويون بعد سيبويه مقتفين أثره في ذلك، فجعلوا ذلك أساساً في التفريق بين (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية اعتماداً على المتكلم والمُخاطَب فقد قال الرضي: ((كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية تدلان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد منهم عند المتكلم معلوم في ظنه، عند المُخاطَب، والخبرية لعدد منهم عند المُخاطَب، وربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول عند المُخاطَب في الاستفهامية والخبرية)).<sup>(٢)</sup> فبيدوا واضحاً ارتباط المعنى الذي تحمله أداة الاستفهام بالعلاقة التي تحكم المتكلم بالمُخاطَب في المعنى الذي تشير إليه.

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني: ٤٩٣/٣.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢٣٤/٣.

(١) الكتاب: ١٥٧/٢.

(٢) الكتاب: ١٦٨/٢-١٦٩.

## الخاتمة

خاتمة القول أن الحمد لله رب العالمين، وبعد هذه الرحلة التي عشناها مع سيبويه في كتابه بين المتكلم العربي ومخاطبه، يمكن أن نثبت ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- لم يصرح سيبويه بمصطلح سياق الحال، ولكنه عثر عن مفهومه من خلال ألفاظ عدة تكرر ذكرها في سائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الألفاظ تدور حول الكلام والمتكلم والمخاطب، وهناك ألفاظ أخرى نحو التباس وملتبس ونية وهي تتصل بمدى التفاهم أو التواصل الذي يتم بين المتكلم والمُخاطَب أو لعدم هذا التفاهم.

- استعمل سيبويه مصطلحاً تكرر في أكثر من موضع وهو مصطلح (الحال) ويعد أقدم مصطلح في التراث العربي والنحوي يقترب من مفهوم سياق الحال ولعل هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أستاذ الخليل.

- عناصر سياق الحال التي حددها فيرت وهالدياي، كان سيبويه قد وعاهها منذ القدم واتخذها آلة معنوية لتحليل النصوص اللغوية عن طريق ربطها بمحيطها الخارجي. وعلى الرغم من أن تلك العناصر كثيرة ومتشابهة لكن هناك عنصرين أساسيين هما المتكلم والمُخاطَب لأنهما أساس في كل عملية حوارية أما العناصر الأخرى فيمكن أن تأتي تبعاً لهذين العنصرين. والملاحظ في نصوص سيبويه التي تراعي عناصر سياق الحال أنها يمكن أن تتوزع على محاور ثلاث: أولها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمتكلم وحده في تفسير الظواهر النحوية. وثانيها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمخاطب وحده، وثالثها ما يفهم منه مراعاة سيبويه للمتكلم والمُخاطَب كليهما.

- إن سيبويه يجعل من النصوص المكتوبة مقاطع حوارية لإسنه يتخيل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينفذ إلى تفسير ظواهرها اللغوية تبعاً إلى

المحيط الذي ولدت فيه، لذا فإن قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضاً وكأن اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطوقة.

• المتكلم عند سيبويه يمثل غايةً وهدفًا، إذ إنَّ سيبويه ينقل لنا اللغة الحية كما نطقها أصحابها، فكان دقيق الملاحظة لمكتلمي اللغة، عارفاً مقاصدهم لأهمه يدرس الكلام العربي في محيط استعماله لذلك كان معنياً في كتابه باللغة المنطوقة فضلاً عن المكتوبة، فكثيراً ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التقعيد النحوي بل انه في بعض الأحيان نجده يتخيل متكلماً مستنداً إليه في ربط النص بمحيطه وصولاً إلى كنه بنيته العميقة. فمن خلال ملاحظة سيبويه لنطق المتكلم ومشافهته، تكونت لديه دراية تامة في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون علّة مسوغةً للحذف، ومعرفة لجوء المتكلم أحياناً إلى أيسر السبل في النطق مراعاةً لمبدأ اللخفة في الكلام فيتخذ ذلك أساساً في تفسير الظواهر اللغوية. وقد يعتمد سيبويه على قصد المتكلم في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالذكر والحذف، وقد يكون قصد المتكلم ومراده مسوغاً لتجوير بعض الكلام ومنعه. وقد يجعل سيبويه من حال المتكلم فيصلا في الحكم على تسويغ بعض التركيب اللغوية فتتغير تبعاً لحاله من ظن وطم وغفلة وتراخ كما في استعمال أحرف النداء تبعاً لحال المتكلم، وقد نجد سيبويه مع متكلمه موجهاً ومرشداً له لتحري سلامة النطق بالعربية.

• حرص سيبويه حرصاً شديداً على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن محيطها الخارجي أو عن سياق حالها، وهذا مبدأ من مبادئ النظريات السياقية، ويتضح ذلك عند سيبويه من خلال ربط الجمل المختزلة لغوياً التي لا يفهم معناها إلا بسياقها.

• للمتخاطب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخول المتكلم استعمال أساليب مختلفة في التعبير ويتيح له ممارسة أعراف لغوية متعددة، وكان سيبويه صيقاً للتأمل في حال المتخاطب يتراءى أمامه فحي أوضاعه المختلفة، يتفق في أحواله ويتخيلها بسعة خيال ليعين ما كان منها من غفلة

أو نسيان أو انشغال أو نوم أو إعراض أو غير ذلك، فيفسر كثيراً من الاستعمالات اللغوية وطرائق البناء وحالات الإعراب في ضوء ما يكون عليه المتخاطب، كالتعريف والتكثير، والذكر والحذف، والإخبار، والأحكام النحوية الأخرى.

• إن المتخاطب كما كان شريك المتكلم في العملية الخطابية فإنه أيضاً يمكن أن يكون شريكاً له في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لأن مراعاته لها أثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية فما يغلب على ظننا أن المتخاطب يمكن أن يكون هو العامل في النحو فما دالم القصد من الإعراب إيانة المعاني فإن المتكلم يعرب كلامه مراعاة لمخاطبه إذ لولا المتخاطب لما احتاج المتكلم إلى الإعراب.

• دأب سيبويه على تخيل الظروف المحيطة بكثير من النصوص اللغوية فيسترجع حضور المتكلم وقصده وكيفية نطقه ليعاينه ومناسبتها، وحضور المتخاطب لتكتمل العملية التحوارية فتفسر على أساسها الظواهر وتتضح عللها.

• أدرك سيبويه أن للمتكلم والمتخاطب تأثيراً في تحديد البنية التركيبية للكلام وان للمتكلم السعة في اختيار النسق التعبيري الملائم لقصده بما يتوافق وحال مخاطبه من علم أو جهل أو ظن أو إنكار أو تصديق. وإن ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم احد العنصرين على الآخر لا يسوغه السياق اللغوي فقط، وإنما يرجع إلى سياق الحال (context of situation) والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمكلم وموقفه من المتخاطب.

• كشفت الدراسة انه على وفق العلاقة بين المتكلم والسامع تتحدد الأنماط المستعملة لإبلاغ الرسالة ومن ثم تتحد صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار، ومعرفة السامع بالمحذوف هي التي تعين المتكلم على ذلك، فضلاً عن نكاه المتخاطب إذ انه حال يحمل المتكلم على أن يورد كلامه على الإيجاز.

## المصادر والمراجع

عن الأئمة الأربعة  
الشيخ  
أبو القاسم  
أبو القاسم

أولاً- العربية:

(أ) القرآن الكريم.

(ب) الكتب المطبوعة:

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود أحمد نحلة، الإسكندرية، دار المعرفة، ٢٠٠٢م.
- الإتيان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٨م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٩م.
- أسباب نزول القرآن: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٨٧هـ) تحقيق: كمال بسويي زغلول، بيروت دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: عبد الهادي الشهري، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- أسرار العربية: عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبي محمد الأبهاري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

- التعريف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم المُخاطَب، فإذا تحدث المستكلم بكلام معلوم لديه مجهول لدى المُخاطَب، كان كلامه بكرة، لأن الكلام في تعريفه وفي تنكيهه يعتمد على معرفة المُخاطَب.
- يعتمد سيوييه على المتغيرات الخارجية المفترض أن تولد فيها الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب، في تفسير المعاني التي تشير إليها الأوجه الإعرابية المحتملة للكلمة في الجملة نفسها فكل وجه إعرابي يصلح لموقف معين من دون آخر.
- المتكلم والمُخاطَب هما من يكسب الضمائر تعريفها، فإذا أدرك المُخاطَب معنى الضمير وفهمه وعلم الاسم الذي يعود عليه لا يكون بالمتكلم حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلاً من أن يذكر الاسم يُكتفى عنه بالضمير، وعند ذكر الضمير يفهم المُخاطَب الاسم الذي استغنى عنه.

- الأسلوبية والأسلوب: د. عبد السلام المسدي، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر بن محمد بن سهل البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.
- الأصول المعرفية لنظرية التلقي: ناظم عودة خضسر، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، ١٩٩٧م.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة الكويت الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محني الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد، الجزء الأول: ١٩٨٢م، الجزء الثاني: ١٩٨٣م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب (ت٧٣٩هـ)، مراجعة وتصحيح: الشيخ بهيج عزاي، الطبعة الثانية، منشورات دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٩٣م.
- البحث الدلالي عند الأصوليين: للدكتور محمد يوسف حبلص، مكتبة عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

- البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت (د.ت).
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزمكاني (ت٦٥١ هـ) تحقيق الدكتور احمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.
- البلاغة الاصطلاحية: د. عبدة عبد العزيز قلقل، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١م.
- البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٨٤م.
- بناء الجملة العربية: د. محمد حسنة عبد اللطيف، دار الشروق، الكويت ١٩٩٦م.
- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٧٥م.
- التأويل النحوي في علوم القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحسوز، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- التبيين في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: كمال الدين الزمكاني، تحقيق الدكتور احمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.
- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي: د. مسعود صحراوي، دار الكتب العلمية، بيروت الكلية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- التراكم اللغوية في العربية: د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٧م.



- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٢ م.
- التعريف والتذكير بين الدلالة والشكل: د. محمود أحمد نحلة، مكتبة زهراء الشرق، مطبعة العمرانية، القاهرة ١٩٩٩ م.
- التعريف والتذكير في النحو العربي، دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء أعراباً وبناءً: د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة (د.ت).
- التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس: حمادي حمود، المطبعة الرسمية منشورات الجامعة التونسية، تونس ١٩٨١ م.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية: د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ١٩٨١ م.
- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: الدكتور فاضل المسامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي - بغداد، ١٩٩٨ م.
- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين صالح قبارة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥ م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيدع: أحمد الهاشمي، الطبعة الأولى، دار الأفاق العربية، القاهرة ٢٠٠٢ م.
- حاشية للخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ م.
- حاشية الصبان على شرح الأثموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.

- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح: الشيخ يس بن زين الدين العلمي الحمصي (١٠٦١ هـ) في هامش شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي، د.ت.
- حدود التواصل والتنازع بين هاريمان وليوتسار: منافرد فرافك، ترجمة وتقديم وتعليق عز العرب لحكيم، أفريقيا الشرق، المغرب ٢٠٠٣ م.
- خزانة الألب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: د. عبد الحميد هنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣ م.
- خصائص التراكم دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠ م.
- دراسات في علم اللغة، القسم الثاني: د.كمال محمد بشر، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧١ م.
- دراسات في علم اللغة النفسي: د. داود عبده، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م.
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الفكر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٣ م.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: السيد محمد السيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١ م.
- دلالة السياق: د. ردة الله الطلحي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

- **الدلالة السياقية عند اللغويين:** د.عواطف كنُوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- **الدلالة والتعقيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه:** د.محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- **دور الكلمة في اللغة:** لستين اولمان، ترجمة وتقديم وتعليق: دكمال بشر، دار الكتب العلمية، بيروت غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت).
- **ديوان أبي دؤاد:** تحقيق: غوستاف فون غرينبام، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.
- **ديوان ذي الرمة:** تحقيق: كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩م.
- **ديوان الفرزدق:** عني به عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣٦م.
- **الرد على النحاة:** ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تحقيق: د.شوقي ضيف، مصر، ١٩٨٨م.
- **شرح ابن عقيل:** بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر ناصر خسرو، طهران، إيران (د.ت).
- **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم:** أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- **شرح التسهيل:** جمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤م.
- **شرح التصريح على التوضيح:** الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

- **شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير):** ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د.انيس بديوي، دار الكتب العلمية، بيروت إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- **شرح الحدود النحوية:** عبد الله بن أحمد بن علي الفلكهي (ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق زكي فهمي الألويسي، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل (د.ت).
- **شرح قطر الندى وبل الصدى:** أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات الفيروز لبيادي الطبعة السابعة، (د.ت).
- **شرح كافية ابن الحاجب:** رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية القاهرة، (د.ت).
- **شرح كتاب سيبويه:** أبو سعيد السيرافي الحسن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- **شرح للمع:** أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن علي الأسدي برهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- **شرح المفصل:** موفق الدين بن يعش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية القاهرة، (د.ت).
- **شروح التلخيص:** سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٢٧م.
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل:** أبو عبد الله محمد بن عيسى السبيلي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله البركاتي، دار الندوة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

- **الصباح (تاج اللغة وصحاح العربية):** إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- **صحيح البخاري:** أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- **صحيح مسلم:** أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، دار ابن الهيثم، القاهرة، ٢٠٠١ م.
- **الصناعتين:** أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧١ م.
- **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي:** د. خليل أحمد عاميرة، اريد ١٩٨٥ م.
- **العربية وعلم اللغة البنيوي:** د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦ م.
- **العلل في النحو:** أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م.
- **الغلل النحوية في كتاب سيبويه:** اسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.
- **علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته:** د. صلاح فضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- **علم الدلالة:** د. أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢ م.
- **علم الدلالة:** أف. آر. بالمر، ترجمة مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥ م.

- **علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي:** منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ٢٠٠١ م.
- **علم اللغة:** فريديان دي سوسور، ترجمة: ديونيل يوسف عزيز، دار الكتب جامعة الموصل، ١٩٨٨ م.
- **علم اللغة الاجتماعي (منخل):** د. كمال بشر، دار الثقافة العربية، طبعة سنة ١٩٩٤ م.
- **علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي:** د. محمود السمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
- **علم المعاني تأصيل وتقديم:** د. حسن طبل، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، ١٩٩٩ م.
- **علم النص ونظرية الترجمة:** د. يوسف نور عوض، دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **علم النفس اللغوي:** د. نوال حمد عطية، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٥ م.
- **العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ م.**
- **فصول في علم الدلالة:** د. فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة:** صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكدي بن عبد الله العلائي النمشقي الشافعي (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.
- **فقه اللغة في الكتب العربية:** د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣ م.

- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ١٩٨٣م.
- في التحليل اللغوي، منهج وصفي: د. خليل أحمد عصايرة، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٦.
- القاعدة النحوية، تحليل ونقد: د. محمود حسن الجاسم، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة: د. محمود عباس عبد الواحد، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- قضايا الشعرية: رومان جاكيمسون، ترجمة محمد الولي، ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت).
- كشاف اصطلاحات الفنون: للتهانوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
- التكميل (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أبو النقاء الحسين الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، إعداد: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨م.
- اللامعات: أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
- لباب النقول في أساليب النزول: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: وتعليق: د. حمزة التشترتي وآخرون، المكتبة القيمة، القاهرة، (د.ت).

- لسان العرب: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- لسانيات النص: محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩١م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، عالم الكتب، طبعة ٢٠٠١م.
- اللغة العربية، معناها ومبناها: د. تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.
- اللغة في المجتمع: م. م. لويس، ترجمة: د. تمام حسان، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩م.
- اللغة والتفسير والتواصل: د. مصطفى ناصف، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٦٠هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- محاضرات في اللغة: د. عبد الرحمن أيوب مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٦م.
- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ) دار الكتب العربي، بيروت ١٩٨٢م.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: عبد المجيد عابدين، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥١م.
- مدخل إلى علم اللغة الحديث: د. عبد الفتاح البركاوي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- مراعاة المخاطب في النحو العربي: د. بيان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المطبعة الأميرية في مصر، الطبعة الثالثة، ١٩١٢م.

- معاني القرآن: أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ)-تحقيق: محمد علي النجار وجماعته-مطابع سهل العرب-القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحق الزجاج (٣١١هـ)-تحقيق الدكتور: عبد الجليل عده شلبي-دار الحديث - القاهرة - ٢٠٠٤م.
- معاني النحو: د.فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الثالثة ٢٠٠٥م.
- معجم علم اللغة النظري: د.محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، قام بإخراجه د.إبراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧٢-١٩٧٣م.
- المعنى في البلاغة العربية: د.حسن طيل، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.
- معني اللبيب عن كتب الاعاريب: جمال الدين بن هشام الأصمري (٧٦١هـ)- تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى مؤسسة الصديق، طهران ١٣٧٨هـ.
- المفردات في غريب القرآن: الراغب الاصبهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد ٥٠٢ هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت د.ت.
- مفهوم الجملة عند سيبويه: د.حسن عبد الغني الاسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي: د.محمد خير الحلواني، المناهل، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، السنة ١٠، العدد ٢٦، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن: د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
- المقاربة التداولية: فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، الرباط، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦م.

- مقالات في اللغة والأدب: د.تمام حسان، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٥م.
- مقابيس اللغة: أبو الحسن أحمد بن فارس (٢٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
- المقصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المختضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- المقدمة: ابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٧م.
- المقرب: ابن عصفور الاشيلي، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.
- من أسرار التعبير في القرآن (صفاء الكلمة): د. عبد الفتاح لاشين، دار المريح، الرياض ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مطبعة الانجلو المصرية، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣م.
- مناهج البحث في اللغة: د.تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٧٩م.
- منهج السالك في الكلام على لافية بن مالك: أبو حيان النحوي الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: سدي جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن ١٩٧٤م.
- الموافقات في أصول الشريعة: إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللخمي الغزنائي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، الدار الثقافية العربية، بيروت (د.ت)
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ) حققه وعلق عليه: الشيخ عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

- النحو العربي ومنطق ارسطو: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، الجزائر، ١٩٧٤.
- نحو المعاني: د.احمد عبد الستار الجوازي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: عباس حسن، نشر ناصر خسرو، إيران (د.ت).
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد موسى، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصه: د.يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

#### (ج) الرسائل والاطاريح:

- أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته (دراسة نصية من القرآن)، للدكتور فتحي ثابت علم الدين، أطروحة دكتوراه بكلية الدراسات العربية والإسلامية بالمعيا سنة ١٩٩٤م.

- إشكاليات التقني في الشعر العربي الحديث من عام ١٩٢٥ إلى نهاية القرن العشرين: سهام حسن خضير الحميري - رسالة ماجستير - جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ١٩٩٠م.
- البنى النحوية وأثرها في المعنى: احمد عبد الله العاني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- التقدير النحوي في كتاب سيبويه: محمد حسن ضاروب، رسالة ماجستير، دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦م.
- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بال حذف والتقدير: علي عبد الفتاح الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (بن رشد) بغداد ٢٠٠٦م.
- الدلالة السياقية عند المفسرين حتى منتصف القرن السادس الهجري: بشير سعيد سهر محمد المنصوري، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٤م.
- شرح كتاب سيبويه: علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شبيبة، إشراف د. احمد مكي الأنصاري، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة لم القرى ١٤١٥ هـ.
- العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه: هنادي رشيد دة، رسالة ماجستير، دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦م.
- مراعاة المخاطب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري: بان صالح مهدي الخفاجي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية للبنات جامعة بغداد ٢٠٠٦م.

- نقد استجابة القارئ نقاده ونظرياته: راسان سلدن، ترجمة: سعيد الغانمي، آفاق عربية، العدد الثامن، ١٩٩٣ م.

#### ثانياً- الانكليزية:

- Carter, M.G (An Arab Grammarian of the eighth century) Jaos, ٩٣, ١٩٧٣, ١٤٦-٥٧.
- Troupeau Gerard (Lexique-index du kitab de Sibawayhi). Paris, Klincksieck, ١٩٦٧.
- Bloomfield. (Language), G.Allen & Unwin LTD, London, ١٩٧٦.

#### (د) البحوث المنشورة:

- الاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة: د. يحيى احمد، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٠) العدد (٣) ١٩٨٩م.
- التداولية، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس: عيد بليغ، مجلة فصول العدد الثامن عام ١٩٩٩م.
- التصور التداولي للخطاب اللساني عند ابن خلدون: نعمان بوقره، مجلة الرافد يناير، ٢٠٠٦م.
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د.نعمه رحيم العزاوي، بحث في مجلة المورد، المجلد (١٠) العدد (٤-٣) ١٩٨١م.
- قرينة السياق: للدكتور تمام حسان، بحث قُدم في (الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم)، مطبعة عبير للكتاب، ١٩٩٣م.
- اللغة ونظرية السياق: د.علي عزت بحث، مجلة الفكر المعاصر، الحياة المصرية العامة للتأليف والنشر، العدد (٧٦) سنة ١٩٧١م.
- لهجة قبيلة سليم: د. علي ناصر غالب، مجلة العرب تصدر عن دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، الأجزاء (٧، ٨، ٩، ١٠) للمملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.
- مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه: د. كريم حسين ناصح، مجلة المورد، المجلد ٣٠، العدد الثالث، ٢٠٠٢م.
- المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك: د. عبد العزيز حمودة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٢) أبريل ١٩٩٨م.
- نظرية السياق المقام والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب: د. هادي نهر، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٢٤ - ٢٥، ١٩٩٤م.